



جامعة غزة الإسلامية العالمية

المشقال

للعلوم والاقتصادية والإدارية

مجلة علمية عالمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عُمان / المملكة الأردنية الهاشمية

المجلد الثاني - العدد الثاني: ربيع الأول 1437 هـ / كانون الأول 2016

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء الباحثين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد الثاني - العدد الثاني: ربيع الأول 1437 هـ / كانون الأول 2016

رئيس هيئة التحرير

أ. د. غسان سالم الطالب

تدقيق

أ. د. هناء محمد الحنيطي

هيئة تحرير المجلة (مرتبة هجائياً)

أ.د. أحمد عطا الله القطامين	الجامعة العربية المفتوحة
أ.د. رياض عبد الله المومني	جامعة اليرموك
أ.د. هناء محمد الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. ياسر عبد الكريم الحوراني	جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الهيئة الاستشارية (مرتبة هجائياً)

أ.د. أحمد سعيد بامخرمة	جامعة الملك عبد العزيز
أ.د. جواد العناني	المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
أ.د. عبد الرحمن يسري أحمد	جامعة الإسكندرية
أ.د. فوزي عبد الرحيم الغرايبة	الجامعة الأردنية
أ.د. محمد أحمد صقر	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. محمد أنس مصطفى الزرقا	شورى للاستشارات الشرعية
أ.د. محمد محمود الذنيبات	الجامعة الأردنية
أ.د. هشام صالح الغرايبة	الجامعة الألمانية الأردنية
أ.د. يوسف إبراهيم يوسف	مركز كامل صالح / جامعة الأزهر

المحرر اللغوي/اللغة الإنجليزية

د. ليلى فاروق عابدين



المحرر اللغوي/اللغة العربية

د. حسين مصطفى غوانمه

.....

أمانة سر المجلة

.....

تنضيد وإخراج

فاطمة عبد الله عطيات

تعريف بالمجلة

مجلة الميثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة علمية عالمية دورية محكمة تصدر عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وتنشر البحوث الأصلية التي تحتوي على إضافة إلى المعرفة في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية من داخل الجامعة وخارجها، باللغتين العربية والإنجليزية.

دائرة اهتمام المجلة:

- 1- تشجع المجلة نشر البحوث في مجالات تخصصها المتعلقة بتأصيل العلوم الاقتصادية والإدارية الإسلامية.
- 2- تهتم المجلة بنشر البحوث، والدراسات التطبيقية والنظرية، والمراجعات النقدية التي تغطي بتعمق أحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.
- 3- تنشر المجلة أيضاً الدراسات المتعلقة بالوضع الراهن في الدول العربية، و/أو الإسلامية منفردة أو مجتمعة على أن تكون هذه الأبحاث ملتزمة بالأسلوب والمنهجية المتعارف عليهما في هذه الحالة.
- 4- تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة، المنشورة منذ عامين على الأكثر، الخاصة بأحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة، على أن تلتزم هذه المراجعات حسب الأصول المتعارف عليها.
- 5- تنشر المجلة ما يردها من تعقيبات متعمقة وجادة على البحوث والدراسات المنشورة فيها بما يساعد على فتح آفاق جديدة في البحث في مجال الدراسة، وتشجع وتسعى إلى نشر ملخصات الرسائل الجامعية ذات العلاقة بفروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.

شروط عامة للنشر:

- يشترط في المخطوط المقدم للنشر في المجلة أن لا يكون قد نشر أو قُدم للنشر في مجلة أخرى، وعلى الباحث أن يقدم إقراراً خطياً بذلك عند تقديم المخطوط للنشر.
- تخضع جميع المخطوطات المُقدّمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي الدقيق حسب الأصول المتبعة مع الحفاظ على سرية التحكيم.
- تشمل معايير التقويم كلاً من: الأصالة العلمية للمخطوط، ومدى إضافته للمعرفة، ومنهجيته، وأسلوبه، ونتائجه، ومراعاة الأمانة العلمية، وسلامة اللغة، وسلاسة أسلوب العرض، وإمكانية تطبيقه عملياً.

- للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على المخطوط قبل إجازته للنشر، كما أن لها الحق في إدخال قدر من "التحرير" على المخطوطات المجازة.
- تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أي مخطوط دون إبداء الأسباب، ويُعد قرارها نهائياً.
- يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة عن إجراءات التحكيم إذا رغب الباحث بإيقافها.
- لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس التحرير، والأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة.

قواعد تفصيلية للنشر:

1. أن لا يزيد حجم المخطوط مع المصادر والهوامش والجداول والملاحق عن (35) صفحة بواقع (9000) كلمة، خط (Arabic Transparent) حجم الحرف 14، مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر على ورق حجم A4، مع الترقيم المتسلسل للصفحات في وسط أسفل الصفحة باستثناء الصفحة الأولى.
2. ترقم الجداول والأشكال بالأرقام العربية (1، 2، 3...) بالترتيب كما وردت في المخطوط، وتزود الجداول بعناوين في الأعلى والأشكال في الأسفل وهوامشهما في الأسفل، ويطبّع كل منها على صفحة مستقلة في نهاية المخطوط مع تحديد موقع الجدول أو الشكل في المتن على نحو: "شكل (2) هنا تقريباً".
3. تشتمل الصفحة الأولى من المخطوط على عنوان المخطوط، والاسم الثلاثي للباحث أو الباحثين (بالعربية والإنجليزية)، ورتبهم العلمية وأماكن عملهم الحالية، وعنوان المراسلة للباحث الرئيس بالتفصيل بما في ذلك العنوان الإلكتروني والهاتف.
4. تشتمل الصفحة الثانية من المخطوط على العنوان (دون ذكر اسم المؤلف) ويليهِ ملخص دقيق باللغة العربية على ألا يزيد عن (150) كلمة، وخمسة مصطلحات دالة بحد أقصى أسفل الملخص.
5. تشتمل الصفحة الثالثة من المخطوط على ملخص باللغة الانجليزية وبالشروط ذاتها.
6. يبدأ متن المخطوط من الصفحة الرابعة، ويشتمل على عنوان المخطوط (دون ذكر اسم المؤلف).
7. يقدم مع المخطوط سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.
8. ترتب جميع المراجع المشار إليها في المتن هجائياً (أ، ب، ت...) وبالإنجليزي (A, B, C...) وتوضع في
9. يرسل الباحث ثلاث نسخ ورقية ونسخة إلكترونية متطابقة مطبوعة على برنامج Word.

10. لا تنظر هيئة التحرير في المخطوطات غير المنسجمة مع قواعد النشر في المجلة، لذا يرجى من الباحثين الكرام التأكد من ذلك قبل إرسال المخطوط.

كيفية التوثيق في متن المخطوط:

- يكون ترتيب المراجع في المتن بنظام (الاسم/السنة) (System Name/Year) ويكون ترتيب المراجع في نهاية الأطروحة هجائياً.
- في المتن، مثلاً، تضع اسم المؤلف وسنة التأليف بين قوسين (Walter et al, 2004)، وترتب لائحة المراجع في نهاية البحث هجائياً (A.B.C...).
- في حالة الآيات القرآنية، يكتفى بذكر اسم السورة أو رقمها ورقم الآية على النحو التالي: (البقرة: 282)، وتنسخ الآية الكريمة بخط المصحف العثماني ويوضع بعدها التوثيق السابق.

ترتب المصادر والمراجع في الدراسات العلمية والتطبيقية في نهاية البحث على النحو التالي:

1- كتاب مؤلف أو أكثر Book with one or More Authors

طريقة التوثيق: اسم شهرة المؤلف، الاسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الاخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) عنوان الكتاب. مكان النشر؛ الناشر؛ سنة النشر، عدد الصفحات.
مثال:

Gujarati, Damodar N., **Basic Econometrics**. New York, USA: McGraw-Hill Company 2003, P.562.

2-المجلات المتخصصة

Scholarly and Professional Journals

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الاسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الاخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) تاريخ النشر بالسنة والشهر واليوم. عنوان البحث. اسم المجلة. رقم المجلد (رقم التسلسل): أرقام الصفحات.

مثال:

Park, R.E. October 1966. Estimation with Heteroscedastic Error Terms. *Econometrica*, Vol. 34 (4): P.888.

3- وقائع مؤتمر، أوراق علمية وملخصات:

Conference Proceedings, Papers and Abstracts

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المحرر، الاسم الأول (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمحررين آخرين إن وجدت). سنة النشر. وصف الملخصات وعنوان المؤتمر؛ تاريخ المؤتمر بالسنة والشهر واليوم؛ مكان المؤتمر. مكان النشر: الناشر. عدد الصفحات.

مثال:

Al Taleb, Ghassan S., 2006. Performance of Islamic Bank services: an empirical examination in Jordan. 2nd Banking and Finance International Conference. February 23-24, 2006- Lebanese American University, Beirut, Lebanon, 22 pages.

4- الأطروحات الجامعية وبراءات الاختراع

Theses and Patents Dissertations

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الاسم الأول (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) عنوان الأطروحة. مكان المؤسسة المانحة: اسم المؤسسة المانحة؛ تاريخ الشهادة. عدد الصفحات. معلومات متوفرة.

مثال:

Moreno Cruz, Juan, Essays on the Economics of Geoengineering. Alberta, Canada: University of Calgary, 2010. 109 p. Available from:
http://keith.seas.harvard.edu/Thesis/TH7_Moreno-Cruz_2009.pdf.

5- المجلات الالكترونية ومصادر الانترنت

Electronic Journals and Internet Sources.

أ. المجلات الالكترونية (Electronic Journals).

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت). عنوان البحث. اسم المجلة مختصر يليه سنة النشر؛ المجلد (رقم الاصدار): عدد الصفحات. معلومات متوفرة أخرى. تاريخ الدخول للموقع.

مثال:

Loker, W.M. "Campesinos" and the crisis of modernization in Latin America. Jour of Pol Ecol [serial online] 1996; 3(1).
Available:<http://www.library.arizona.edu/ej/jpe/jpeweb.html> .

ب. مصادر الانترنت (الشبكة العنكبوتية)(Web Sites).

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت). عنوان صفحة الويب (الانترنت). مكان النشر: الناشر؛ تاريخ النشر [تاريخ التحديث/ التعديل؛ تاريخ التوثيق]. متاح من: (أدخل عنوان صفحة الويب (URL).

مثال:

British Medical Journal [Internet]. Stanford, CA :Stanford Univ.; 2004 July 10; Available

from :bmj.com:

Or: <http://www.gbhap.com/journals/authors/tmifauth.pdf>

6- في حالة الأحاديث الشريفة، يذكر اسم المؤلف (سنة النشر)، وعنوان الكتاب، والطبعة، والكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة، والناشر، ومكان النشر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإبلاغ المؤلف عن إجازة المخطوط للنشر بعد استيفاء جميع الشروط والإجراءات اللازمة.

يقدم للباحث المنفرد أو الرئيس نسخة من العدد الذي نشر فيه المخطوط وعدد محدود من المستلزمات من البحث.

- توجه جميع المراسلات إلى المجلة على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة الميثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية
عمادة البحث العلمي/جامعة العلوم الإسلامية العالمية
المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)

هاتف (+962 6 5600230) فاكس (+962 6 5600237)

البريد الإلكتروني:

mithqal.journal@wise.edu.jo

موقع الجامعة الإلكتروني: www.wise.edu.jo

محتويات العدد

الباحث / الباحثون	عنوان البحث	الصفحات
د. عمر ياسين خضيرات عماد مصطفى الشدوح	الآثار السلبية والإيجابية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015)	
طارق زياد الدويري أ. د. أحمد إبراهيم ملاوي	أثر التحرر التجاري على السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي	
د. عبد المعطي عساف	فلسفة إدارة الجودة الشاملة ونموذج فلسفة الإدارة الإسلامية	
فادي عادل عبيد الله رضوان محمد العناتي	العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن	
د. بلال علي ياسين نصار د. سناء نواف النصور	Behavioral Intention, Perceived Ease of Use and the Usefulness that Affect the Use of the Computerized Physician Order Entry (CPON) System in Jordan	

الآثار السلبية والإيجابية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2015-2011)

عماد مصطفى الشدوح**

د. عمر ياسين خضيرات*

تاريخ قبول البحث: 2016/10/25م

تاريخ وصول البحث: 2015/11/ 2م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2015-2011). والأثر المالي المباشر وغير المباشر لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الفرعية كالـتعليم والصحة والأمن. وكذلك التعرف إلى مصادر دخل اللاجئين السوريين وأثرها على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الأردن. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لرصد ووصف العلاقات التفاعلية بين آثار اللجوء السوري ومؤشرات الاقتصاد الأردني.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، أن الاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية قد تأثر سلباً بتداعيات اللجوء السوري، حيث زادت النفقات الإجمالية على قطاعات الصحة والتعليم، والدفاع والأمن، صاحبها، زيادة العجز في موازنة الدولة، وانخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن حركة تدفق اللاجئين قد حققت آثاراً سلبية تمثلت في تدني مستوى رفاهية المواطن الأردني وتدني الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن الأردني، كما أنه على الرغم من زيادة حجم المنح والمساعدات والاستثمارات، المقدمة للأردن، وتنشيط قطاع الإسكان والعقارات، وتنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات فإن آثار اللجوء السلبية تزيد بشكل كبير عن الأثر الإيجابي. وهذا يتفق مع الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: اللجوء السوري، الاقتصاد الأردني، الآثار السلبية والإيجابية.

* أستاذ مشارك- جامعة البلقاء التطبيقية

** باحث، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية

Abstract

This study aims to shed light on the economic impact of the flow of Syrian refugees on the Jordanian economy during the period 2011-2015). Direct financial and indirect impact of the exodus of Syrian refugees on the national economy, and at the level of sub-sectors of the economy such as education, health and security. As well as to identify the sources of income of Syrian refugees and its impact on consumer and investment spending in Jordan size.

The study relied on a descriptive and analytical approach, to monitor and describe the interactive relationship between the effects of the Syrian refugees and indicators of the Jordanian economy.

The study found a number of the results the most important, that the Jordanian economy in all economic and social sectors may be adversely affected by the repercussions of the Syrian refugees, where the total expenditures increased health and education sectors, defense and security, its owner, increasing the deficit in the state budget, the lower the rate of growth in gross domestic product, the flow of refugees movement has made a negative impact was the low level of welfare of the Jordanian citizen positive for the Jordanian economy and poor health and education services provided by the Jordanian citizen, and that despite the increase in grants, aid and investment, provided to Jordan, and the revitalization of housing and real estate sector, and stimulate aggregate demand on goods and services, the impacts of negative refugees dramatically increase the positive impact. This is consistent with the hypothesis that it came from this study.

Key words: Syrian refugees, Jordanian economy, the negative and positive effects

مقدمة:

أدت الثورة السورية في عام 2011 إلى حدوث النزاع المسلح والحرب الأهلية الداخلية ، بين قوات النظام السوري الرسمي ، وقوات ما يعرف بالجيش السوري الحر والجماعات السورية المعارضة المسلحة ، مما أدى إلى نزوح أكثر من عشرة ملايين سوري ، بعضهم إلى داخل المدن السورية البعيدة إلى حد ما عن الصراع ، فيما تم لجوء أغلبهم إلى الدول المجاورة كالأردن وتركيا ولبنان والعراق، بحثا عن الأمن والنجاة ، وشهدت الأعوام (2012-2016) تصاعدا مستمرا ومتسارعا في حدة النزاع وحركة اللجوء والنزوح السورية ؛ وأخذت دول الجوار تشهد تدفقات بشرية هائلة من اللاجئين السوريين ، حيث كان للصراع المسلح نتائجه الكارثية على الشعب السوري ، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبنى التحتية، وغيرها على دول الجوار المستقبلية. وكان لحركة اللجوء المفاجئة والمتسارعة والكثيفة على الأردن تأثيرا مباشرا على الاقتصاد والمجتمع الأردني ، مما انعكس بشكل مباشر على حياة المواطن الأردني، فالمجتمع الأردني لم يكن قد استعد سيكولوجياً لاحتواء هذا التدفق، خصوصاً أنه لم يكد يلتقط أنفاسه من تدفقات اللجوء السابقة خصوصاً الأزمة العراقية. ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي فرضها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن فإن للآزمة تداعيات ايجابية، إذ إن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تنشيط حركة البناء والعقار في السوق الأردني.

أهمية الدراسة:

يعد الأردن خامس أكبر دولة في العالم في استضافة اللاجئين بالأرقام المطلقة بعد باكستان ولبنان وإيران وتركيا، ويستضيف ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة بعدد السكان⁽¹⁾. وبما أن النمو السكاني الهائل يرهق قدرات المجتمع المضيف فقد ألقى وجود اللاجئين السوريين العديد من التحديات على موارد الأردن الاقتصادية المحدودة ، وزيادة المنافسة على فرص العمل ، وتحميل البنية التحتية فوق طاقتها وانخفاض وتدني الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن الأردني مثل الرعاية الصحية والتعليم . كما فاقم عدد اللاجئين السوريين من تحديات اقتصادية مزمنة كان وما زال يعاني منها الاقتصاد الأردني، مثل العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة للدولة، وقد تكون له إرهابات مستقبلية كعدم الاستقرار السياسي وزيادة مستوى التوترات الاجتماعية في المستقبل.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في دراسة الآثار اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني، والإجابة عن الجدل الدائر بشأن الكلفة المالية الحقيقية التي ترتبت على الاقتصاد الأردني ، كما تساهم الدراسة في قراءة تلك الآثار من منظور المنظمات والمؤسسات الدولية من جهة، والحكومة الأردنية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان الأمور التالية :

1. التعرف إلى عدد اللاجئين السوريين في الأردن، وتوزيعهم الجغرافي، وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.
2. التعرف إلى الأثر المالي والاقتصادي المباشر وغير المباشر لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الفرعية كالتعليم والصحة والأمن.
3. التعرف إلى مصادر دخل اللاجئين السوريين وأثرها على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الأردن.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تفترض الدراسة أن عدد اللاجئين السوريين متغير مستقل ، ومؤشرات الاقتصاد الأردني متغير تابع ، وهناك علاقة طردية موجبة بين تزايد أعداد اللاجئين السوريين في الأردن ، وسوء حالة الاقتصاد الأردني ، أي كلما زاد عدد اللاجئين السوريين في الأردن ، كلما تأثر الاقتصاد الأردني سلبا بتداعيات اللجوء .

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة أن أزمة اللجوء السورية شكلت عبئا ثقيلا على مستوى معيشة المواطن الأردني، وكلما زادت أعداد اللاجئين السوريين في المحافظات الأردنية ، قلت الفرص والإمكانات المتاحة أمام مستوى رفاهية المواطن الأردني.

الفرضية الثالثة: تفترض الدراسة أنه على الرغم من الآثار السلبية الكبيرة للأزمة اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني، إلا أن هناك بعض الآثار الإيجابية ممثلة بزيادة وتنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات وتنشيط قطاع الاسكان والعقارات.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يهدف إلى وصف ورصد شبكة التفاعلات والعلاقات التفاعلية بين آثار اللجوء السوري، ومؤشرات الاقتصاد الأردني. واستعان الباحثان بهذا المنهج لتفكيك مؤشرات الاقتصاد الأردني في القطاعات المختلفة، وإعادة بناء وتركيب الواقع الفعلي لتلك المؤشرات بهدف تحديد أثر اللجوء الفعلي على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة .

استندت الدراسة على عدد من الدراسات السابقة ومن أهمها:

الدراسات العربية:

أولا: دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة تدفق اللاجئين السوريين على الأردن⁽¹⁾ (الوزني، 2011). قدرت الدراسة كلفة استضافة اللاجئين السوريين في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصحي والتعليمي، وتكلفة الدعم المقدم للمياه والكهرباء.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة ساهمت بزيادة حجم المستوردات الكلية للأردن، نتيجة الزيادة المفاجئة والكبيرة في عدد السكان، في مقابل تحمل كلف وأعباء مالية إضافية في القطاع الصحي من خلال قيام الحكومة بإنشاء مستشفيات جديدة لمواكبة الزيادة الطلب على القطاع الصحي. وكذلك زيادة استهلاك الكهرباء والماء نتيجة النمو السكاني .

ثانيا: دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني⁽²⁾ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014)

اتبعت الدراسة منهجين أحدهما، يتعلق بالكلف المباشرة الواضحة التي تحملتها الحكومة حسب القطاعات، أما الثاني فيقوم على حساب الكلف الغير مباشرة على الاقتصاد الوطني والتي ترتكز أساسا على حسابات دعم السلع والخدمات وتكلفة الفرص البديلة. وبينت الدراسة أن هناك ما يقارب من 80% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة ، الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته 3% من عدد السكان.

وقدّرت الدراسة الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011-2012 بنحو (590.100.000) مليون دينار أردني، تشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة. واستناد إلى تقدير كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (2500) دينار سنويا بلغت تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 (449.902) مليون دينار، فيما كانت خلال العام 2011 (140.28) مليون دينار.

ثالثا: دراسة : ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن⁽³⁾ (الكساندرا، 2015)
هدفت الدراسة إلى تبيان أثر أزمة اللاجئين السوريين على التحدّيات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الأردن . خلصت الدراسة إلى أن الأزمة فاقمت من تحدّيات نقص الموارد في الأردن.

خلصت الدراسة إلى أن المجتمع الدولي لم يساعد الأردن على مواجهة أعباء الأزمة ، بل تحمل تبعاتها منفردا ، وهو ما ينبئ بإرهاصات مستقبلية كحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، وعدم الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل.

رابعا: دراسة أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني⁽⁴⁾ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016)

تضمنت هذه الدراسة تحليلاً موسعاً ومتكاملاً لأثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، وقد تم بناء التحليل في هذه الدراسة بالاعتماد على عينة عشوائية محددة في كل من محافظة العاصمة والمفرق وإربد، تألفت العينة من (120) شخصاً واشتمل التحليل على بيان الآثار الاقتصادية، مثل الأثر على حجم وفرص العمل المتوافرة. ومستوى الأجور وساعات العمل، ومستوى الإحلال، ومدى الالتزام بمتطلبات ترخيص العمالة

الوافدة في الأردن. وشمل التحليل كذلك بيان الآثار الاجتماعية المتعلقة بأثر العمالة على مستويات الفقر، والظواهر الاجتماعية والأمنية والثقافية.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر بالغ للعمالة السورية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد، وخاصة سوق العمل. وصلت التقديرات الأولية بحسب الدراسة إلى أن العمالة السورية تستحوذ على ما يزيد عن (143) ألف فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الاقتصادية غير المنظمة.

وأظهرت الدراسة أن قبول العامل السوري بظروف العمل غير اللائقة، سواء من حيث ساعات العمل أو الأجر اليومي أو بيئة العمل، ونظرة صاحب العمل الأردني إلى حجم الوفر المتحقق له نتيجة توظيفه للعمالة السورية، تدفع باتجاه تفضيل صاحب العمل للعمالة السورية.

كما خلصت الدراسة أن وجود السوريين في المجتمعات المحلية أثر على العديد من النواحي الاجتماعية والأمنية، حيث أكد (90.1%) من حجم العينة أن وجود السوريين ساهم في انتشار ظاهرة التسول في الشوارع والأماكن العامة، انتشار المخدرات، مما أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار بين السوريين والأردنيين داخل المجتمعات.

دراسة، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن: تحويل التحديات إلى فرص⁽⁵⁾ (المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، 2015)

تضمنت هذه الدراسة تحليلاً لأثر تدفق اللاجئين السوريين الاجتماعي والاقتصادي على الأردن. وبينت خطة الصمود الوطني التي أعدتها وزارة التخطيط الأردنية للأعوام 2014-2016 للاستجابة إلى تأثيرات الأزمة السورية على الأردن ، واشتمل التحليل على بيان الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي ، وبيان الآثار الاجتماعية والأمنية والثقافية.

خلصت الدراسة أن وجود السوريين في المجتمعات المحلية، قد أثر سلباً على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لكن هناك العديد من الإيجابيات التي يمكن تعظيمها وتحويلها إلى فرص لنمو الاقتصاد الأردني.

الدراسات الأجنبية

أولاً: دراسة رزان وسامبسنسكي ، الأثر المالي للاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني.⁽⁶⁾ (Nasser, Symansky, 2015) هدفت الدراسة إلى قياس الأثر المالي المباشر وغير المباشر للجوء السوري إلى الأردن في قطاعات المياه، الكهرباء، المدارس، الجامعات، البنية التحتية، تكاليف الأمن . وأشارت تقديرات الدراسة إلى أن إنفاق الحكومة الأردنية قد

زاد بحوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2013-2014 على الحاجات الإنسانية للاجئين السوريين، بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والأمن والرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

وقد رت الدراسة أن إعادة جودة الخدمات العامة إلى مستوياتها السابقة على الأزمة كان يمكن أن تؤدي إلى إنفاق إضافي من المال العامة قدره 0.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 و 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014، وهي مصروفات لازمة لضمان عدم سوء الأحوال بالنسبة للأردنيين مقارنة بالوضع السابق على تدفق اللاجئين.

كما بينت الدراسة أن الأزمة زادت من حجم الواردات السلعية لتلبية الاحتياجات المصاحبة لزيادة السكان بأكثر من 11% في عام 2013. صاحبها انخفاض الصادرات بسبب فقدان مسار رئيسي للصادرات عن طريق سوريا إلى أوروبا وبلدان المنطقة الأخرى بنسبة 30% في عام 2013. لكن ما خفف التأثير على الحساب الجاري هو الإغاثة المقدمة من وكالات المعونة والتحويلات من الأفراد لدعم اللاجئين. واعتبرت الدراسة أن ارتفاع أسعار الإيجارات بنسبة 7.7% ساهم في ارتفاع التضخم وزيادة معاناة الأردنيين المعيشية.

ثانيا: دراسة ستيفن اريك وآخرون، تأثير اللجوء السوري على سوق العمل الأردني⁽⁷⁾ (Stvein Erik, 2016) تضمنت الدراسة تحليلاً لأثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني. وقد تم بناء التحليل في هذه الدراسة بالاعتماد على عينة عشوائية محددة في كل من محافظة العاصمة والمفرق وإربد، وكذلك بالاستناد إلى منهجية جمعت بين مقابلات المختصين، وتوزيع استبيان في المحافظات الثلاث، واشتمل التحليل على بيان الآثار الاقتصادية، مثل الأثر على حجم وفرص العمل المتوافرة، والتوقعات المستقبلية لأثر العمالة السورية على الاقتصاد الأردني.

المبحث الأول: المعطيات الأساسية المتعلقة باللاجئين السوريين وأوضاعهم القانونية أولاً: حقوق اللاجئين في المواثيق الدولية

عرفت اتفاقية حماية اللاجئين الدولية لعام 1951 في مادتها الأولى مصطلح اللاجئ "Refugee"، بأنه شخص "يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد⁽⁸⁾ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، www.unhcr). ويؤخذ على هذا التعريف، أنه لم يشمل الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية⁽⁹⁾. (السيد حسن، 2005)

وتبعاً لما ورد في الاتفاقية هناك العديد من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد حال الاعتراف بهم كلاجئين، من أهمها، الحق في مباشرة الشعائر الدينية واختيار نوع التعليم الديني لأفراد أسرته (المادة 4)، الاستثناء من شرط المعاملة بالمثل (المادة 7)، الحق في تملك الأموال، سواء أكانت منقولة أم عقارية (المادة 13)، الحق في العمل المناسب مقابل الأجر (المادة 16)، الحق في التعليم (المادة 2/22)، الحق في الحصول على وثائق تحقيق الشخصية وجوازات السفر (المادتان 27، 28)، الحق في تحويل أمواله التي جلبها معه إلى دولة أخرى (المادة 30)، عدم توقيع العقوبة عليه بسبب دخوله إقليم الدولة بطريقة غير قانونية، طالما توافرت فيه شروط معينة (المادة 31)، عدم طرده أو إبعاده إلا في أضيق الحدود (المادتان 32 و 33) ⁽¹⁰⁾ (الرشيدي، 2003). ويلتزم اللاجئ بالمقابل بعدم القيام بأي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري، يمكن أن تعتبره دولة الإقامة ضاراً بأمنها، الوطني.

لكن الأردن لم تنظم أو توقع أية اتفاقيات أو بروتوكولات دولية تنظم معاملة اللاجئين ، وهو ما يعطيها درجة عالية من التأثير على مستوى السياسات الخاصة بتدفق اللاجئين ⁽¹¹⁾ (ألكساندرا، 2015)، لكنها وقعت مذكرة تفاهم عام 1997 مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حددت من خلالها الآلية التي بموجبها يتم التعامل مع قضايا اللاجئين، وعرفت المذكرة اللاجئ بأنه كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية للأمم المتحدة، والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلاده التي خرج منها طالبا للجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في بلاده ⁽¹²⁾ (اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2012). ويقسم اللاجئون السوريون في الأردن حسب وضعهم القانوني إلى قسمين ⁽¹³⁾ (اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2012)

الأول : اللاجئين الذين دخلوا الأراضي الأردنية عبر الحدود الرسمية وبطريقة قانونية ويملكون أوراقاً رسمية، ولدى الحكومة الأردنية صعوبة في إحصائهم بسبب الحركة الدائمة لهم عبر الحدود، حيث استوطن القسم الأكبر منهم مع أقارب لهم أو في شقق سكنية أو منزل مستقل، وقد قدرت نسبتهم ب(61.6%) من اللاجئين السوريين المتواجدين في الأردن. وأغلب هؤلاء يعملون كمزارعين أو عمال في القطاع الإنشائي أو أي عمل يتاح لهم، مما يؤمن لهم قوت يومهم واستقرارهم.

الثاني : اللاجئين الذين دخلوا الأراضي الأردنية عبر الحدود بطريقة غير قانونية وهؤلاء جميعاً يتم تحويلهم إلى المخيمات التي أعدتها الحكومة الأردنية. وتبلغ نسبتهم (38.4%) من اللاجئين السوريين، منهم نسبة (1.4%) من اللاجئين من الجرحى والمصابين، حيث يتم نقلهم إلى مستشفيات الدولة العامة، لإسعافهم وتقديم الخدمات الطبية لهم. فيما قسمت المفوضية السامية للاجئين، السوريين المتواجدين في الأردن إلى أربعة أقسام هي:

1. اللاجئين الذين تمت الموافقة عليهم من قبل المفوضية.
2. اللاجئين أصحاب بطاقات الحماية المؤقتة المقدمة من قبل المفوضية.
3. الأشخاص الذين تم رفض طلب لجوئهم من قبل المفوضية قبل 2013، وهم بحاجة إلى الحماية المؤقتة بسبب شدة الحرب.
4. الأشخاص الفارين بسبب أعمال العنف والتعذيب إلا أنهم لم يقدموا طلباً للمفوضية.

ثانياً: أعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم داخل المخيمات وخارجها

تباينت أعداد اللاجئين السوريين في الأردن بصورة كبيرة، بين الأعداد التي تنشرها المؤسسات الرسمية الأردنية، وبين الأعداد التي تنشرها المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين.

وقدّرت وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عدد اللاجئين السوريين في الأردن بـ 600 ألف لاجئ منذ بداية الأزمة السورية في منتصف مارس من عام 2011، وحتى نهاية العام 2013، ارتفع عددهم في إلى 634 ألفاً في عام 2015⁽¹⁴⁾ (Stvein Erik، 2015)، وإذا أضفنا إليهم (98000) لاجئ سوري في داخل المخيمات يكون العدد الإجمالي المقدّر بـ (732) ألف لاجئ موزعين على مختلف محافظات المملكة.

أما وزارة التخطيط فقد قدرت عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل 15 آذار (مارس) 2011 أي قبل الأزمة السورية، بـ 750 ألف سوري، و (646.719 لاجئاً) بعد الأزمة السورية، وبذلك يكون عدد السوريين الكلي في الأردن لغاية 2014/10/18 نحو 1.396.719⁽¹⁵⁾ **وزارة التخطيط والتعاون الدولي**، 2014)، وتشمل هذه الأعداد المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود، ومخيم الأزرق⁽¹⁶⁾ (الوزني، 2014). وفي أكتوبر من عام 2015 بلغ العدد الفعلي للمسجلين في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 628.887 لاجئ، منهم 110 ألف يعيشون في المخيمات الثلاث⁽¹⁷⁾ (Ministry of Planning 2008).

وفي التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2015، بلغ عدد سكان الأردن 9.9 مليون مواطن، منهم 6.6 مليون مواطن أردني، و2.9 مليون مواطن غير أردني، منهم 1.265 مليون مواطن سوري، وهو ضعف عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن⁽¹⁸⁾ (دائرة الإحصاءات العامة، 2016).

جدول (1)

أعداد اللاجئين في المحافظات الأردنية (2011-2015)

المحافظة	اللاجئون السوريين	نسبتهم من عدد اللاجئين	المحافظة	اللاجئون السوريين	نسبتهم من سكان المحافظة
محافظة المفرق	157.853	16.5%	محافظة الكرك	9588	1.49%
محافظة اربد	144.109	39.2%	محافظة معان	7221	2.19%
محافظة العاصمة	171.412	16.3%	محافظة العقبة	3059	0.39%
محافظة الزرقاء	67.831	7.6%	محافظة الطفيلة	2445	0.20%
محافظة عجلون	9775	1.8	البادية ومناطق أخرى	3205	20%
محافظة جرش	11095	1.9			
محافظة البلقاء	19936	0.78%			
محافظة مادبا	10891	0.87%			
مخيم الزعتري	80000				
مخيم الازرق	34000				
مخيم مريجيبي الفهود	6000				
الإجمالي بدون المخيم	716.420				

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لهيئة الأمم المتحدة، 2014، www.unhcr.org.tr، انظر ايضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان، 2016، ص 24

ويتركز معظم اللاجئين السوريين في داخل حدود بلدية المفرق الكبرى حيث بلغ (157.853) ألف لاجئ سوري بنسبة بلغت (140%) من عدد سكان المدينة الأصليين، يتوزعون في مناطق بلدية السرحان التابعة للبادية الشمالية في محافظة المفرق، حيث يتواجد ما يزيد عن (10) آلاف لاجئ سوري وبنسبة (50%) من مجموع سكانها البالغ عددهم (20) ألف نسمة تقريبا. ويتواجد في بلدية الزعتري والمنشية ما يزيد عن (5) آلاف لاجئ سوري بنسبة بلغت (38%) من مجموع سكان البلدية البالغ نحو (9304) مواطنا. ويتواجد ضمن منطقة بلدية بلعما نحو (9) آلاف لاجئ سوري يشكلون نسبة (35%) من مجموع سكان المنطقة عدا عن مخيم الزعتري. وتوجد أعلى نسبة تواجد للاجئين في محافظة إربد حيث قدرت نسبتهم ب 39.2 %، تلتها محافظة المفرق بنسبة 16.5 %، فيما قدرت النسبة في العاصمة عمان ب 16.3 %، ثم محافظة الزرقاء بنسبة 7.6 % أما محافظات الوسط، فقد بلغت النسبة في محافظة البلقاء ب 0.78 % وفي محافظة مادبا ب 0.87 %، أما محافظات الجنوب فقد كانت أعلى النسب في محافظة معان ب 2.19 % ثم محافظة الكرك ب 1.49 % ومحافظة العقبة ب 0.39 % ، وأخيرا في محافظة الطفيلة بنسبة 0.20 % . وفيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية للاجئين السوريين، فإن متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة (5.8) فرد ، ويتركز أكثر من نصفهم حول الشريحة العمرية تحت سن (18) عاما ، الأمر الذي يرتب مطالب كبيرة على القدرات التعليمية⁽¹⁹⁾ (UNICEF, 2015) .

جدول رقم (2)

توزيع اللاجئين السوريين حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	ذكور %	إناث %	المجموع %
اقل من خمس سنوات	10.4	9.8	20.2
5-11	10.4	9.9	20.3
12-17	6.9	6.5	13.4
18-35	13.2	15.0	28.2
36-59	6.6	8.0	14.6
أكثر من 60	1.4	1.9	3.3
المجموع	48.9	51.9	100

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان ، 2016 ص22.

ثالثاً: مصادر دخل اللاجئين السوريين

ساهم تدفق اللاجئين السوريين على الأردن في زيادة حجم الاستهلاك الكلي المحلي من السلع والخدمات، مما كان له أكبر الأثر في تنشيط الحركة التجارية في المملكة، وخصوصاً في المحافظات التي يتواجدون فيها. وقد بينت مجموعة أكسفورد بزنس جروب في تقرير لها حول اللاجئين السوريين في دول الجوار وتأثيرهم على اقتصاد تلك البلدان، أن السوريين جلبوا أكثر من مليار دولار إلى الأردن خلال العام 2012 أثرت بشكل ايجابي على الاقتصاد الأردني⁽²⁰⁾ (www.oxfordbusinessgroup.com، 2014)، فيما قدرت وكالة غوث اللاجئين حجم الإنفاق على اللاجئين السوريين في الأردن بحدود المليار دولار في 2013 ذهب أكثر من 75% منها إلى أسر اللاجئين السوريين سواء بشكل نقدي أو عيني⁽²¹⁾ (Doris Carrion، 2015).

وقد تنوعت مصادر دخل اللاجئين السوريين كما يبينها الجدول رقم (3) بين المساعدات والمنح المقدمة من المنظمات الدولية، والتي بلغت حوالي 63% من حجم دخلهم في عام 2012، انخفضت بشكل كبير إلى نسبة 49% عام 2013، كما تناقصت بشكل كبير إلى نسبة 23% فقط في عام 2014 ، بعدما اضطرت المنظمات الإنسانية الدولية إلى تقييد حجم المساعدات المقدمة لهم ، حيث لم يتم تمويل سوى 272 مليون دولار من أصل مبلغ 1.2 مليار دولار⁽²²⁾ (www.syriaahr.com/en، 2015).

وجاءت الحوالات المالية والتعويضات كمصدر ثاني للاجئين السوريين حيث بلغت نسبتها (4.8%) من مصادر الدخل ، فيما جاءت نسبة (6.5%) من مصادر الدخل الأخرى . وبلغت نسبة من يتلقون دخلهم من العمل في الأردن بمتوسط (33.5%)، حيث ارتفع مصدر الدخل من العمل من نسبة 28% عام 2012 إلى نسبة 36%. وهو ما يتوافق مع تقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، الذي بين أن اللاجئين السوريين استحوذوا على ما يزيد عن (143) ألف فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية غير المنظمة⁽²³⁾ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016) .

فيما قدرت منظمة العمل الدولية حجم العمالة السورية في الأردن في عام 2015، بـ 160 ألفاً، يعمل أغلبهم في قطاع العمل غير الرسمي⁽²⁴⁾ (Stvein Erik، 2015). وهو القطاع الذي شهد نمواً في تشغيل نسب العمالة في البناء (40%)، وتجارة الجملة والتجزئة (23%)، والصناعة (12%)، والسكن والخدمات الغذائية (8%) (25) (Stvein Erik، 2015) وقد شهدت أعداد فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني تراجعاً من 66 ألف وظيفة عام 2010 ، إلى 55 ألف فرصة عمل في عام 2011 ، وفي عام 2012 بلغ 50 ألف فرصة، فيما تراوحت الوظائف التي أنتجها الاقتصاد خلال عامي 2013 و2014 حوالي 45 ألف فرصة عمل سنوياً⁽²⁶⁾. (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

وقد قدرت إحدى الدراسات أن الإيرادات العامة لوجود السوريين في الأردن قد بلغت 209 مليون دينار في عام 2012، ارتفعت إلى 780 مليون دينار في عام 2013 ومليار دينار أردني في عام 2014، ليلبلغ المجموع التراكمي بحدود الملياري دولار⁽²⁷⁾ (الوزني، 2014).

جدول رقم (3)
مصادر الدخل للاجئين السوريين (2012-2013)

المحافظة	المساعدات والمنح	حوالات وتعويضات	العمل	pension	مصادر أخرى
عجلون	20%	4.9%	12.4%	0.04%	2.9%
الكرك	32%	1.3%	37.7%		3.5%
عمان	26%	3.6%	30.5%	0.16%	4.6%
العقبة	7%	9.9%	37.0%		16.0%
البلقاء	17%	3.2%	45.5%	0.43%	4.2%
إربد	37%	7.8%	20.8%	0.10%	7.4%
جرش	38%	9.3%	27.6%	0.22%	5.6%
معان	19%	2.8%	37.8%		5.6%
مأدبا	16%	3.0%	27.1%		4.4%
المفرق	68%	2.9%	30.0%	0.02%	4.4%
الطفيلة	33%	5.0%	53.8%		12.5%
الزرقاء	62%	5.0%	42.4%	0.12%	7.5%
المتوسط الإجمالي	31%	4.89%	33.55%	0.16%	6.55%
2012	63%	5%	28%	0%	4%
2013	49%	7%	36%	0%	7%

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January
2015 <http://unhcr.org/jordan2014urbanreport>

أما فيما يتعلق بأشكال الإنفاق للاجئين السوريين كما يبينها الجدول رقم (4) خلال الفترة من (2012-2013)، فقد كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4)

معدل الإنفاق للاجئين السوريين خلال عام 2013 (الدولار الأمريكي)

المحافظة	معدل الإنفاق على التعليم	معدل الإنفاق على الغذاء	معدل الإنفاق على الصحة	معدل النفقات الأخرى	الإنفاق على الإيجارات	معدل الإنفاق على الحاجات الأخرى
عجلون	395.00	42,667.00	325.00	11,418.00	93,993.50	11,752.50
الكرك	115.00	22,560.00	537.00	6,027.00	38,000.00	6,873.00
عمان	15,229.00	454,625.50	23,404.00	125,934.80	980,680.00	106,926.50
العقبة	-	3,775.00	30.00	823.00	5,582.00	1,067.00
البلقاء	675.00	35,563.50	985.00	9,590.50	42,845.50	7,383.00
إربد	5,061.00	354,631.75	3,943.50	103,858.56	976,968.23	119,674.66
جرش	300.00	26,688.30	531.00	5,830.30	54,233.10	7,971.80
معان	150.00	21,263.00	337.00	4,975.50	30,848.00	5,347.00
مأدبا	335.00	16,790.00	195.00	4,873.00	28,083.00	2,485.00
المفرق	1,302.00	200,261.66	2,840.00	64,615.16	405,246.83	50,445.96
الطفيلة	10.00	3,905.00	-	925.00	5,380.00	1,032.00
الزرقاء	2,009.00	127,714.30	1,904.00	37,492.70	241,723.20	40,883.00
الإجمالي	25,581.00	1,310,445.01	35,031.50	376,363.52	2,903,583.36	361,841.42

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

أ) معدل الإنفاق كانت على الإيجارات

يبين تحليل الجدول السابق أن أعلى معدلات الإنفاق كانت على الإيجارات، حيث أن أكثر من 85% من السوريين يعيشون خارج المخيمات، وتجاوزت الثلاث مليارات دولار، أي ما يعادل 2.1 مليار دينار أردني، وكانت أعلى معدلات الإنفاق في العاصمة عمان، حيث بلغت (980,680) مليون دولار، ثم محافظة إربد حيث بلغت (976,968.23) مليون دولار، ثم محافظة المفرق بمبلغ (405,246.83) ثم محافظة الزرقاء بمبلغ (241,723).

وقد جاءت أزمة اللاجئين السوريين في الأردن وسط نقص مزمن في إسكان ذوي الدخل المنخفض، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن بشكل كبير، وإلى ارتفاع أسعار الإيجارات للشقق والمساكن بعد الأزمة، ثلاث مرات تقريباً خصوصاً في المحافظات التي تحملت العبء الأكبر من السكان⁽²⁸⁾ (Ajluni , Kwar) (2014).

حيث ارتفع متوسط أسعار الشقق بنسبة (27.7%) في محافظة إربد ، وبنسبة (25.2%) في محافظة المفرق وبنسبة (25.9%) في محافظة الزرقاء. مما أزاح الفقراء الأردنيين من سوق الإسكان، واجبر تضخم تكاليف السكن الشباب على تأخير زواجهم، لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف السكن الجديد، مما ساهم في زيادة الإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفق اللاجئين⁽²⁹⁾ (ألكساندرا، 2015).

جدول رقم (5)

متوسط أسعار الإيجارات للاجئين السوريين خلال الفترة (2012-2013) بالدولار

المحافظة	متوسط أسعار 2012	متوسط أسعار 2013	نسبة التغير
عجلون	103.48	117.64	13.7%
الكرك	81.40	97.19	19.4%
عمان	113.66	134.78	18.6%
العقبة	134.74	121.35	-9.9%
البلقاء	86.53	93.55	8.1%
إربد	107.13	136.83	27.7%
جرش	90.13	110.68	22.8%
معان	97.28	91.27	-6.2%
مأدبا	103.91	103.25	-0.6%
المفرق	92.06	115.23	25.2%
الطفيلة	74.55	92.76	24.4%
الزرقاء	74.36	93.58	25.9%
المتوسط الإجمالي	96.60	109.01	14.1%

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

ورغم أن هناك وجهان لأسعار الإيجارات في الأردن، الأول يتعلق بأصحاب الشقق والمساكن المؤجرة والذين استفادوا بمعدل (15-25%) من ارتفاع إيجار عقاراتهم التي تم تأجيرها للاجئين السوريين. فان الوجه الآخر السلبي هو انخفاض رواتب الأردنيين المستأجرين للشقق والمساكن بمعدل (15-25%) من دخولهم نتيجة ذلك الارتفاع، وهو ما عمق من مشكلة الفقر في الأردن.

بالمقابل ساهمت أزمة اللجوء السوري في تنشيط قطاع العقارات والأراضي والشقق السكنية، حيث ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (32%) في عام 2014 مقارنة بعام 2013، ليبلغ (557) مليون دينار أردني تقريباً، وبارتفاع بلغت نسبته (86%) مقارنة بعام 2012.

كما دخلت السوق الأردني العديد من المنظمات الإنسانية الدولية، التي تقدم المساعدات العينية للاجئين السوريين ، ويوجد حالياً حوالي 100 مؤسسة إنسانية دولية ، تعمل في الأردن لخدمة اللاجئين ، بخلاف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الغذاء العالمي ، ومنظمة اليونيسيف، وتقدم هذه المؤسسات المساعدات العينية والنقدية.

ومن تلك المؤسسات الإنسانية، الشركة النرويجية لمساعدة اللاجئين السوريين التي أنفقت مبلغ (64.5) مليون دينار عامي 2013-2014 في استئجار منازل وشقق للسوريين لمدة تتراوح بين (12-24) شهرا، حيث استأجرت الشركة 3800 منزل يقطنها 8700 لاجئ سوري⁽³⁰⁾ (<http://unhcr.org/wwwurban>)

وقد ذهبت تلك المبالغ بشكل مباشر إلى المواطن الأردني الذي انفق جزءا كبيرا منها في شراء مستلزمات البناء في القطاعات المرتبطة بأعمال البناء والتشطيب، حيث زادت مساحات العقار الحاصلة على رخص إنشاء في إقليم الشمال بنسبة 26% في عام 2012، ونسبة (15%) في عام 2013، فيما كانت الزيادة في إقليم الوسط بنسبة 4.6% عام 2012، ارتفعت بنسبة 1.6% عام 2013.⁽³¹⁾ (دائرة الأراضي والمساحة، 2014)، لكن زيادة الطلب على إيجار الشقق والعمارات من قبل الشركة، ساهم في ارتفاع متوسط الإيجارات في القرى والأرياف الأردنية، نظرا لقيام الشركة باستئجار تلك الشقق بضعف السعر السائد في السوق الأردني

وأظهرت إحصاءات دائرة الأراضي والمساحة أن اللاجئين السوريين قد اشتروا خلال عامي (2012-2013) عقارات وأراضي بقيمة (33.2) مليون دينار أردني، تراجعت إلى مبلغ (5.28) مليون دينار أردني عام 2014⁽³²⁾ (المركز الاقتصادي الأردني المستقل، 2015).

ب) معدل الإنفاق على الغذاء

يبين تحليل الجدول السابق أن ثاني أعلى معدلات الإنفاق كانت على الغذاء حيث بلغ (1,310,445.01) مليار دولار، أي ما يعادل مليار دينار أردني، وكانت أعلى معدلات الإنفاق في العاصمة عمان، حيث بلغت (454,625.50) مليون دولار، ثم محافظة إربد حيث بلغت (354,631.75) مليون دولار، ثم محافظة المفرق بمبلغ (200,261.66).

جدول رقم (6)

معدل الإنفاق على الغذاء للاجئين السوريين خلال الفترة (2012-2013) بالدولار

المحافظة	متوسط أسعار 2012	متوسط أسعار 2013	نسبة التغير	معدل الإنفاق على الغذاء
عجلون	68.6	52.4	-31%	52.42
الكرك	59.9	57.1	-5%	57.11
عمان	56.1	56.4	1%	56.44
العقبة	113.8	69.9	-63%	69.91
البلقاء	60.6	60.0	-1%	59.97
اربد	62.1	48.7	-28%	48.69
جرش	62.3	54.1	-15%	54.13
معان	74.2	64.6	-15%	64.63
مادبا	67.4	51.3	-31%	51.35
المفرق	56.1	45.0	-25%	44.97
طفيله	62.0	65.1	5%	65.08
الزرقاء	56.0	46.4	-21%	46.39
المتوسط الإجمالي	66.6	55.9	-19%	

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

إن الإنفاق الفردي للاجئين السوريين على الغذاء قد ساهم بجزء كبير في تنشيط حركة الطلب على السلع والخدمات ، وفي الوقت نفسه نشط من حركة تصنيع المواد الغذائية في المصانع الأردنية ، حيث بينت منظمة الغذاء العالمي أنها تقوم بتوزيع قسائم غذائية على اللاجئين السوريين في الأردن، وبمعدل (24) ديناراً أردنياً لكل فرد ، يتم صرفها من المولات والمحلات التجارية المخصصة لذلك، وقدرت قيمتها بحوالي 800 مليون دولار منذ عام 2011، لكن نقص المساعدات النقدية المقدمة للمنظمة أجبرتها على تقليص المساعدات عن نحو 12 ألف عائلة سورية في 9-10-2014 وبمجموع 36 ألف لاجئ ، أي تم تخفيض قيمة الدعم عن نسبة 7% من عائلات اللاجئين السوريين في الأردن. ⁽³³⁾ (<http://www.theguardian.com>, 2015)، وأكدت المنظمة أن جميع السلع الغذائية الموزعة على اللاجئين هي سلع محلية الصنع، بهدف تشجيع الصناعات الأردنية، وأنها لا تحمل شعار المنظمة.

(ج) الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والسلع الأخرى

جاء الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى في المرتبة الثالثة، وبحجم إنفاق بلغ (376,363)، أي ما يعادل 210 مليون دينار أردني، وكانت أعلى معدلات الإنفاق في محافظة إربد حيث بلغت (103,858.56) مليون دولار، ثم في عمان حيث بلغت (125,934.80) مليون دولار ثم محافظة المفرق حيث بلغت (200,261.66). وفيما يتعلق بالإنفاق على الصحة والتعليم فقد بلغ حدود (60) مليون دولار، نصفها تقريبا انفق على الجانب الصحي، وقد يرجع سبب تواضع المبلغ المنفق، أن الرعاية الصحية المقدمة للاجئين السوريين كانت قبل تاريخ 2014/12/1 مجانية، وتحملت الدولة مبلغ (253) مليون دينار بما نسبته 60% من مبالغ الرعاية الصحية المقدمة لهم، إلا انه بعد ذلك تم معاملتهم معاملة الأردني غير المؤمن،⁽³⁴⁾ (2015www.alhayatnews.com)، وكانت أعلى معدلات الإنفاق على الرعاية الصحية في العاصمة عمان، حيث بلغت (33.43) دولار شهريا، ثم محافظة إربد حيث بلغت (30.81) دولار شهريا، ثم محافظة معان حيث بلغت (30.64) دولار شهريا. فيما كانت أعلى معدلات الإنفاق على التعليم في العاصمة عمان، ومحافظة الزرقاء، حيث بلغت (77.70) دولار شهريا، ثم محافظة جرش حيث بلغت (67.00) دولار شهريا، ثم محافظة البلقاء حيث بلغت (55.62) دولار شهريا. كما يبينها الجدول التالي.

جدول رقم (7)

معدل الإنفاق الشهري على الصحة والتعليم والسلع الأخرى للاجئين السوريين خلال عام 2013 بالدولار

المحافظة	معدل الإنفاق الشهري على التعليم	معدل الإنفاق الشهري على الصحة	معدل الإنفاق الشهري على المواد والسلع الأخرى	الإجمالي
عجلون	43.89	19.12	14.18	77.19
الكرك	28.75	33.56	15.90	78.21
عمان	77.70	33.43	16.48	127.61
العقبة	39.71	15.00	16.46	71.17
البلقاء	55.62	26.62	17.66	99.9
اربد	50.00	30.81	14.49	95.3
جرش	67.00	29.50	11.80	108.3
معان	34.26	30.64	15.31	80.21
مأدبا	46.72	19.50	16.30	82.52
المفرق	43.89	22.54	16.21	82.64
الطفيلة	28.75	20.47	17.79	67.01
الزرقاء	77.70	19.12	14.66	111.48
المتوسط الإجمالي	49.49	25.02	15.60	90.12

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

المبحث الثاني : تأثيرات اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني

لمحاولة تحديد الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الأردني ، جراء ازمة اللاجئين السوريين في الأردن، لابد من مقارنة مؤشرات الاقتصاد الأردني قبل الازمة وبعدها، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

أولاً: مؤشرات الاقتصاد الأردني بعد أزمة اللاجئين السوريين .

جدول رقم (8)

مؤشرات الاقتصاد الأردني بعد الأزمة السورية

السنوات	معدل البطالة	نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي %	عجز الموازنة العامة	معدل التضخم %	نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية %	دعم المحروقات والمواد التموينية	تعويض دعم المحروقات	الاحتياجات الأجنبية (مليار دولار)
2008	12.7	7.9	615	9.1	-	-		197.9	7744.1
2009	12.9	8.5	1473	7.0	-4.5	2.3		42.9	10878.7
2010	12.5	5.4	1509	5.0	-7.1	2.3		88.2	12241.2
2011	12.9	8.3	1046.4	4.4	-10.0	2.6		571	10506.1
2012	12.2	8.3	1824	4.8	-15.2	2.7	88.9	626	6735
2013	12.6	5.5	1307	5.6	-10.0	2.8	225	270.0	9700
2014	11.9	2.3	114.3	5.9	-9.9	2.8	225	210.0	9981.900
2015	13.1	3.4				3.0			9845.700

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى

دائرة الموازنة العامة ، ملخص الموازنة العامة 2010 ، نيسان 2010، ص8 ، والمنشورة على شبكة الانترنت
دائرة الموازنة العامة ، ملخص الموازنة العامة 2014 ، نيسان 2014، ص11 ، دائرة الموازنة العامة ، ملخص الموازنة العامة 2011 ، ايار 2011، ص11

وزارة المالية ، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد السابع عشر - العدد الثاني عشر، كانون ثاني، 2016
على شبكة الانترنت <http://www.mof.gov.jo>

دائرة الإحصاءات العامة، مسوحات العمل والبطالة ، عمان، إعداد مختلفة. www.dos.gov.jo/dos

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية ، السنة 32، العدد الفصلي الأول،يناير-مارس2014،ص12-14
المركز الاقتصادي الأردني المستقل، إعادة هيكليّة الدعم: الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر2014، ص19.

يبين الجدول السابق، أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من نسبة (7.9%) عام 2008 إلى نسبة (8.5%) لكنه انخفض إلى نسبة (5.4%) عام 2010، انعكس ذلك الانخفاض في تحسن مستوى الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي الأردني بشكل كبير لتبلغ (12.2) مليار دولار عام ، تغطي أكثر من ثمانية شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات 2010⁽³⁵⁾ (دائرة الموازنة العامة، 2010)، وثبات مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى (2.3%)⁽³⁶⁾ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014).

وجاءت أزمة اللاجئين السوريين في الأردن عام 2011، لتزيد من قيمة مستوردات المملكة من السلع والخدمات، لترتفع نسبة العجز في الميزان التجاري من نسبة (7.1%) عام 2010 إلى نسبة (15.2%) عام 2012. وقد شكلت الفاتورة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام عالميا ، الجزء الأكبر من قيمة المستوردات حيث ارتفعت بقيمة (1236) مليون دولار، خلال عامي (2011-2012)، ثم وصلت إلى 4244 مليون دولار عام 2012 ، لكن تراجع أسعار النفط عالميا ، خفض من قيمتها إلى 3712 مليون دولار في عام 2013.

زادت الدولة من تعويض دعم المحروقات المقدم للمواطنين من 197.9 مليون دينار عام 2008 إلى 571 مليون دينار عام 2011، ثم تصاعد إلى نسبة 626 مليون دينار عام 2012 بعد وصول أعداد اللاجئين السوريين إلى الذروة. وارتفع مقدار الدعم المقدم من الحكومة للمحروقات والمواد التموينية (2012-2014) من 89 مليون دينار عام 2012 إلى 225 مليون دينار عام 2014⁽³⁷⁾ (دائرة الموازنة العامة، 2014). وقد استفاد اللاجئون السوريون من الدعم الحكومي غير الموجه للمياه والخبز والغاز، فيما دفع المواطن الأردني الثمن عندما زادت الحكومة أسعار الكهرباء والماء المقدمة للمواطنين ، لتخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة بمبلغ 500 مليون دينار عام 2013⁽³⁸⁾ (دائرة الموازنة العامة، 2014).

استنزفت الزيادة في المستوردات حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي حيث تراجعت إلى (6.7) مليار دولار عام 2012 وبنسبة انخفاض بلغت (48%)، ثم عادت للارتفاع في عام 2013 إلى (9.8) مليار دولار عام 2015. كما تسببت أزمة اللجوء السوري، بتحويل جزء كبير من النفقات الرأسمالية للدولة إلى نفقات جارية، لتحمل أعباء استضافة السوريين، حيث قدرت تكلفة استضافة اللاجئين في الأردن خلال الفترة ما بين 2011- 2015 بنحو 6 مليار و700 مليون دولار أمريكي، استلم الأردن منها مبلغ 777 مليون دولار فقط، أي ما يعادل 39 % من التكلفة الكلية في عام 2013، ومبلغ 744 مليون دولار في عام 2014 شكلت ما نسبته 62% من حجم المبالغ المقدرة⁽³⁹⁾ (Annua Report, 2015) ومبلغ 1.07 مليار دولار في عام 2015 شكلت ما نسبته 36% من حجم المبالغ المقدرة⁽⁴⁰⁾ (Ministry of Planning 2013). وقد أدى تحويل النفقات الرأسمالية إلى نفقات جارية إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز خلال سنوات الدراسة نسبة (0.03)⁽⁴¹⁾ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014).

ثانيا: حجم المساعدات والمنح المقدمة للمملكة

بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح والقروض الميسرة) الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية خلال الأعوام (2008-2015) ما مجموعه (13115.71 مليار دولار) ، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها خلال تلك الفترة ما مجموعه (9407) مليار دولار فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المتعاقد عليها (4467.83 مليار دولار).⁽⁴²⁾ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، www.mop.gov.jo) ، كما يبينها الجدول التالي :

جدول رقم (9)

حجم المنح والقروض المقدمة للأردن خلال الأعوام (2008-2015)

السنة	منح	قروض	الاجمالي	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي
2008	719	418.5	1137.5	53
2009	697.85	676.85	1374.7	54.2
2010	782.19	351.36	1133.5	32.0
2011	704.97	28.34	733.31	27.2
2012	2109.1	942.3	3051.4	32.5
2013	2187.1	445	2632.16	34.9
2014	1079	663.18	1740	39.8
2015	1128			46.4
المجموع	9407			

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية، على شبكة الانترنت www.mop.gov.jo

يبين تحليل الجدول أنه بين عامي 2011-2015، تلقى الأردن مبلغاً غير مسبوق من المساعدات الدولية، ففي عام 2011 وصل الأردن مبلغ 704.97 مليون دولار، كان نصفها من الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتفع المبلغ إلى 4.296 مليار دولار عامي 2012-2013 ، ثم تراجعت مبالغ المنح المقدمة للأردن إلى النصف في عام 2014، حيث بلغت 1079 مليون دولار ، ارتفعت قليلاً في عام 2015، حيث بلغت 1128 مليون دولار. ووصلت قيمة المساعدات الاقتصادية الأميركية المقدمة إلى الحكومة الأردنية وحدها 700 مليون دولار في عامي 2014-2015، أي تقريباً ضعف المبلغ الذي قدمته الولايات المتحدة في العام 2011. وإذا دققنا في حجم المنح التي حصلت عليها المملكة بعد موجات اللجوء السوري خلال الأعوام 2011-2015 فقد وصلت إلى (7208.1) مليون دولار، في مقابل (2198.9) مليون دولار قبل الأزمة . وهو ما يوازي ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه المملكة قبل أزمة اللاجئين السوريين. وقد توزعت المنح المقدمة على مشاريع متعددة في مجالات، الطاقة، النقل، التعليم والتعليم العالي، الصحة، الطرق، المياه والصرف الصحي.

أما فيما يتعلق بالمساعدات العينية المباشرة، فقد قامت العديد من الدول العربية بتقديم شتى أنواع المساعدات العينية، حيث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، بتمويل وإنشاء وإدارة مخيم الزعتري ومخيم مريجيبي الفهود (شرق المملكة)، بقيمة تقديرية تبلغ 16.7 مليون درهم إماراتي. كما قامت بتأسيس المستشفى الإماراتي الميداني في مدينة المفرك في عام 2012، يوظف نحو 80 طبيباً وممرضاً، يتوزعون بين مختلف التخصصات الطبية. كما حصل الأردن على مساعدات إماراتية عينية ونقدية عن طريق جمعية الشيخ زايد بقيمة 50 مليون دولار خلال الأعوام 2012-2013، منها 20 % مساعدات نقدية تدفع بدل إيجارات، علاجات، نفقات تعليمية للاجئين السوريين و 80% منها تدفع على شكل، طرود غذائية، أو تأثيث منازل، أو طرود صحية⁽⁴³⁾ (جريدة البيان الاماراتية، 2013).

كما ساهمت دولة الإمارات في دعم المبادرات الصحية الخاصة بمجال الطفولة والإغاثة الإنسانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" حيث تكفلت بتطعيم مليون و600 ألف طفل سوري ضد الأمراض المعدية التي كان الأردن قد تخلص منها نهائياً، مثل مرض شلل الأطفال والحصبة الألمانية، وذلك بتكلفة بلغت 2.6 مليون⁽⁴⁴⁾ (وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتي، www.micad.gov.ae).

وأنشأت المملكة المغربية مستشفى ميدانياً في مخيم الزعتري بهدف تقديم الرعاية الصحية والعلاجية للاجئين السوريين. فيما وقعت جمعية الهلال الأحمر الأردنية مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية عقداً في عام 2015 لمدة عام بقيمة 500 مليون دولار لتقديم الخدمات الصحية للاجئين السوريين⁽⁴⁵⁾ (<http://www.theguardian.com>, 2015).

أما الدول الغربية والأجنبية، فقد قدمت الحكومة الصينية منحة عينية تشمل 5 سيارات إسعاف و10 صهاريج مياه و12 ضاغطة للنفايات بقيمة (2.5 مليون دولار) عام 2013، بالإضافة إلى منحة عينية بقيمة (4.5 مليون دولار) بهدف توفير معدات ومواد لشبكات المياه في المحافظات الأكثر استضافة للاجئين السوريين.

وقدمت الحكومة البريطانية عامي 2012-2013، 67 مليون دولار كمساعدات، منها 19 مليون دولار، للمحافظات الأكثر استضافة للاجئين السوريين من أجل "صيانة الشوارع وإنارتها وجمع النفايات والتزود بالمياه" لمساعدتها في تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين⁽⁴⁶⁾ (www.jordannews.com). فيما قدم بنك الإنماء الدولي منحة بقيمة بـ4.5 مليون دينار لبلدية المفرك⁽⁴⁷⁾ (<http://zeyamnews.net>, 2014).

وبلغ مجموع المساعدات الإنسانية المقدمة من الوكالة الأمريكية الدولية للإغاثة وبرنامج الغذاء من أجل السلام أكثر من 444.8 مليون دولار منذ عام 2012، تركزت على مجالات الصحة والتعليم⁽⁴⁸⁾ (www.usaid.gov/crisis/syria). ومن الجدير ذكره أن الحكومة الأردنية قد اشترطت على المؤسسات الإنسانية الدولية اقتطاع نسبة 20% من المساعدات العينية المقدمة للاجئين السوريين، ليتم إعادة توزيعها على الأسر الأردنية الفقيرة.

ثالثاً: التجارة البينية وحجم الاستثمارات السورية في الأردن

كانت سورية تشكل العصب الرئيسي والممر الحيوي لحركة الاستيراد والتصدير بين البلدين، وخلال السنوات العشر الأخيرة وقبل نشوب الثورة، كان التبادل التجاري البيني بين الدولتين هو الأعلى مع الدول العربية الأخرى، حيث بلغ حجم الصادرات الأردنية أكثر من مليار دينار خلال السنوات (2000-2010) في حين بلغ حجم المستوردات من سورية أكثر من ثلاثة مليارات دينار لنفس الفترة.

وخلال الفترة 2010 - 2011 انخفض حجم التبادل البيني بين البلدين بنسبة تجاوزت أُل(50%)، وتزايد الانخفاض لأكثر من (75%) في العام 2012 خاصة مع تزايد حدة المعارك الداخلية في العديد من المدن السورية، وتوقف المعبر الحدودي بين البلدين كلياً بدء من عام 2014.

وقد تراجع حجم الصادرات الأردنية من 181.3 مليون دينار عام 2011 العام الذي اندلعت فيه الأزمة السورية، إلى 140.8 مليون دينار عام 2012 بنسبة تراجع بلغت 22.3 في المائة، وهي نفس النسبة تقريباً في عام 2014، ثم تراجعت إلى 84.4 مليون دولار عام 2015 وبنسبة انخفاض بلغت 40%⁽⁴⁹⁾. (دائرة الإحصاءات العامة، 2015). كما أدت الأحداث أيضاً إلى توقف الصادرات الأردنية التي كانت تمر عبر الأراضي السورية إلى تركيا ولبنان التي وصلت إلى 60 مليون دينار شهرياً قبل الأزمة. أما في جانب المستوردات الأردنية من سوريا، فقد تراجعت من 268.3 مليون دينار عام 2011 إلى 145.2 مليون عام 2012، بنسبة تراجع وصلت إلى 34 في المائة⁽⁵⁰⁾ (دائرة الإحصاءات العامة، 2015)، ثم توقفت تماماً في نهاية عام 2014، بعد سيطرة المعارضة المسلحة على المعبر الحدودي بين البلدين .

وللحد من تلك الآثار السلبية، منح الأردن حوافز تشجيعية للمستثمرين السوريين، لقاء استثمارهم في المملكة، منها السماح لهم باستقدام العمالة السورية بنسبة تتراوح بين 30% - 60 % في المناطق النائية والأطراف خارج مراكز المحافظات، وفي المدن الصناعية، كذلك اعتماد البطاقة التعريفية الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار للمستثمرين السوريين الموجودين على أراضي المملكة وللتنقل ومراجعة الدوائر الرسمية، وتمديد إقامة المركبات السورية بصفة الإدخال المؤقت العائدة للمستثمرين السوريين في القطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وتمديد إقامة المركبات السورية بصفة الإدخال المؤقت العائدة للشركاء في الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة وشركة المناطق الحرة.⁽⁵¹⁾ (<http://levantri.com> 2015)، ولقد زادت تلك الحوافز المقدمة حجم الاستثمارات السورية من (4) ملايين دينار عام 2011 إلى (114) مليون دينار عام 2012 (المنظمة العربية لتشجيع الاستثمار، تقرير الاستثمار العربي، 2014)، لكنها تراجعت إلى 76 مليون دينار عام 2013، ثم ارتفعت عام 2014 إلى (180) مليون دينار، تركزت في أغلبها في القطاع الصناعي⁽⁵²⁾ (المنظمة العربية لتشجيع الاستثمار، 2014). وحسب دائرة مراقبة الشركات، بلغ حجم الاستثمار السوري في المناطق الحرة والمناطق التنموية 370 مليون دينار، كما بلغ حجم رؤوس أموال الشركات السورية المسجلة في الأردن 56 مليون دينار خلال عامي 2011 - 2013، انخفضت بشكل واضح عام 2014 لتصل إلى 25.5 مليون دينار.

واستحوذت الشركات السورية على نحو 25 % من مجموع الشركات الأجنبية المسجلة في الأردن في عام 2014 تركزت معظمها في تصنيع المواد الغذائية⁽⁵³⁾ (دائرة مراقبة الشركات الأردنية).

المبحث الرابع: حجم الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية

أولاً: الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم

قدرت أعداد الطلبة السوريين من أبناء اللاجئين السوريين في المدارس الحكومية في الأردن عام 2011 ب(7337) طالبا وطالبة، ارتفعت إلى 26361 طالب في 2012، و 97234 في 2013 ، و135 ألف طالب سوري في 2014، ارتفع العدد إلى 145 ألف طالب في عام 2015، فيما لا زال هناك نحو 90 ألف طالب سوري ما زالوا بانتظار دخول المدارس.⁽⁵⁴⁾ (Plan Annual Report، 2015). وقدر وزير التربية والتعليم الأردني أن الكلفة الإجمالية للطلبة السوريين تبلغ 450 مليون دينار سنويا تشكل ما نسبة 52% من مجمل الإنفاق على التعليم في الأردن، على افتراض أن تكلفة الطالب السوري 450 دينارا للمرحلة الأساسية و800 دينار للثانوية و1100 دينار للطلاب للمهني سنويا⁽⁵⁵⁾ (جواد عباسي، 2014). فيما قدرت إحدى الدراسات الدولية التكاليف المباشرة والضمنية على التعليم التي تحملتها الأردن خلال الأعوام (2012-2014) بحدود (77) مليون دينار أردني⁽⁵⁶⁾ Razan (2015، Nasser). وللتأكد من حجم الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم في الأردن، عدنا إلى الإنفاق الحكومي على قطاع التربية وتكلفة الطلبة السوريين حسب الموازنات الحكومية (2008-2014) كما هي مبينة في الجدول التالي.

جدول رقم (10)

الإنفاق الحكومي على قطاع التربية وتكلفة الطلبة السوريين حسب الموازنات الحكومية (2008-2015)

السنة	عدد الطلاب في المدارس	مقدار النمو %	معدل النمو في عدد المعلمين	موازنة وزارة التربية والتعليم (مليون دينار)	الإنفاق على الطالب بالدينار	النسبة من الناتج	عدد الطلاب السوريين	تكلفة الطلبة السوريين مليون دينار
2008	1.106.885	0.68	-	607	104	9%		
2009	1.131.133	2.19	2.55	646	108	9%		
2010	1.129.448	0.15-	6.94	677	111	9%		
2011	1.143.034	1.20	2.14	766		9%	7337	
2012	1.154.880	1.04	3.42	759		9%	26361	*8.5
2013	1.173.976	2.0		855		11%	97234	*26.7
2014	1.195.147	2.5		903		12%	135000	*41.9
2015				927		12%	145000	

1. عدنان الهياجنه، واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية دراسة تقييمية: 2000-2010، المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2011 ص 8.
2. التقديرات لتكلفة الانفاق على الطلبة السوريين من دراسة رزان ناصر، ص 22.

ويبين تحليل الجدول أن نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بقيت ثابتة نسبياً خلال الأعوام (2008-2012) وبحدود (9%)، ارتفعت خلال عامي (2013-2015) إلى (11.5%) نتيجة الزيادة الطبيعية في نسب النمو في أعداد الطلبة والمعلمين الأردنيين. ويبين واقع الإنفاق أن قبول الطلبة السوريين في المدارس الحكومية قد شكل ضغطاً كبيراً على المدارس والمعلمين والموارد التعليمية. فقد وصل عدد طلاب الشعبة الواحدة في الصف إلى 50 أو 60 طالباً، وارتفاع عدد المدارس ذات الصفوف المكتظة من 36 % عام 2013 إلى 46 % عام 2015 مما اضطر وزارة التربية والتعليم الأردنية لتحويل 198 مدرسة حكومية للعمل على نظام الفترتين، لاستيعاب الطلبة السوريين الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم، وبناءً على ذلك، زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6 % في العام 2009 إلى 13.4 % في العام 2014. وقد عطل ذلك بصورة كبيرة من خطط وزارة التربية والتعليم في الحد من عدد من المدارس التي تعمل بنظام الفترتين في جميع أنحاء المملكة. وجاء التقييم الشامل للهشاشة وفق وزارة التخطيط على أن 13% من الطلاب الأردنيين لن يتمكنوا من الحصول على فرصة التعليم نتيجة نقص الغرف الصفية، ولتواجد الطلبة السوريين⁽⁵⁷⁾ (Ministry of Planning 2013.)

ثانياً: الإنفاق الحكومي في قطاع الصحة

قدرت دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن كلفة إنشاء المستشفيات الجديدة في الأردن، توازي تدفق اللاجئين السوريين، فيما قدرت إحدى الدراسات الدولية التكاليف المباشرة والضمنية التي تحملتها الحكومة الأردنية جراء اللجوء السوري في قطاع الصحة بحدود (188) مليون دينار أردني خلال الأعوام (2012-2014). ويبين الجدول التالي حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة خلال سنوات الدراسة

جدول رقم (11)

الإنفاق الحكومي في مجال الصحة

السنة	موازنة وزارة الصحة (مليون دينار)	الانفاق على الفرد بالدينار	النسبة من الموازنة العامة	تكلفة علاج السوريين
2008	689	118	10%	
2009	515.9	154	8%	
2010	460.1	142	7.9%	
2011	435.5		6.3%	
2012	480.2		6.3%	*2.14
2013	500		6.7%	*51.6
2014	650.4		6.5%	*84.8

المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية، الموازنة العامة (2012-2013) تحليل نقدي، الجامعة الأردنية، أيار- مايو 2013. ص 7-8

التقرير الإحصائي السنوي، وزارة الصحة الأردنية 2013، ص220
*التقديرات لتكلفة علاج اللاجئين السوريين من دراسة رزان ناصر، ص25، ص28

يبين الواقع الفعلي للإنفاق الحكومي على قطاع الصحة أنه قد انخفض من 689 مليون دينار عام 2008 تشكل ما نسبته 10% من الموازنة العامة للدولة، إلى 460.1 مليون دينار عام 2010، تشكل ما نسبته 7.9% من الموازنة العامة للدولة. ثم انخفض حجم الإنفاق على القطاع الصحي إلى 435. مليون دينار عام 2011 وبنسبة 6.3% من الموازنة العامة للدولة.

والغريب أنه في ذروة تزايد عدد اللجوء السوري في الأردن في عامي 2012-2013، فإن موازنة وزارة الصحة لم تزد سوى بمبلغ 65 مليون دينار أردني، منها 53.2 مليون دينار تم إنفاقها على علاج اللاجئين السوريين. لكن عام 2014 شهد تزايد حجم الإنفاق على القطاع الصحي ليصل إلى 650.4 مليون دينار، تشكل ما نسبته 6.3% من الموازنة العامة للدولة. ويبين واقع الإنفاق على القطاع الصحي، أن تدفق اللاجئين السوريين للحصول على الرعاية الصحية، جعل المواطنين الأردنيين غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية الفضلى، وغير قادرين على الحصول على الأدوية اللازمة، مما اضطر الكثير منهم إلى اللجوء إلى القطاع الخاص للرعاية الصحية بتكلفة أعلى، وقد كان المتضرر الأكبر جراء ذلك المواطنين الأردنيين محدودي الدخل. وجاء التقييم الشامل للهشاشة وفق وزارة التخطيط على أن 23% من السكان لا تتوفر الأسرة الكافية لهم في المستشفيات الحكومية، ويعود ذلك بنسبة 86% لتواجد اللاجئين السوريين. وقد بينت الدراسات أن المحافظة على جودة الخدمات العامة يحتاج إلى إنفاق إضافي من المالية العامة بمقدار 0.6% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2013 و 1% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2014، وهي ليست تكاليف استثمارية، وإنما مصروفات لازمة لضمان عدم سوء الأحوال بالنسبة للأردنيين مقارنة بالوضع السابق على تدفق اللاجئين⁽⁵⁸⁾ (symnsky Nasser، 2015).

ثالثاً: الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية الأخرى

بينت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في خطة التأقلم للاجئين أن الأردن بحاجة إلى 2.4 مليار دولار للسنوات الثلاث 2013-2016 لمواجهة تبعات اللجوء السوري في قطاعات التعليم والطاقة والصحة والعمل والإسكان والحماية والأمن⁽⁵⁹⁾ (Ministry of Planning 2013)، فيما بينت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في خطة التأقلم للاجئين للأعوام 2016-2018 أن الأردن بحاجة إلى 3.2 مليار دولار لمواجهة تبعات اللجوء السوري في قطاعات التعليم والطاقة والصحة والعمل والإسكان والحماية والأمن⁽⁶⁰⁾ (Ministry of Planning، 2013).

يبين الجدول رقم (12) تقديرات الإنفاق الحكومي المباشرة والضمنية على القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة اللجوء السوري.

جدول رقم (12)

تقديرات الانفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة (مليون دينار)

السنة	الانفاق على قطاع المياه	الانفاق على قطاع الكهرباء	الانفاق على البلديات المتضررة	الانفاق على جهاز الامن	الانفاق على Gendarmerie	الانفاق العسكري	الانفاق على العمل العام	تكلفة اللاجئين الواحد (دولار)	التكلفة الكلية (مليون دولار)
2012	5.8		465 الف	4.3	2.0	111.3			123
2013	107.5	57.3	18.0	25.9	17.5	111.3	15.1	967	442
2014	149.8	82.3	23.4	54.4	22.6	114.1	20.5	971	617

*التقديرات لتكلفة الانفاق الحكومي على اللاجئين السوريين من دراسة رزان ناصر، ص44-45 وهذه التقديرات هي للاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات بما فيها التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة، وتستند الدراسة إلى أن قيمة التكلفة المباشرة هي (60%) من التكاليف الإجمالية المحسوبة.

حيث يظهر الجدول السابق أن الانفاق الحكومي على قطاع المياه ارتفع من (5.8) مليون دينار عام 2012، ليصل إلى (149.8) مليون دينار عام 2014، وكانت المحافظات الشمالية في الأردن هي الأشد تضرراً. ووفقاً لمؤسسة Mercy Corps، فقد انخفض متوسط الإمدادات اليومية من المياه في البلديات الشمالية، إلى أقل من 30 لتراً في اليوم للشخص الواحد. علماً أن الشخص الواحد يحتاج 80 لتراً في اليوم لتلبية الحاجات الأساسية، وجاء التقييم الشامل للهشاشة وفق وزارة التخطيط على أن نسبة 70% من السكان (على مستوى المملكة) يعانون من نقص المياه وبمعدلات أقل بكثير من المستويات الوطنية، والأشد هشاشة ظهرت في إربد، والمفرق، ومعان، وجرش. ونسبة الهشاشة التي تعود لتواجد السوريين تصل إلى 62% في حين ما نسبته 38% من هذه الهشاشة تعود لزيادة الطلب من الأردنيين⁽⁶¹⁾ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014).

كما تزايد حجم الإنفاق على قطاع الكهرباء من (57.3) مليون دينار ليصل إلى (82.3) مليون دينار أردني عام 2014.

أما الإنفاق الموجه إلى البلديات التي تضررت من اللجوء السوري فقد ارتفع من (465) الف دينار عام 2012 إلى (23.4) مليون دينار أردني عام 2014.

أما الإنفاق على جهاز الامن فقد ارتفع من (4.3) مليون دينار عام 2012 ليصل إلى (54.4) مليون دينار عام 2014. كما زاد الإنفاق العسكري من 111.3 مليون دينار عام 2012 إلى 114.1 مليون دينار عام 2014. وزاد الإنفاق على العمل العام من (15.1) مليون دينار عام 2013 ليصل إلى (20.5) مليون دينار عام 2014. وعليه بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي الأردني المباشر والضمني على اللاجئين السوريين في الأردن (123) مليون دينار أردني عام 2012 ارتفع إلى 442 مليون دينار أردني عام 2013، ثم إلى 617 مليون دينار عام 2014. (Nasse, symnsky, 2015)⁽⁶²⁾، وهي مبالغ بلا شك تبقى كبيرة على الاقتصاد الأردني الضعيف والمحدود والتي لولا تلك الازمة لكان من الممكن انفاقها في مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن.

جدول رقم (13)

تقديرات الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة (مليون دينار)

السنة	الانفاق على قطاع المياه	الانفاق على قطاع الكهرباء	الانفاق على البلديات المتضررة	الانفاق على جهاز الامن	الانفاق على Gendarmerie	الانفاق العسكري	الانفاق على العمل العام	تكلفة اللاجئين الواحد (دولار)	التكلفة الكلية (مليون دولار)
2012	5.8		465 الف	4.3	2.0	111.3			123
2013	107.5	57.3	18.0	25.9	17.5	111.3	15.1	967	442
2014	149.8	82.3	23.4	54.4	22.6	114.1	20.5	971	617

*التقديرات لتكلفة الانفاق الحكومي على اللاجئين السوريين من دراسة رزان ناصر، ص44-45 وهذه التقديرات هي للاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات بما فيها التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة ، وتستند الدراسة إلى أن قيمة التكلفة المباشرة هي (60%) من التكاليف الإجمالية المحسوبة .

الخلاصة والنتائج

قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث ، تناول الأول فيها المعطيات الأساسية المتعلقة باللاجئين السوريين في الأردن وأوضاعهم القانونية، والحقوق التي يتمتع بها اللاجئ وكذلك الالتزامات المترتبة على اللجوء سواء على الدولة المستضيفة أو على اللاجئ نفسه، وفق المعاهدات الدولية.

كما تناولت الدراسة في هذا المبحث أعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم في الأردن ، داخل المخيمات وخارجها، حيث وجدت الدراسة ان هناك تضاربا كبيرا في أعداد اللاجئين السوريين في الأردن ، بين البيانات التي تنشرها المؤسسات الدولية ، وبين الأرقام التي تنشرها الحكومة الأردنية والجهات المختصة.

وقد تناول المبحث الثاني من الدراسة مصادر دخل السوريين، وكيفية الأنفاق منها، حيث بينت الدراسة أن النسبة العظمى من دخل اللاجئ السوري هو من المنظمات الدولية، ومن العمل. انفق منها اللاجئ الجزء الأكبر على السكن، تلاها الإنفاق على الغذاء ، ثم النفقات الأخرى.

وتناول المبحث الثالث ، تأثيرات اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني ، حيث تناول المبحث حجم المساعدات الدولية التي قدمت للأردن وحجم الاستثمارات السورية في الأردن.

وتناول المبحث الرابع ، تقديرات الانفاق الحكومي على القطاعات الرئيسية (الصحة، التعليم ، المياه ، الكهرباء، الأمن) من خلال تناول الدراسات الدولية والمحلية التي قدرت حجم الانفاق الفعلي على تلك القطاعات .

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- 1- تباينت الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين في الأردن ، بين الآثار السلبية التي انعكست على الاقتصاد الأردني من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الانفاق الحكومي على القطاعات الرئيسية من صحة وتعليم ومياه وكهرباء . وبين الآثار الإيجابية المرتبطة بزيادة حجم الاستثمارات السورية في الأردن ، وزيادة حجم المنح والمساعدات المقدمة للأردن . لكن التكلفة التراكمية للجوء السوري كانت أكبر بكثير من العوائد المقدرة ، وهو ما أدى إلى خسارة تراكمية على الاقتصاد الأردني تفوق المكاسب المتحققة .
- 2- بينت الدراسة أن النسبة العظمى من دخل اللاجئين السوري هو من المنظمات الدولية، ومن العمل. أنفق منها اللاجئين الجزء الأكبر على السكن، تلاها الإنفاق على الغذاء ، ثم النفقات الأخرى.
- 3- بينت الدراسة أن حركة تدفق اللاجئين قد أثرت سلبا في تدني مستوى رفاهية المواطن الأردني وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن الأردني.
- 4- بينت الدراسة أنه على الرغم من الأعباء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي فرضتها حركة اللجوء السوري إلى الأردن ، إلا أن للأزمة آثارا ايجابية على الاقتصاد الأردني تمثلت في تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية ، وتنشيط حركة البناء والعقارات والإسكان في السوق الأردني.

- (1) خالد الوزني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، عمان، 2011.
- (2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، عمان، 2014.
- (3) ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية، تموز - يوليو، 2015.
- (4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان، 2016.
- (5) المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن: تحويل التحديات إلى فرص، مركز هوية، عمان، آب 2015.
- (6) Razan Nasser and Steven Symansky the Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United States Agency for International Development Jan 5- 20.
- (7) Stevin Erik Stave and Solving Hillesund, Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labor Market International Labor Organization and FAFO, April 2015 .
- (8) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، على شبكة الانترنت www.unhcr-arabic.org
- (9) محمود السيد حسن، "حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة"، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005، ص 11.
- (10) أحمد الرشدي، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 373-375.
- (11) الكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط ، 2015، ص 12.
- (12) اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تقرير، النازحون في سورية واللاجئون السوريون في " لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر " .
- (13) اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012، ص 38-39.
- (14) Stevin Erik Stave and Solving Hillesund, Impact of Syrian refugees on the Jordanian labor market, Fafo and the ILO, May 2015, p. 7-8.
- (15) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية للآزمة السورية، عمان، كانون أول ديسمبر 2014 .
- (16) خالد الوزني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، عمان ، ص 14، 15، 22، ص 14 .

- (17) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2018 Ministry of Planning and International Cooperation p14 .
- (18) دائرة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن ، 2016.
- (19) UNICEF, March 2015(<https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570>) UNICEF, March 2015 <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570>.
- (20) Jordan Year in Review 2014 oxford business group على شبكة الانترنت www.oxfordbusinessgroup.com.
- (21) Doris Carrion, Syrian Refugees in Jordan Confronting Difficult Truths The Royal Institute of International Affairs Chatham House Middle East and North Africa Programme September 2015p4.
- (22) Syrian Observatory for Human Rights, Kuwaiti, Jordanian Societies Offer Medical Care to Syrian Refugees, July 12, 2015, www.syriaahr.com/en.
- (23) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016 .
- (24) Stevin Erik Stave and Solveig Hillesund, ipd.p 113.
- (25) Stevin Erik Stave and Solveig Hillesund, ipd.p
- (26) دائرة الإحصاءات العامة: إحصاءات العمل في الأردن 2014-2010، ص45، إحصاءات العمل في الأردن 2010-2005، ص15.
- (27) خالد الوزني، 2015 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن: إطار عمل بفاعلية التكلفة، مؤسسة كونارد اديناور، 2014.
- (28) Ajluni and Mary Kawar, The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labor Market in Jordan: A Preliminary Analysis, ILO, 2014 p. 6.
- (29) ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن ، مرجع سابق، ص13.
- (30) الشركة النرويجية لمساعدة اللاجئين (nrc) على شبكة الانترنت data.unhcr.org/syrianrefugees ; www.unhcr.org ; <http://www.urban/>
- (31) دائرة الأراضي والمساحة، حركة تداولات سوق العقار في المملكة: شهر كانون الثاني، 2014. قسم الدراسات، 2/2/2014، ص6.
- (32) المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن: تحويل التحديات إلى فرص، مركز هوية، عمان، آب 2015، ص31
- (33) WFP to Cut Food Vouchers for Syrian Refugees in Jordan and Lebanon Reuters, July 1, 2015 ,<http://www.theguardian.com/global-development/2015/jul/01/syriarefugees-food-vouchers-cut-lebanon-jordan-wfp-un>.
- (34) الحياة نيوز، الحمود : الأمن الداخلي بمفهومه الشامل أصبح يشكل ضغطاً كبيراً نتيجة أعداد اللاجئين داخل وخارج المخيمات، 19-12-2014 .
- (35) دائرة الموازنة العامة، ملخص الموازنة العامة لعام 2010، دائرة الموازنة العامة، ص4.
- (36) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية، مارس 2014، ص12.
- (37) دائرة الموازنة العامة، ملخص الموازنة لعام 2014، دائرة الموازنة العامة، على شبكة الانترنت www.gbd.gov.jo.
- (38) دائرة الموازنة العامة، ملخص الموازنة العامة 2014، نيسان 2014، ص11.
- (39) 2015 p50 Annual Report Report t.Regional Refugee and Resilience Plan2016-2015 in response to Syrian crises
- (40) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2013 Ministry of Planning and International Cooperation p18.
- (41) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية، مارس 2014، ص12.
- (42) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير المساعدات الخارجية، على شبكة الانترنت www.mop.gov.jo .
- (43) جريدة البيان الاماراتية، لقاء مع الامير زايد حمدان، العدد 18 شعبان 1434 (2013/6/27).

- (44) تقرير "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2011" التقرير الثالث ضمن سلسلة تقارير المساعدات الخارجية الإماراتية السنوية، وزارة التنمية والتعاون الدولي الاماراتي، www.micad.gov.ae.
- (45) WFP to Cut Food Vouchers for Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, Reuters, July 1, 2015, <http://www.theguardian.com/global-development/2015/jul/01/syriarefugees-food-vouchers-cut-lebanon-jordan-wfp-un>.
- (46) موقع اخبار الأردن الإلكتروني ، 19 مليون دولار مساعدات بريطانية عاجلة للأردن، www.jordannews.com.
- (47) جريدة زيمين نيوز الصينية المنشورة باللغة العربية ، الأربعاء 17 أيلول / سبتمبر 2014 . <http://zeyamnews.net>.
- (48) الوكالة الأمريكية الدولية للإغاثة وبرنامج الغذاء من أجل السلام ، الموقع إلكتروني www.usaid.gov/crisis/syria.
- (49) دائرة الإحصاءات العامة، التغير في حجم الصادرات الأردنية خلال العام 2015، الملاحق ص5.
- (50) دائرة الإحصاءات العامة، على شبكة الانترنت.
- (51) معهد ليفانت للدراسات، الأردن والاستثمارات السورية، سبتمبر 2015 على شبكة الانترنت <http://levantri.com>.
- (52) المنظمة العربية لتشجيع الاستثمار، تقرير الاستثمار العربي، 2014، ص81.
- (53) دائرة مراقبة الشركات الأردنية، على شبكة الانترنت <http://www.ccd.gov.jo/ar/home/statistics/companies-no>.
- (54) Regional Refugee and Resilience Plan Annual Report 2015, p53.
- (55) جواد عباسي، كلفة تعليم الطلبة السوريين في الأردن: الأرقام الرسمية تناقض التصريحات الحكومية (2014) www.7iber.com.
- (56) Razan Nasser and Steven Symansky The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United State--s Agency for International Development jan 5- 2015.
- (57) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2013 Ministry of Planning and International Cooperation p14.
- (58) Razan Nasser and Steven Symansky The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United States -- Agenc for International Development jan 5- 2015y.
- (59) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2013 Cooperation p14 Ministry of Planning and International.
- (60) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التأقلم للاجئين 2014-2016، عمان، 2014.
- (61) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التأقلم للاجئين 2014-2016، عمان، 2014.
- (62) Razan Nasser and Steven Symansky The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United States Agency for International Development jan 5- 2015.

أثر التحرر التجاري على السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي

طارق زياد الدويري *

أ.د. أحمد إبراهيم ملاوي **

تاريخ وصول البحث: 2015/10/ 22 م

تاريخ قبول البحث: 2016/12/21 م

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التحرير التجاري على السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1992-2013). واشتمل نموذج الدراسة على متغيرات التحرر التجاري (OPEN)، ومعدل التبادل التجاري (TOT)، وصافي تدفق رأس المال (NF)، وعرض النقد (M2)، وسعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي (€). ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالنموذج النظري الذي طوره Edwards عام 1989م والمتعلق بمحددات السعر الحقيقي للصرف في الدول النامية، وتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، والاستفادة من أداتين رئيسيتين للتحليل هما: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

وأظهرت نتائج تحليل مكونات التباين أن معدل التبادل التجاري كان هو المفسر الأقوى لخطأ التنبؤ في سعر الصرف الحقيقي، حيث بلغت قوته التفسيرية حوالي 30%، تليها في ذلك القوة التفسيرية للتحرر التجاري والتي بلغت قوته التفسيرية حوالي 25%. كما أظهرت نتائج اختبار دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل أن الصدمات غير المتوقعة في التحرر التجاري تحدث تأثيراً سلبياً في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف الدينار الأردني، اقتصاد أردني، تحرير تجاري

*باحث ماجستير اقتصاد- باحث اقتصادي -الأردن.

** استاذ ، قسم الاقتصاد - جامعة اليرموك - اربد- الأردن .

Abstract

This study aimed to investigate the impact of trade liberalization on real exchange rate of the Jordanian Dinar (JD) against the U.S. dollar for the period (1992-2013). The model of this study includes variables: trade liberalization (OPEN), terms of trade (TOT), net capital flows (NF), money supply (M2), and the real exchange rate of the Jordanian Dinar against the U.S Dollar (€). To achieve this goal, the theoretical model developed by Edwards in 1989 has been used to show the determinants of the real exchange rate in developing countries. Vector Autoregression Model (VAR) is used, and two tools for analyzing have been utilized: Variance Decomposition and Impulse Response Function.

Variance Decoposition results showed that the terms of trade are the main explanatory variable for the real exchange rate, their explanatory power reached about 30%, followed by the explanatory power of the trade liberalization which reached about 25%. Also the results of Impulse Response Function showed that unexpected shocks in trade liberalization negatively affect real exchange rate.

Keywords: Exchange Rate of the Jordanian Dinar, Jordan Economy, Trade Liberalization

مقدمة

يعتبر استقرار السعر الحقيقي لصرف العملة الوطنية من أهم الاهداف التي تسعى السلطات النقدية في مختلف الدول لتحقيقها، حيث إن وجود اختلالات في هذا السعر لأي دولة ينعكس سلباً على أدائها الاقتصادي، وذلك لما لسعر الصرف من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وقد دفع توسع الدول في تحرير التجارة وما نتج عن ذلك من زيادة في التدفقات الرأسمالية، الى انتشار استخدام الاسعار الحقيقية للصرف في التحليل الاقتصادي، لما له من اثر كبير في التعبير عن القيمة الحقيقية للعملة. ولقد تعرضت هذه الاسعار الى تغيرات ملحوظة في الدول النامية وخاصة بعد أن اقبلت معظم البلدان على اتباع سياسة التحرر التجاري والتقليل من القيود التجارية على حركة الصادرات والمستوردات، مما زاد الطلب المحلي على السلع الاجنبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض، وانخفاضه على السلع المحلية مما ادى الى انخفاض الاسعار الحقيقية للصرف.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأردني فقد خطا الأردن خطوات واسعة في مجال تحرير التجارة، حيث قام بتحرير القطاع التجاري بشكل كبير كمتطلب اساسي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، وأصبح عضواً في المنظمة في 2000/4/11. كما وقع الأردن ودول الاتحاد الاوربي اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة والعمل على تطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1. بحيث أن سياسة التحرير التجاري التي اتبعتها الأردن وما تضمنها من اتفاقيات وتحالفات اقليمية ودولية وما نتج عنها من تدفق وانتقال للاستثمارات ورؤوس الاموال كان لها آثار مختلفة على سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل العملات الاخرى.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الرئيسية في هذه الدراسة في تحديد آثار تحرير التجارة على تحركات السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي :

ما أثر تحرير التجارة في الأردن على السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي الى استقصاء :

أثر تحرير التجارة على تحركات السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1992-2013).

كما أن هناك أهدافاً فرعية أخرى للدراسة تتمثل في استقصاء أثر كل من معدل التبادل التجاري، وصافي تدفقات رأس المال إلى الداخل، وعرض النقد على السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

أهمية الدراسة

من المتوقع أن يكون للتحرر التجاري في الاقتصاد الأردني انعكاسات عميقة على هيكل الاقتصاد الأردني، حيث يتوقع حدوث عمليات إعادة توزيع للموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة التخصص في الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية مما يساعدها على زيادة حجم منتجاتها ورفع قدرتها التنافسية، وإن أي اختلالات في السعر الحقيقي للصرف يؤدي إلى حدوث تشوهات في الأسعار، وبالتالي سوء توزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يجعل عملية تحرير التجارة تؤثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد المواضيع الهامة في الاقتصاد، حيث تتناول أثر تحرير الأردن لتجارته على السعر الحقيقي للصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي. حيث أجمع الباحثون عموماً بضرورة اتباع الحكومات سياسة صرف ملائمة كجزء من عملية تحرير التجارة. ولتقدم هذه الدراسة الحقائق لمُتخذي القرار في الأردن لتكون قراراتهم مبنية على أرقام ووقائع مدروسة لتجنب اتخاذ قرارات خاطئة.

ويدعم أهمية الدراسة في أنها الدراسة الأولى حسب علم الباحثين التي تبحث في أثر تحرير التجارة على السعر الحقيقي للصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

فرضية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية: زيادة التحرر التجاري يؤثر سلباً على السعر الحقيقي للصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

الإطار النظري

شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام وتفكير الحكومات والاقتصاديين الأوائل على المستويين الإقليمي والدولي، ولقد ساعدت الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية، وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على نمو وتطور التجارة الخارجية.

ونظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها التجارة الخارجية فقد سعت دول العالم للتوسع فيها والتوجه نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي عن طريق إتباع سياسات تجارية من شأنها زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والمدفوعات الدولية والتخصص الإنتاجي، ونتيجة لذلك فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر مع هذه التحولات، وذلك بتبني سياسة اقتصادية تقوم على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من تأثير على القطاعين الداخلي والخارجي في (سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق عناصر الإنتاج)، بالإضافة لكونها وسيلة هامة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وآلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عن إتباع سياسات تجارية أكثر تحراً، مما استوجب أن يكون هناك توافق بين سياسة سعر الصرف والسياسات التجارية لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية تحرير التجارة.

النظريات المفصلة لسعر الصرف

سيتم التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول:

أولاً : نظرية تعادل القوة الشرائية:

من بين أهم النظريات التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول نظرية تعادل القوة الشرائية، التي تعود الى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل عندما أصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بعد عام 1914 ، بحيث يرى كاسل أن سعر صرف أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، وأن القيمة التوازنية للعملة بالمدى الطويل تتحدد بين الاسعار المحلية والأسعار الخارجية (نعمة، 2011)، وللنظرية صورتان : الصورة المطلقة والصورة النسبية :

- الصورة المطلقة:

إن الفكرة التي بنيت عليها نظرية تعادل القوة الشرائية بصورتها المطلقة بسيطة وهي بأن الاسواق عندما تكون تنافسية فإن سلة معينة من السلع والخدمات التي نحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هي نفس السلة من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة الى عملة أجنبية، بشرط عدم وجود قيود تتعلق بالتعرفة الجمركية وعدم وجود تكاليف للنقل بين الدول (عبدالقادر، 2011). وتعتبر المعادلة التالية عن الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

$$R = P/P^*$$

حيث أن:

R = سعر الصرف الحقيقي.

P = مستوى الاسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية.

P^* = مستوى الاسعار العالمية مقدراً بإحدى العملات العالمية.

- الصورة النسبية للنظرية:

لقد وجهت العديد من الانتقادات لنظرية تعادل القوة الشرائية بصورتها المطلقة ومنها اهمالها للعوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة وأثر الاختلاف في مرونة الطلب السعرية والرقابة على النقد، كما أهملت تأثير التغيرات بأذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة، ووجود قيود على التجارة بين الدول مثل: التعريفات الجمركية أو الحصص، ووجود تكاليف للنقل، مما دفع الباحثين الى تعديل الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية للوصول الى الصورة النسبية التي تأخذ العوامل السابقة بالحسبان بالإضافة إلى عنصر الزمن. وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من الاقتصاديين أيدوا رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس.

ثانياً : نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف:

تستند هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان مدفوعات الدولة لتحديد سعر صرف عملتها، فعندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب المحلي على العملات الأجنبية مقابل انخفاض الطلب الخارجي على العملة المحلية، مما يؤدي الى انخفاض في قيمتها الخارجية، والعكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات مما يعني زيادة الطلب الخارجي على العملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها (عبد الحكيم وآخرون، 2008).

ثالثاً : النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف:

تركز هذه النظرية على أن سعر الصرف يتأثر بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، بحيث أن عرض النقد يتحدد من قبل السلطات النقدية بشكل مستقل، اما الطلب على النقود فيتأثر بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، بحيث يؤثر معدل الفائدة بشكل مباشر في تحديد سعر الصرف، فزيادة معدل الفائدة في دولة ما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الاموال الى الداخل مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية لتلك الدولة وبالتالي زيادة سعر صرفها.

ومن جهة اخرى فإن الزيادة في المعروض النقدي من قبل البنك المركزي لتلك الدولة سيؤدي الى ارتفاع مستوى اسعار السلع والخدمات فيها، لتصبح أقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى، مما يتسبب بانخفاض الصادرات وزيادة المستوردات، ويقابل ذلك انخفاض في الطلب على العملة الوطنية ومنه تدني سعر صرفها (الغالبى، 2011).

رابعاً : النظرية الانتاجية:

تستند هذه النظرية الى أن سعر الصرف لأي دولة يتأثر بشكل كبير بحجم وكفاءة الجهاز الانتاجي لهذه الدولة، فكلما ازدادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازداد تدفق رؤوس الاموال الى الداخل من أجل الاستثمار، مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الانتاجية في الاقتصاد الوطني (بن طريش، 2011).

أثر تحرير التجارة على سعر الصرف الحقيقي في الدول النامية

شغل موضوع تحرير التجارة العالمية وما يتضمنه من تقليص المعوقات امام التجارة الخارجية وتسهيل تدفق السلع والخدمات بسهولة ويسر بين الدول، اهتمام الحكومات ومتخذي القرار والمخططين للعلاقات الاقتصادية والتجارية على المستوى الاقليمي والدولي.

وعلى غرار الدول المتقدمة انتهجت الدول النامية في العقود الأخيرة من القرن العشرين سياسة التحرر التجاري، متبعة العديد من الوسائل لذلك كالانضمام الى منظمة التجارة العالمية واتباع سياسات تجارية من شأنها التقليل من القيود التجارية والتخفيض من الضرائب والرسوم الجمركية. ولقد كان لإقبال الدول النامية على تحرير التجارة وما نتج عنها من زيادة في حجم الصادرات والمستوردات والتدفقات الرأسمالية أثر عكسي على السعر الحقيقي لصرف عملتها، بحيث يؤدي تحرير التجارة في الدول النامية إلى أن يكون معدل النمو في حجم المستوردات أكبر من معدل النمو في حجم الصادرات وبالتالي تفاقم العجز في الحساب الجاري الذي يترتب عليه انخفاض في السعر الحقيقي للصرف (Doroodian et al , 2002).

أما عندما تكون عملية تحرير التجارة غير موثوقة فمن الممكن أن تؤدي الى ارتفاع في سعر الحقيقي للصرف في المدى القصير، والسبب في ذلك هو ما يتكون من اعتقاد وتوقعات لدى الافراد بأن تحرير التجارة سيكون له أثر عكسي على مستوى الاسعار، بحيث تؤدي عملية تحرير التجارة الى ارتفاع نسبي في مستوى الاسعار المحلية، فيترتب على هذه التوقعات زيادة في الطلب على السلع المحلية وبالتالي ارتفاع سعرها، مما يعني ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (Li, 2003).

أثر معدل التبادل التجاري على السعر الحقيقي للصرف في الدول النامية

يعرف معدل التبادل التجاري على أنه السعر النسبي لمؤشر سعر الصادرات على مؤشر سعر المستوردات، وإن أثر التغير في معدل التبادل التجاري على سعر الصرف الحقيقي غامض نسبياً، ويعود السبب في ذلك إلى أن التأثير المباشر للدخل من خلال التغير في الطلب على السلع المحلية قد يسيطر أحياناً على أثر الاستبدال غير المباشر الذي يعمل على عرض السلع المحلية، فعندما يكون هناك تحسن في معدل التبادل التجاري، عن طريق الارتفاع في أسعار الصادرات وثبات أسعار المستوردات، هذا سيؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل، ونتيجة لذلك يزداد الطلب على السلع المحلية والمستوردة، وبما أن سعر المستوردات معطى فإنه لن يتأثر بالزيادة في الطلب عليها، وسيؤدي الازدياد في الطلب على السلع المحلية إلى ارتفاع سعرها وبالتالي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ويحدث العكس عندما يكون هناك تدهور في معدلات التبادل التجاري، بحيث يقل الدخل وبالتالي ينخفض الطلب على السلع المحلية، فيقل سعرها مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي (Mkenda, 2001).

وأحياناً أخرى قد يسيطر أثر الاستبدال غير المباشر على أثر الدخل المباشر، ويؤدي إلى نتائج عكسية للنتائج السابقة لأثار التغيرات في معدل التبادل التجاري على سعر الصرف الحقيقي، فعندما يكون هناك تحسن في معدلات التبادل التجاري بحيث توفر ما يكفي من الموارد للمنتجين المحليين من التبادل الخارجي، هذه الزيادة بالموارد تجعل المنتج قادر على زيادة الانتاج من السلع المحلية، فيزداد بذلك عرضها وتقل أسعارها وينخفض سعر الصرف الحقيقي، أما عندما يتدهور معدل التبادل التجاري، فإن المنتج المحلي يواجه قيوداً على التبادل التجاري، فينخفض بذلك الانتاج من السلع المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها وبالتالي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي (Li, 2003).

أثر تدفقات رأس المال الداخلة على السعر الحقيقي للصرف في الدول النامية

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة انفتاح غير مسبوق لأسواق رأس المال في الدول النامية، وبالتزامن مع هذا الانفتاح زادت تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، مما أدى إلى ازدياد الطلب على السلع المحلية في الدول المستقبلية لتلك التدفقات، وبالتالي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، كما أظهرت دراسة Edwards (1989) التي أجريت على 12 دولة نامية، أن الزيادة في تدفقات رأس المال تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي كما هو متوقع (Mkenda, 2001).

أثر عرض النقد على السعر الحقيقي للصرف في الدول النامية

يؤثر عرض النقد بشكل عكسي على السعر الحقيقي للصرف في الدول النامية، بحيث أن الزيادة في عرض النقد من قبل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي تؤدي الى التقليل من معدلات الفائدة المحلية، مما يعمل على هروب رؤوس الاموال الى الخارج، الامر الذي يترتب عليه انخفاض في السعر الحقيقي للصرف.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في أثر تحرير التجارة على السعر الحقيقي للصرف، حيث أن اتباع سياسة صرف ملائمة وسعر صرف حقيقي في مستوى صحيح وغير مبالغ فيه تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تحرير التجارة، ومنها دراسة (Mongardini, 1998) التي ألفت الضوء على تطور القدرة التنافسية الخارجية في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، من خلال تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني بالاعتماد على النموذج الذي طوره ادوارد، وكان متغير تحرير التجارة من المتغيرات التي شملتها الدراسة لتحديد سعر الصرف الحقيقي، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير تحرير التجارة وسعر الصرف الحقيقي.

كما بحثت دراسة (Sorsa, 1999) في محددات السعر الحقيقي للصرف في الجزائر وأثر تحرير التجارة على السعر الحقيقي للصرف ودورها في تنويع الصادرات، وأشارت النتائج الى أن تحرير التجارة يؤدي الى تخفيض السعر الحقيقي للصرف على المدى القريب والبعيد. أما دراسة (Mkenda, 2001) التي بحثت في المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي في زامبيا باستخدام تحليل التكامل المشترك في تقدير المحددات على المدى البعيد لسعر الصرف الحقيقي للمستوردات والصادرات وسعر الصرف الحقيقي الداخلي، وأشارت نتائج التحليل الى أن الزيادة في التحرر التجاري يخفض سعر الصرف الحقيقي. في حين أن دراسة (Al-Tayeb and Malawi, 2002) التي هدفت بشكل اساسي الى البحث في محددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، حيث تم استخدام نموذج VAR لقياس أثر متغيرات عرض النقد الحقيقي والنتائج مع النظرية الاقتصادية ومع الدراسات الأخرى من حيث أن التغير الإيجابي المفاجئ في عرض النقد له تأثير سلبي على سعر الصرف الحقيقي بينما التغير الإيجابي المفاجئ في أي من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أو سعر الفائدة الحقيقي له تأثير ايجابي على سعر الصرف الحقيقي.

وفي دراسة (Li, 2003) التي بحثت في تحرير التجارة وتحركات السعر الحقيقي للصرف بالاعتماد على بيانات موثقة بعناية لتحرير التجارة في 45 دولة نامية، وقد تبين من النتائج بأن السعر الحقيقي للصرف ينخفض بعد أن تحرر الدول تجارتها.

وهناك دراسة (حسين وآخرون، 2005) التي بحثت في العوامل والمحددات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي في المدى القريب والبعيد في السودان، والتي تضمنت متغير الانفتاح على التجارة الخارجية، وقد أوضحت النتائج أن زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية يساهم في تخفيض سعر الصرف الحقيقي في السودان. وفي دراسة (Timoh, 2006) لتحديد أثر تحرير التجارة على سعر الصرف الحقيقي في نيجيريا، وجدت بأن برنامج حاسم لتحرير التجارة يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي في نيجيريا. كما أظهرت نتائج دراسة (Li and Rowe, 2007) التي أجريت على تنزانيا بأن معدل التبادل التجاري يؤثر بشكل إيجابي على سعر الصرف الحقيقي، بينما تحرير التجارة له تأثير سلبي على سعر الصرف الحقيقي.

وبذلك يمكن القول بأنه يلاحظ وجود ندرة أو غياب في الدراسات العربية وخصوصاً الأردنية منها، التي تطرقت لقياس أثر عملية تحرير التجارة على سعر الصرف الحقيقي مقارنة مع الدول الأجنبية الأخرى، بحيث لم يجد الباحثان أي دراسة عمدت إلى قياس هذا الأثر في الأردن. وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات العربية كونها الأولى حسب علم الباحثان التي درست أثر تحرير التجارة على سعر الصرف الحقيقي في الأردن في الفترة (1992-2013) وذلك لأخذ صورة أكثر واقعية عن الاقتصاد الأردني.

تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1992-2013

تزايد الاهتمام بسعر الصرف الحقيقي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما له من دور كبير في التأثير على العمليات الاقتصادية المحلية والدولية، مما جعله يكتسب أهمية كبيرة في محاولة للتقليل من التقلبات فيه إلى حدها الأدنى. ويعد التغير في سعر الصرف الحقيقي، من الوسائل المهمة التي تؤثر على أداء الاقتصاد، من خلال التأثير على تدفق التجارة وميزان المدفوعات، وهيكل ومستوى الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الموارد (طلفاح، 1994).

وتظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (1) التطور في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار. حيث أن سعر الصرف الحقيقي يساوي سعر الصرف الإسمي (السعر الرسمي) مضروب في نسبة مستوى الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نسبة مستوى الأسعار المحلية. حيث يظهر الجدول رقم (1) أعلاه أيضاً أن سعر الصرف الاسمي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ثابتاً، حيث تم ربطه بالدولار الأمريكي عام 1996 عند قيمة تساوي (1.412) وذلك بهدف زيادة الثقة بالدينار الأردني وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني. كما يظهر الجدول (1) أيضاً أن هناك تزايد مضطرب بنسب مؤشرات الأسعار المحلية والأجنبية خلال سنوات الدراسة (1992-2013)، أما سعر الصرف الحقيقي لوحدة واحدة من الدينار الأردني بوحدات من الدولار الأمريكي، فتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) أعلاه أن أعلى قيمة وصل إليها كانت في بداية الفترة عام 1992 وهي (3.10) دولار لكل دينار أردني، ثم بدأت قيم سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني بوحدات من الدولار الأمريكي بالانخفاض بشكل تدريجي مع القليل من

التذبذبات، ليصل إلى أقل قيمة له (2.29) في عام 2013. وإن هذا يشير بوضوح إلى تراجع القوة الشرائية للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي مع مرور الزمن.

الجدول (1)

تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي

السنة	عدد وحدات الدولار لكل دينار (سعر الصرف الاسمي)	مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية	مؤشر الأسعار في الأردن	سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي
1992	1.473	140.3	66.6	3.10
1993	1.445	144.5	68.8	3.03
1994	1.433	148.2	71.3	2.98
1995	1.429	152.4	72.9	2.99
1996	1.412	156.9	77.7	2.85
1997	1.412	160.5	80.0	2.83
1998	1.412	163	82.5	2.79
1999	1.412	166.6	83.0	2.83
2000	1.412	172.2	83.5	2.91
2001	1.412	177.1	85.1	2.94
2002	1.412	179.9	86.6	2.93
2003	1.412	184	88.6	2.93
2004	1.412	188.9	90.9	2.93
2005	1.412	195.3	94.1	2.93
2006	1.412	201.6	100.0	2.85
2007	1.412	207.3	104.7	2.80
2008	1.412	215.3	119.3	2.55
2009	1.412	214.5	118.5	2.56
2010	1.412	218.1	124.5	2.47
2011	1.412	224.9	130.0	2.44
2012	1.412	229.6	136.0	2.38
2013	1.412	233.0	143.6	2.29

المصدر: - سعر الصرف الاسمي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ومؤشر الأسعار الأردني من النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني.

مؤشر الأسعار الأمريكي من الموقع الإلكتروني التالي:

www.usinflationcalculator.com/inflation/consumer-price-index

تم احتساب سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي من قبل الباحثين.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة، على أسلوبين هما الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي القياسي في دراسة أثر التحرر التجاري على السعر الحقيقي للصرف، بالاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي قد يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة.

التعريفات الإجرائية:

• **سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate):** هو سعر الصرف الاسمي مضروباً بنسبة مستوى الأسعار الأجنبية الى المحلية .

• **سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate):** هو سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات العملة المحلية، ويمكن ان يعكس هذا التعريف لاحتساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، وسعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة ما بين البلدين.

• **التحرر التجاري (Trade Liberalization):** هو الازالة أو التخفيف من القيود أو الحواجز على حرية التبادل للسلع والخدمات والتجارة بين الدول.

• **معدل التبادل التجاري (Terms of Trade):** هو نسبة اسعار صادرات الدولة الى اسعار مستورداتها. صافي تدفقات رأس المال الى الداخل: ويشير الى صافي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

النموذج القياسي:

إن النموذج المستخدم لاختبار أثر تحرير التجارة على سعر الصرف الحقيقي مستمد من النموذج النظري الذي طوره Edwards (1989) لقياس محددات سعر الصرف الحقيقي في الدول النامية. حيث ان المعادلة التالية تعرض المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي، والتي تظهر على النحو التالي:

$$\epsilon = f (TOT , OPEN , NF , M2)$$

$$\epsilon = \alpha + \beta_1 TOT + \beta_2 OPEN + \beta_3 NF + \beta_4 M2 + \epsilon_i$$

حيث

ϵ : السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

TOT : معدل التبادل التجاري .

OPEN: تعبر عن متغير الانفتاح الاقتصادي (التحرر التجاري) .

NF: صافي تدفقات رأس المال الى الداخل.

M2 : عرض النقد بالمفهوم الواسع.

α : ثابت.

β_i : تمثل معاملات النموذج.

ϵ_i : حد الخطأ العشوائي.

سيتم إستعراض كيفية قياس متغيرات النموذج القياسي كما يلي:

• **سعر الصرف الحقيقي (ϵ):** السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار (ϵ) ويتم الحصول عليه حسب المعادلة التالية:-

$$\epsilon = EP^* / P$$

حيث أن:

ϵ : تمثل السعر الحقيقي للصرف.

E : تمثل السعر الأسمي للصرف.

P^* : مؤشر مستوى الأسعار الأجنبية ويقاس عن طريق مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)

(Consumer Price Index) في الدولة الأجنبية.

P : مؤشر مستوى الأسعار المحلية ويقاس عن طريق مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) في الأردن.

• **معدل التبادل التجاري (TOT):**

وهو نسبة مؤشر سعر الصادرات على مؤشر سعر المستوردات، ويتم قياس هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية:
معدل التبادل التجاري = [الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات / الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات].

• التحرر التجاري (OPEN):

تم اعتماد صيغة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر لمتغير التحرير التجاري والمقاس كما يلي:
الانكشاف الاقتصادي = [(الصادرات + المستوردات) / الناتج المحلي الإجمالي].

وقد تم اختيار هذا المؤشر كون معدلات الانكشاف الاقتصادي تعد أكثر شمولية وتمثيلاً لتطور قيم التجارة الخارجية والتحرر التجاري، وذلك نظراً لاشتماله على جانبي التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والمستوردات، وبذلك فإن استخدام أحد الجانبين (تركيز الصادرات أو المستوردات) يعبر عن تحيز لإحدى الجانبين، بينما استخدام التركيز السلعي للصادرات أو للمستوردات يكون أقرب لقياس هيكل التجارة الخارجية من قياسه للانفتاح والتحرير التجاري.

• صافي تدفقات رأس المال الداخلة (NF):

ويشار إلى هذا المتغير بصافي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يتم الحصول عليه من مؤشرات البنك الدولي.

• عرض النقد (M2):

ويتم الاعتماد على نشرات البيانات الإحصائية للبنك المركزي الأردني.

ويود الباحثان الإشارة هنا، إلى أن النموذج السابق قد تم استخدامه في العديد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي في الدول النامية، وكذلك لتحديد أثر تحرير التجارة على سعر الصرف الحقيقي في الدول النامية، وسيحاول الباحثان تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الأردني، لقياس أثر التحرير التجاري في الأردن على سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، وقد تم اختيار هذا النموذج لتوفر جميع البيانات التي تحتاجها الدراسة، مثل بيانات عرض النقد، وصافي تدفق رأس المال الداخل، وحجم الصادرات والمستوردات، ومؤشرات الأسعار.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات البنك المركزي الأردني (Central Bank of Jordan)، كما اعتمدت أيضاً على بيانات البنك الدولي (World Bank) التي تقدم بيانات إحصائية لغالبية دول العالم للفترة من 1960 إلى 2014، مع العلم أن الهدف الرئيسي للدراسة هو تقدير أثر التحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2013 وذلك باستخدام بيانات ربعية. ولذلك فإنه سيتم التقيد بالفترة محل الدراسة فقط، وذلك بهدف استبعاد أواخر الثمانينات التي شهد بها الأردن أزمات اقتصادية حادة كانهجار أزمة المديونية الخارجية والارتفاعات الحادة في معدل التضخم.

الاختبارات الإحصائية:

1. اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test):

لتلافي الحصول على نتائج قياسية زائفة، سيتم اختبار سكون (Stationarity) بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين في حالة ثبات عبر الزمن، بحيث أن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية دون التأكد من سكون السلاسل الزمنية غالباً ما يؤدي الى نتائج مضللة، وبالتالي إلى ظهور الكثير من المشاكل الإحصائية المعروفة في مثل هذه النماذج التقليدية.

وللتأكد من سكون البيانات فإن الدراسة تستخدم الاختبارات التقليدية كاختبار ديكي- فولر وفيليبس- بيرون، بحيث يتم اختبار فرضية وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية كفرضية عدمية.

أ- اختبار ديكي- فولر لجذر الوحدة (Dickey-Fuller Unit Root Test)

يقوم اختبار ديكي- فولر على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في سلسلة زمنية معينة (Y) اعتماداً على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t, -1 \leq \beta \leq 1.$$

ويمكن صياغة هذه المعادلة بالفرق الأول، بحيث تكون قيمة المعلمة (ρ) مساوية لـ (β - 1) كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta Y_{t-1} - Y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث يفترض اختبار ديكي- فولر أن الخطأ العشوائي (U) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbances)، ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t). ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H₀) التي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H₁) كما يلي:

$$H_0: \beta = 1 \text{ أو } \rho = 0.$$

$$H_1: \beta < 1 \text{ أو } \rho < 0.$$

المعادلة (1) تعتبر إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_1 Y_{t-1} + B_2 t + U_t \dots\dots\dots \text{(القاطع والاتجاه)}$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots \text{(القاطع)}$$

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots \text{(بدون القاطع والاتجاه)}$$

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي سكون السلسلة الزمنية في حال كانت القيمة المطلقة لـ (DF) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى قبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة)، وبالتالي سكون السلسلة الزمنية، أما إذا كانت القيمة المطلقة لـ (DF) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عندئذ يصار إلى إعادة الاختبار لفروقات المتغير حتى نصل إلى حالة سكون السلسلة الزمنية (Gujarati & Porter, 2009).

ب- اختبار فيليبس - بيرون لجذر الوحدة (Phillips-Perron Unit Root Test):

يهتم اختبار فيليبس- بيرون (PP) على غرار اختبار ديكي- فولر باختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (Y) وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t$$

يستقضي اختبار فيليبس- بيرون (PP) الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون المتغير باستخدام اختبار (t)، لكن هذا الاختبار لا يعالج مشكلة الترابط المتسلسل للأخطاء بنفس طريقة اختبار ديكي- فولر (DF) (أي بالطريقة المعلمية)، وإنما يعالجها بالطريقة غير المعلمية (Gujarati & Porter, 2009).

ولتحديد مدى سكون السلسلة الزمنية، يعاد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، فإذا سكنت فهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أما إذا لم تسكن نأخذ الفرق الثاني فإذا سكنت فإن هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الثانية وهكذا.

نتائج اختبارات سكون البيانات:

نتائج اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller):

تم تقدير الاختبار الأول لجذر الوحدة من خلال اختبار ديكي فولر وفقا للحالات الثلاثة المذكورة سابقا: حالة القاطع، حالة القاطع والاتجاه، والحالة بدون القاطع والاتجاه، فكانت نتائج الاختبار مبينة في الجداول (2)، (3)، (4):

الجدول (2)

نتائج اختبار Dicky Fuller مع القاطع.

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
€	عند المستوى	0.12	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H ₀).
	الفرق الأول	-4.81	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).
	الفرق الثاني	-11.68	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).
TOT	عند المستوى	-1.56	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H ₀).
	الفرق الأول	-1.68	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H ₀).
	الفرق الثاني	-5.57	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).
OPEN	عند المستوى	-2.02	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H ₀).
	الفرق الأول	-3.88	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).
	الفرق الثاني	-11.22	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).
NF	عند المستوى	-1.58	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H ₀).
	الفرق الأول	-2.68	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H ₀).
	الفرق الثاني	-8.20	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).
M2	عند المستوى	2.97	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H ₀).
	الفرق الأول	-0.09	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H ₀).
	الفرق الثاني	-8.24	-3.519	-	-	نرفض (H ₀).

€: سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

لقد أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر مع القاطع اختلافات في درجات سكون السلاسل الزمنية، حيث تبين أن كل السلاسل ساكنة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ باستثناء معدل التبادل التجاري فقد كان ساكناً عند الفرق الثاني $I(2)$ ، وعرض النقد ساكناً عند المستوى $I(0)$ ، كما تظهر هذه الاختلافات أيضاً في نسب المعنوية التي يتم على أساسها رفض الفرضية العدمية، إلا أن ذلك لا يؤثر في النتائج باعتبار أن أكبر نسبة معنوية مسموح بها في الاقتصاد هي 10% وهو ما يتطابق مع نتائج هذا الاختبار.

الجدول (3)

نتائج اختبار Dicky Fuller مع الاتجاه والقاطع

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
€	عند المستوى	-0.98	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.92	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-11.58	-4.083	-	-	نرفض (H_0) .
TOT	عند المستوى	-3.31	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-1.58	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-5.66	-4.083	-	-	نرفض (H_0) .
OPEN	عند المستوى	-2.49	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-3.87	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-11.01	-4.083	-	-	نرفض (H_0) .
NF	عند المستوى	-2.24	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.66	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-8.18	-4.083	-	-	نرفض (H_0) .
M2	عند المستوى	1.48	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.53	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-8.34	-4.083	-	-	نرفض (H_0) .

€: سعر الصرف الحقيقي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

لقد أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر مع القاطع والاتجاه اختلافات في درجات سكون السلاسل الزمنية أيضاً، حيث تبين أن السلاسل الزمنية لمتغيري سعر الصرف الحقيقي والتحرير التجاري ساكنة عند الفرق الأول $I(1)$ ، بينما سلاسل متغيري صافي تدفق رأس المال وعرض النقد فقد كانت ساكنة عند الفرق الثاني $I(2)$ ، ومتغير التبادل التجاري الساكن عند المستوى $I(0)$.

الجدول (4)

نتائج اختبار Dicky Fuller بدون القاطع والاتجاه

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
€	عند المستوى	-1.65	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.46	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
TOT	عند المستوى	-1.30	-2.596	-1.95	-1.614	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.36	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
OPEN	عند المستوى	-0.08	-2.596	-1.95	-1.614	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-3.94	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
NF	عند المستوى	-1.05	-2.596	-1.95	-1.614	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.67	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
M2	عند المستوى	2.72	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-	-	-	-	-
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-

€: سعر الصرف الحقيقي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

كذلك يظهر نتائج اختبار ديكي فولر لسكون السلاسل الزمنية بدون القاطع والاتجاه وجود اختلافات في درجات سكون السلاسل الزمنية، حيث تبين أن كل السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ باستثناء متغيري سعر الصرف الحقيقي وعرض النقد الذين سكونا عند المستوى $I(0)$ ، أما الاختلاف - كما أشرنا إليه سابقاً - يكمن أساساً في مستويات المعنوية التي يتم عندها رفض الفرضية الصفرية. وسوف نعود الآن إلى إعادة اختبار سكون السلاسل الزمنية اعتماداً على اختبار فيليبس بيرون وذلك لأغراض التحقق.

2. نتائج اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron Test:

تم تقدير الاختبار الثاني لجذر الوحدة من خلال اختبار فيليبس بيرون وفقاً للحالات الثلاثة المذكورة سابقاً: حالة القاطع، حالة القاطع والاتجاه، والحالة بدون القاطع والاتجاه. وقد كانت نتائج الاختبار كما هي مبينة في الجداول (5)، (6)، (7):

الجدول (5)

نتائج اختبار Phillips-Perron بالقاطع

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
€	عند المستوى	0.33	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.82	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
TOT	عند المستوى	-1.39	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.65	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-10.74	-	-	-	-
OPEN	عند المستوى	-1.58	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.03	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
NF	عند المستوى	-1.31	-3.519	-2.90	-2.587	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.58	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
M2	عند المستوى	9.89	-3.519	-2.90	-2.587	نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-	-	-	-	-
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-

€: سعر الصرف الحقيقي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

أظهرت نتائج اختبار Phillips-Perron لسكون السلاسل الزمنية مع القاطع، سكون كل السلاسل عند الفرق الأول $I(1)$ ، باستثناء متغير عرض النقد، حيث أظهر الاختبار سكوناً عند المستوى $I(0)$ ، وتعتبر هذه النتائج متقاربة مع تلك المحصل عليها باختبار DickyFuller مع القاطع.

الجدول (6)

نتائج اختبار Phillips-Perron بالاتجاه والقاطع

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
€	عند المستوى	-0.72	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.94	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
TOT	عند المستوى	-2.15	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.65	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-10.76	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
OPEN	عند المستوى	-1.77	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-3.99	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-11.07	-4.083	-	-	-
NF	عند المستوى	-1.78	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	4.57	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
M2	عند المستوى	2.44	-4.083	-3.47	-3.162	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.37	-4.083	-3.47	-3.162	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-

€: سعر الصرف الحقيقي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

يظهر الجدول أعلاه، والمُلخص لنتائج اختبار Phillips-Perron مع الاتجاه والقاطع، سيكون جميع المتغيرات عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وذلك باستثناء معدل التبادل التجاري الذي سكن عند المستوى $I(0)$.

الجدول (7)

نتائج اختبار Phillips-Perron بدون الاتجاه والقاطع

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
€	عند المستوى	-2.01	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-	-	-	-	-
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
TOT	عند المستوى	-1.28	-2.596	-1.95	-1.614	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-2.54	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
OPEN	عند المستوى	-0.12	-2.596	-1.95	-1.614	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.03	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
NF	عند المستوى	-0.67	-2.596	-1.95	-1.614	لا نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-4.58	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-
M2	عند المستوى	15.45	-2.596	-1.95	-1.614	نرفض (H_0) .
	الفرق الأول	-	-	-	-	-
	الفرق الثاني	-	-	-	-	-

€: سعر الصرف الحقيقي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

بمقارنة نتائج اختبار فيليبس بيرون بدون الاتجاه والقاطع مع تلك المحصلة باختبار ديكي فولر لنفس الحالة، نخلص إلى وجود تقارب كبير في النتائج: حيث أن جميع المتغيرات كانت ساكنة عند الفرق الأول - متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ - باستثناء متغيري سعر الصرف الحقيقي وعرض النقد اللذين سkena عند المستوى $I(0)$.

وبهدف تبسيط نتائج كلا الاختبارين، وأيضاً لتسهيل الحكم على مستوى سكون متغيرات الدراسة، يتم فيما يلي تلخيص كل النتائج في الجدول رقم (8) مع التمييز بين نتائج كل اختبار عن نتائج الآخر.

الجدول رقم (8)

مستويات السكون لمتغيرات نموذج الدراسة

مستويات السكون		طبيعة الاختبار	المتغير:
Phillips-Perron Test	Dicky-Fuller Test		
$I(1)^*$	$I(1)^*$	مع القاطع.	€
$I(1)^*$	$I(1)^*$	مع الاتجاه والقاطع.	
$I(0)^{**}$	$I(0)^{***}$	بدون اتجاه وقاطع.	
$I(1)^{***}$	$I(2)^*$	مع القاطع.	TOT
$I(2)^*$	$I(0)^{***}$	مع الاتجاه والقاطع.	
$I(1)^{**}$	$I(1)^{**}$	بدون اتجاه وقاطع.	
$I(1)^*$	$I(1)^*$	مع القاطع.	OPEN
$I(1)^{**}$	$I(1)^{**}$	مع الاتجاه والقاطع.	
$I(1)^*$	$I(1)^*$	بدون اتجاه وقاطع.	
$I(1)^*$	$I(1)^{***}$	مع القاطع.	NF
$I(1)^*$	$I(2)^*$	مع الاتجاه والقاطع.	
$I(1)^*$	$I(1)^*$	بدون اتجاه وقاطع.	
$I(0)^*$	$I(0)^{**}$	مع القاطع.	M2
$I(1)^*$	$I(2)^*$	مع الاتجاه والقاطع.	
$I(0)^*$	$I(0)^*$	بدون اتجاه وقاطع.	

€: سعر الصرف الحقيقي.

TOT: معدلات التبادل التجاري.

OPEN: التحرير التجاري.

NF: صافي تدفق رأس المال.

M2: عرض النقد.

(*)، (**)، (***) تمثل نسب معنوية 1 % 5% 10 % على التوالي.

إنّ تلخيص نتائج اختباري سكون السلاسل الزمنية المذكورين سابقاً، يتيح لنا إمكانية الحكم على مستوى سكون السلاسل الزمنية، فبمقارنة نتائج اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون تبين سكون كل السلاسل عند الفرق الأول بحكم نتائج الاختبارين في حالتين على الأقل من الحالات الثلاث التي يختبر عندها السكون (القاطع، الاتجاه والقاطع، ومن دون الاتجاه والقاطع) والتي أشار كلا الاختبارين إلى سكون كل المتغيرات عند الفرق الأول $I(1)$ ، باستثناء متغير عرض النقد الذي سكن عند المستوى $I(0)$ في حالتين من كل اختبار، كما سكن عند الفرق الثاني $I(2)$ في اختبار ديكي فولر في حالة الاتجاه والقاطع معاً وبنسبة معنوية 1%، وكذلك متغير معدل التبادل التجاري الذي سكن عند الفرق الثاني $I(2)$ في حالة واحدة من كل اختبار وعند المستوى $I(0)$ أيضاً في اختبار ديكي فولر في حالة الاتجاه والقاطع معاً.

ويجدر الإشارة في هذا الشأن إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين كل متغيرات الدراسة، وذلك لعدم سكون كل المتغيرات عند نفس المستوى، وبذلك لا يمكن تقدير التكامل المشترك Cointegration نظراً لعدم توفر شرط السكون المذكور أعلاه، بالإضافة إلى أن عدم تحقق هذا الشرط يؤدي بنا أيضاً إلى صرف النظر عن اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير النموذج (Gujarati & Porter, 2009).

اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Criterion).

لا بد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة بحيث تضمن التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك لحساسية نتائج الاختبارات لعدد فترات التباطؤ. ولقد أشارت نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ - كما هو موضح في الجدول (9) أدناه - إلى اختيار أغلب المعايير لفترة التباطؤ الزمني السادسة، باستثناء معياري (Log L) و (SC). استناداً إلى ما خلصت إليه أغلب هذه المعايير، تكون فترة التباطؤ المناسبة هي (6)، والتي ستؤخذ بعين الاعتبار في الاختبارات اللاحقة.

الجدول (9)
اختبارات عدد فترات التباطؤ الزمني

فترة التباطؤ الزمني	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	86.789	NA	1.36e-07	-1.6263	-0.85944	-1.3197
2	160.985	128.899	3.73e-08	-2.921	-1.389*	-2.3083
3	169.582	13.806	5.87-08	-2.4876	-0.18976	-1.5708
4	177.128	11.083	9.66-08	-2.02943	1.03788	-0.8034
5	295.216	158.494	8.87e-09	-4.47952	-0.6459	-2.9477
6	349.724	65.973*	4.52e-09*	-5.257*	-0.6559	-3.418*

* : فترة التباطؤ الزمني التي تم اختيارها من طرف الاختبار المعني عند مستوى معنوية 5 %.

LR: Likelihood Ratio criterion
FPE: Final Prediction Error
AIC: Akaik criterion
SC: Schwarz criterion
HQ: Hannan-Quinn criterion

اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test):

لتحديد طبيعة العلاقة السببية بين كل متغيرات النموذج نستعين باختبار (Granger) للسببية، حيث نوضح في الجدول رقم (10)، نتائج هذا الاختبار، باستخدام ستة فترات تباطؤ زمني، على اعتبار أن اختبار السببية حساس لفترة التباطؤ التي تم اختيارها.

الجدول (10)

Granger Causality Test نتائج اختبار جرينجر للسببية

النتيجة	Pro.	F-Cal	Obs	الفرضية الصفرية
نرفض الفرضية الصفرية*	2.E-06	8.120	76	TOT لا تؤثر في €
نرفض الفرضية الصفرية**	0.0147	2.896		€ لا تؤثر في TOT
نرفض الفرضية الصفرية*	0.0060	3.374	76	OPEN لا تؤثر في €
نرفض الفرضية الصفرية*	0.0006	4.593		€ لا تؤثر في OPEN
نرفض الفرضية الصفرية*	0.0003	4.961	76	NF لا تؤثر في €
لا نرفض الفرضية الصفرية	0.9938	0.118		€ لا تؤثر في NF
نرفض الفرضية الصفرية**	0.0337	2.459	76	M2 لا تؤثر في €
لا نرفض الفرضية الصفرية	0.5511	0.832		€ لا تؤثر في M2
نرفض الفرضية الصفرية***	0.0523	2.224	76	TOT لا تؤثر في OPEN
نرفض الفرضية الصفرية*	0.0013	4.187		TOT لا تؤثر في OPEN
لا نرفض الفرضية الصفرية	0.2789	1.283	76	TOT لا تؤثر في NF
نرفض الفرضية الصفرية***	0.0848	1.961		NF لا تؤثر في TOT
لا نرفض الفرضية الصفرية	0.1972	1.485	76	TOT لا تؤثر في M2
لا نرفض الفرضية الصفرية	0.6491	0.701		M2 لا تؤثر في TOT
نرفض الفرضية الصفرية**	0.0122	2.999	76	OPEN لا تؤثر في NF
نرفض الفرضية الصفرية**	0.0217	2.692		NF لا تؤثر في OPEN
نرفض الفرضية الصفرية**	0.0190	2.761	76	M2 لا تؤثر في OPEN
نرفض الفرضية الصفرية***	0.0803	1.992		OPEN لا تؤثر في M2
نرفض الفرضية الصفرية**	0.0136	2.941	76	NF لا تؤثر في M2
نرفض الفرضية الصفرية*	6.E-05	5.946		M2 لا تؤثر في NF

(*)، (**)، (***) تمثل نسب معنوية 1 % 5% 10 % على التوالي.

أظهر اختبار جرينجر للسببية- كما هو موضح في الجدول أعلاه - وجود علاقة سببية بين سعر الصرف الحقيقي (المتغير التابع)، وباقي المتغيرات المستقلة، كما ويوجد اختلاف في النسب المعنوية التي ترفض عندها الفرضية الصفرية. حيث تبين وجود علاقة سببية مهمة إحصائياً وثنائية الاتجاه بين متغير سعر الصرف الحقيقي وكل من متغيري معدل التبادل التجاري (TOT) والتحرير التجاري (OPEN). وكذلك وجود علاقة سببية مهمة وأحادية الجانب من متغيري صافي تدفق رأس المال (NF) وعرض النقد (M2) للمتغير التابع (€).

كما وأظهرت النتائج في الجدول رقم (10) وجود علاقات سببية ثنائية الاتجاه (تبادلية) وذات دلالة إحصائية بين جميع المتغيرات المستقلة، باستثناء متغيري صافي تدفق رأس المال ومعدل التبادل التجاري، بحيث كان بينهما علاقة أحادية الجانب فقط، ومتغيري معدل التبادل التجاري (TOT) وعرض النقد (M2) الذين لم توجد بينهما علاقة سببية.

ويمكن تلخيص العلاقات السابقة كما يلي:

- سعر الصرف الحقيقي $\Leftrightarrow$ معدل التبادل التجاري.
- سعر الصرف الحقيقي $\Leftrightarrow$ التحرير التجاري.
- صافي تدفقات رأس المال الداخلة $\Leftarrow$ سعر الصرف الحقيقي.
- عرض النقد $\Leftarrow$ سعر الصرف الحقيقي.
- معدل التبادل التجاري $\Leftrightarrow$ التحرير التجاري.
- معدل التبادل التجاري $\Leftarrow$ صافي تدفقات رأس المال الداخلة.
- التحرير التجاري $\Leftrightarrow$ صافي تدفقات رأس المال الداخلة.
- التحرير التجاري $\Leftrightarrow$ عرض النقد.
- عرض النقد $\Leftrightarrow$ صافي تدفقات رأس المال الداخلة.
- $\Rightarrow$: تشير إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه.
- $\Leftarrow$: تشير إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه.

ونظرا لاختلاف درجة تكاملية المتغيرات في نموذج الدراسة، فقد تم اللجوء الى استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). كما تم الاستعانة بأداتين للتحليل هما: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function) كما يلي:

1- تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

تستخدم أداة تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى وفي المتغير نفسه. إذ خلص الاختبار إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (11) فيما يتعلق بتحليل مكونات تباين سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول (11)

تحليل مكونات التباين لسعر الصرف الحقيقي

الفترة	€	TOT	OPEN	NF	M2
1	100.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2	98.7146	0.00015	0.26212	1.0235	0.0007
4	93.3279	0.93363	2.93181	2.8000	0.0067
6	59.6253	21.0828	12.0621	7.0829	0.1480
9	40.8512	30.4594	23.0765	5.0954	0.5379
10	39.2532	29.7432	25.3136	4.7916	0.8787

حيث يبين الجدول رقم (11) فيما يتعلق بمكونات تباين سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، أن معدل التبادل التجاري يفسر 0.00015% في الفترة الثانية، ثم بدأ هذا التفسير بالارتفاع التدريجي ليصل إلى 30.45% في الفترة التاسعة، وأنخفض بعدها إلى 29.7432% في الفترة العاشرة، أما بالنسبة للتحرير التجاري فقد فسر حوالي 0.262% في الفترة الثانية من التغيرات في سعر الصرف الحقيقي، وأستمر بالارتفاع التدريجي ليصل إلى 25.31% في الفترة العاشرة، أما صافي تدفقات رأس المال الداخلة فقد فسرت 1.023% في الفترة الثانية، ثم بدأت بالارتفاع التدريجي لتصل إلى 7.1% في الفترة السادسة وانخفضت بعدها لتصل إلى 4.8% في نهاية الفترة العاشرة. بينما كانت قوة عرض النقد التفسيرية لخطأ التنبؤ في سعر الصرف الحقيقي ضعيفة جداً، بحيث وصلت إلى نسبة 0.88% في الفترة العاشرة في حدودها العليا. وتجدر الإشارة إلى أن التباطؤات الزمنية لسعر الصرف الحقيقي، كانت الأكثر تفسيراً لخطأ التنبؤات في نفس المتغير، حيث كانت القوة التفسيرية محصورة بين 100% في الفترة الأولى و39.25% في الفترة العاشرة.

2- دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function:

دالة الاستجابة لردة الفعل (IRF) هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه المبني على تحليل تشولاسكي (Cholesky Decomposition) وتبين دالة الاستجابة لردة الفعل كيفية استجابة كل متغير من متغيرات النموذج لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات- لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة - مقدارها انحراف معياري واحد، أي أن دالة الاستجابة لردة الفعل تحسب بصيغة تفاضل مصفوفة متغيرات النموذج (Y) بالنسبة إلى حد الخطأ العشوائي (u_t)، أي (du_{t+s} / dY_{t+s}) (Malawi, 2006). وفيما يلي نستعرض نتائج هذا الاختبار ومناقشتها مع التركيز على استجابة متغير سعر الصرف الحقيقي للصدمات المفاجئة في التحرير التجاري، ومعدل التبادل التجاري، وصافي تدفقات رأس المال، ومستوى عرض النقد، بالإضافة إلى تباطؤات المتغير نفسه.

النتائج والتوصيات

يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة بما يلي:

أولاً: النتائج:

1- أظهرت نتائج اختبار جرينجر للسببية ضمن نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وجود علاقة سببية وتبادلية الاتجاه بين التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي عند مستوى معنوية 1%، كما وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية وتبادلية بين سعر الصرف الحقيقي وباقي متغيرات الدراسة (معدل التبادل التجاري، وصافي تدفق رأس المال، وعرض النقد) مقبولة إحصائياً.

2- أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين أن معدل التبادل التجاري كان المفسر الأقوى لخطأ التنبؤ في سعر الصرف الحقيقي، حيث بلغت القوة التفسيرية لمعدل التبادل التجاري من خطأ التنبؤ في سعر الصرف الحقيقي حوالي 29.74% في الفترة العاشرة، تليها في ذلك القوة التفسيرية للتحرير التجاري والتي بلغت 25.3% في نهاية الفترة العاشرة.

3- أظهرت نتائج اختبار دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل أن الصدمات غير المتوقعة في قيم التحرير التجاري تحدث تأثيراً سلبياً في سعر الصرف الحقيقي، ويستمر هذا التأثير على طول فترة الاختبار وبمستوى معنوية مقبول إحصائياً، ونلاحظ أن هذه النتيجة تدعم الفرضية الرئيسية في الدراسة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن تحرير التجارة في الدول النامية يؤثر سلباً على سعر الصرف الحقيقي. كما أظهرت أيضاً أن الصدمات العشوائية في معدل التبادل التجاري (TOT) تحدث تأثيراً إيجابياً في سعر الصرف الحقيقي (€)، ويتضح من نتيجة الاختبار أن هذا التأثير يصبح مقبولا إحصائياً بعد الفترة الرابعة، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية عندما يسيطر أثر الدخل على أثر الاستبدال فيكون تأثير معدل التبادل التجاري على سعر الصرف الحقيقي موجباً.

إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل وجود أثر إيجابي لصافي تدفقات رأس المال الداخلة على سعر الصرف الحقيقي، وبشكل مقبول إحصائياً، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما لم يكن هناك أي تأثير واضح للصدمات العشوائية لعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي.

لقد دعمت هذه النتائج نتائج الدراسات السابقة من جهة، وفرضيات الدراسة من جهة أخرى.

كما كانت هذه النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأن لتحرير التجارة أثر سلبي على سعر الصرف الحقيقي في الدول النامية، وأن التحسن في معدل التبادل التجاري يؤثر إيجابياً على سعر الصرف الحقيقي عندما يسيطر أثر الدخل على أثر الاستبدال، وأن زيادة صافي تدفقات رأس المال الداخلة ستؤثر إيجابياً على سعر الصرف الحقيقي.

ثانياً: التوصيات

- على ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة يمكن الخروج بتوصيات نوجزها بما يلي:
- 1- زيادة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحسين سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.
 - 2- إتباع جميع السياسات المناسبة لتحسين معدل التبادل التجاري بهدف تحسين سعر الصرف الحقيقي للدينار، كدعم الصادرات الوطنية لترتفع قدرتها التنافسية في الأسواق الأجنبية.
 - 3- تشجيع الصادرات في القطاعات التي تعتمد على عوامل إنتاج متوفرة في الأردن بشكل كبير، والعمل على تقليص فاتورة المستوردات.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- البنك الدولي مؤشرات إحصائية مختلفة.
- 2- البنك المركزي الأردني (أعداد مختلفة)، نشرات وتقارير، عمان، الأردن.
- 3- الغالبي، عبدالحسين. 2011م. **سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**. دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن.
- 4- بن طريش، عطاء الله. 2011م. **أثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية_دراسة حالة الجزائر**. رسالة ماجستير، جامعة غرداية، الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 5- حسين، حيدر. عبد النبي، مصطفى. يحيي، سلمى. 2005م. **محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982-2004)**. بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 7.
- 6- طلفاح، أحمد علي عبدالله، 1994. **أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، إربد، الأردن.
- 7- عبد الحكيم، هشام، وكوين، عبد الكاظم، وجاسم، نغم. 2008م. **تقييم أسعار صرف بعض العملات العربية بالدينار العراقي باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية-دراسة مقارنة**. مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 71. 69:51.
- 8-عبدالقادر، السيد متولي. 2011م. **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**. دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن.
- 9- موقع منظمة التجارة العالمية <http://www.wto.org>.
- 10- نعمة، سمير. 2011م. **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- 11- وزارة التخطيط في الأردن، تقارير ونشرات مختلفة.
- 12- وزارة الصناعة والتجارة في الأردن، تقارير مختلفة.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Al-Tayeb, S. and Malawi, A. 2002. **The Determinants of the Jordanian Real Exchange Rate Against the U.S. Dollar: a Vector Autoregression (VAR) Model**, Economic & Administrative Sciences, Al-Manarah Journal, AL al-Bayt University, Mafrq, Jordan, Vo. 8, No1.
2. Doroodian, K. and Jung, C. and Yucel, A. 2002. **Estimating the equilibrium real exchange rate: the case of turkey**, Department of Economics, Haning Hall, Ohio University, Athens, Ohio 45701, <http://www.tandf.co.uk/journals>, Applied Economic ISSN 0003-6846.
3. Edwards, s. 1989. **Real Exchange Rates in the Developing Countries: Concepts and Measurement**, National bureau of economic research 1050 massachusetts avenue cambridge, No 2950, MA 02138.
4. Gujarati, D and Porter, D. 2009. **Basic Econometrics. International Edition**, McGraw Hill, the fifth edition.
5. Hussain, S. 2008. **Sources of Real Exchange Rate Misalignment Evidence From Pakistan**. State Bank of Pakistan, SBP Working Paper Series, No.26.
6. Jimoh, A. 2006. **The Effects of Trade Liberalization on Real Exchange Rate: Evidence From Nigeria**, Journal of Economic Cooperation, 27-4, 45-62.
7. Korsu, R. and Braima, S. 2011. **The Determinants of the Real Exchange Rate in Sierra Leone**, China-USA Business Review, ISSN 1537-1514, Vol. 10, No. 9, 745-762..
8. Li, X. 2003. **Trade Liberalization and Exchange Rate Movement**, IMF Working Paper, European I Department, WP. 03, 124.

9. Li, Y and Rowe, F. 2007. **Aid Inflows and the Real Effective Exchange Rate in Tanzania**. The World Bank, Economic Policy and Dept Department, Policy Research Working Paper 4456, WPS 4456.
10. Malawi, Ahmad. 2006. **The effects of Gross Fixed Capital Formulation and Money Supply on Economic Activity (A Time Series Analysis)**. *Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research*, Economic and Legal Sciences Series, Lathegia, Syria, (28) 03, PP 243-256.
11. Mkenda, B. 2001. **Long-run and Short-run Determinants of the Real Exchange Rate in Zambia**. Göteborg University, Department of Economics, No40, JEL C 32; F31; O 55.
12. Mongardini, J. 1998. **Estimating Egypt's Equilibrium Real Exchange Rate**. International Monetary Fund, JEL F31, F34, WP/98/5.
13. Sorsa, P. 1999. **Algeria_The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection**, International Monetary Fund, Policy Development and Review Department, Wp 99, 49.

فلسفة إدارة الجودة الشاملة ونموذج فلسفة الإدارة الإسلامية

د. عبد المعطي عساف *

تاريخ قبول البحث: 2016/12/21م

تاريخ وصول البحث: 2015/11/ 29م

الملخص

يهدف هذا البحث الى التأكيد على حقيقة فشل الفكر الإداري عن اكتشاف حقيقة الظاهرة الإدارية، وكذلك استمرار سيادة الفهم والممارسات التي تنظر الى الإدارة نظرة فنية هي غير واقعية، ويسعى الى استجلاء حقيقة ظاهرة الإدارة، وتقديم فهم موضوعي لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، كما انه يقدم المدخل المنهجي اللازم لبناء الفكر الإداري الصحيح، وبناء نموذج ادارة الجودة الشاملة او نموذج التفوق.

كما انه يقدم تكييفاً موضوعياً للفهم الاسلامي لحقيقة الظواهر الانسانية بعامة، وللظاهرة الإدارية بخاصة، ويقدم قاعدة لبناء الفلسفة الانسانية العليا، التي تتمحور حول قيمة العدالة واعتبارها القيمة الانسانية العليا، وكذلك نموذج فلسفة الإدارة الاسلامية التي تتمحور حول قيمة الفعالية كقيمة ادارية عليا ومحكومة بقيمة العدالة واعتبار ان النموذج الإداري الاسلامي هو النموذج العلمي المتكامل.

* أستاذ مشارك ، قسم الإدارة ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

Abstract

This research aims to emphasize the fact that management thought has failed to discover the essential nature of management phenomenon. Also, perpetuation and dominance of understandings and practices which view management as technical discipline is not substantial. The research is striving to investigate management phenomenon. This study assures that human sciences are sciences of values and that the ultimate human value is egalitarianism, and that the Islamic philosophy is concluded to be the upmost and ultimate or higher humanistic philosophy.

The research discusses that supreme or ultimate managerial value is effectiveness. The Islamic managerial philosophy, as a total quality management philosophy, is the philosophy of effectiveness, and that best paradigm and integrated scientific model of management is Islamic Management Paradygm of Effectiveness.

مقدمة:

لقد ظلت معظم المساهمات الفكرية الغربية (الليبرالية) التي بحثت الظاهرة الإدارية، اسيرة النظرة الفنية التي تتعامل مع الإدارة باعتبارها مجرد اساليب وادوات وترتيبات فنية، (Techniques)، مما حكم على الفكر الإداري ان يبقى فكرا ركيكا ومحدودا بالمقارنة مع الفكر في حقول الظواهر الانسانية الاخرى، كما حكم على حركة علمية الإدارة بالفشل المستمر، وحال دون تشكل ملامح حقيقية لعلم الإدارة (Goshala, 2005). وكما يقول (دونكان) فان ظاهرة الإدارة لم تزل دون مرحلة النضج والتكليف العلمي الكافي، وإنها مع الاسف استمرت في تقوقعها "كفن عملي"، كما استمرت المجادلات والخلافات حول طبيعتها دوفاً انقطاع (دونكان، 1991).

وعلى الرغم من بعض ملامح التحول عن النظرة الفنية للإدارة التي بدأت بالبروز مع بداية ظهور ما اسمي مفهوم ادارة الجودة الشاملة مع بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث اكدت بعض المساهمات الفكرية التي بحثت هذا المفهوم على الابعاد القيمة لإدارة الجودة الشاملة (Jacoby, 2005)، الا ان متابعة ما قدمته ابرز المساهمات الفكرية في هذا المجال، كمساهمات "ديمنج" (Deming, 1986) و"كروسبي" (rospey, 1979) و"جوران" (Juran, Others, 1979) وغيرهم، ما يكشف عن استمرارية التركيز على الاشتراطات والتراتب ذات الطبيعة الفنية، وان الاشارات المتعلقة بالبعد القيمي هي اشارات محدودة وباهتة، ولا تحتكم لفلسفة إدارية أو إنسانية واضحة ومتكاملة. (توفلر، 1993) (انجيل، فرانك، باري، 1998) كذلك الامر فيما يتعلق بالتطبيقات العملية التي قامت بها منظمات عامة وخاصة في الولايات المتحدة واوروبا وبعض الدول الاخرى في البلاد العربية والنامية، واعتبرت بمثابة تجارب في مجال ادارة الجودة الشاملة، قد كانت في معظم تراتيبها ذات طبيعة فنية (جورج، ويميرزكيرتش، 1998)، وان ما تمت الدعوة الى تطبيقه من قيم محدودة كقيمة العمل الجماعي وروح الفريق قد ظلت مسلوخة عن النظام الفلسفي الذي تحتكم اليه كل النظم التي تحكم الحياة العامة والسياسية والإدارية وغيرها في هذه المجتمعات (مور، 1999)، مما ادى الى حدوث ما يعتبر انفساما قيميا وتنظيميا سرعان ما تم حسمه بالعودة الى المضامين الفنية للإدارة، وتقزيم مفهوم ادارة الجودة الشاملة الى مفهوم ادارة الجودة، ثم الى مفهوم الجودة (Muirhead, 2004).

حال هذا الوضع، دون بناء فهم عام وموضوعي للظاهرة الإدارية، وكذلك لمضمون ادارة الجودة الشاملة، مما حال دون امكانية التوصل الى نموذج إداري يتسم بالوضوح والتكامل والعلمية (Faure, Faure, 1992).

فما هي حقيقة هذه الظاهرة؟
وما هو الفهم المنهجي والموضوعي لها؟
وما هي مشكلة فكر ادارة الجودة الشاملة؟
وما والتكييف الاسلامي لفلسفة الإدارة؟
وهل يمكن بناء نموذج محدد ومتكامل لها؟

اسئلة جوهرية وفي غاية الاهمية، وتمثل مشكلة هذا البحث. وستتم الاجابة عليها بالاستناد الى المنهجين التحليلي والتجريدي للمعطيات الفكرية والنظرية المتعلقة بموضوعات البحث.

1 - 1- اهمية البحث واهدافه:

تتمثل اهمية البحث واهدافه في:

اولا: انه يسعى الى استجلاء حقيقة ظاهرة الإدارة، وتقديم فهم موضوعي لمفهوم ادارة الجودة الشاملة
ثانيا: انه يقدم المدخل المنهجي اللازم لبناء الفكر الإداري الصحيح وبناء نموذج الإدارة المتكامل، وذلك كأساس للانطلاق نحو تشكيل ممارسة ادارية ممنهجة ومنمذجة، وتضمن تحقيق التفوق باستمرار.
ثالثا: انه يقدم تكييفا موضوعيا للفهم الاسلامي لحقيقة الظواهر الانسانية بعامة، وللظاهرة الإدارية بخاصة، ويقدم قاعدة لبناء نموذج فلسفة الإدارة الاسلامية باعتباره النموذج العلمي المتكامل.

1-2- مفاهيم مفتاحية:

ادارة الجودة الشاملة: هي نموذج اداري له فلسفته الكلية ويركز على المنظمة باعتبارها نظاما كليا، وينبغي الاهتمام بكل مقوماتها وعناصرها وعلاقاتها اهتماما شاملا، وذلك كضرورة لتحقيق الجودة الكلية لها ولعملياتها ولنتائجها.

الظاهرة: هي كل ما يتم التحقق من وجوده وتمايزه، فيكون له ذاتية خاصة.
المنهج العلمي: هو اسلوب البحث عن حقيقة الظواهر وحقائقها، وصولا الى تكوين النظريات العلمية حولها.

النظرية العلمية: هي منظومة الحقائق (القواعد والمبادئ والقوانين) حول ظاهرة ما.
الفلسفة: هي منظومة قيم تتحدث عما يجب ان يكون، وعما يجب الا يكون.
المنظومة: هي تعبير عن الكل الذي يتكون من عناصر متفاعلة ومتراصة ترابطا منهجيا وعضويا وبحسب قواعد محددة.

المبحث الأول: التكييف المنهجي والفلسفي للظاهرة الإدارية

1 - التكييف المنهجي:

تختلف دوائر المعرفة التي ينشغل العقل البشري في بحثها، ويمكن حصرها في ثلاث دوائر رئيسية لا رابع لها وهي: (1) دائرة الغيب بكل موضوعاته، (2) ودائرة الكون بكل ظواهرها المادية والنباتية والحيوانية والبشرية، وبكل تنوعات هذه الظواهر واختلاف تشكيلاتها، (3) ودائرة الإنسان التي تتجسد فيها كل العلاقات الانسانية بكل ظواهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية... الخ (عساف، 2012).

ليس ثمة شك انه لا يمكن تحصيل المعارف المعمقة المتعلقة ببحث الظواهر، وكشف قواعدها وقوانينها، وبناء النماذج التي تعبر عنها، إلا بالاستناد إلى منهجية علمية، وجهود بحثية مثابرة ومعمقة (ديكنسون، 2000)، ولعل أول وأهم خطوة في هذه المنهجية تتمثل في إدراك ما يمكن تسميته "مفتاح المعرفة"، ويقوم ذلك على مجموعة من القواعد المنهجية الأساسية التالية: (عساف، 2012).

القاعدة الأولى: أن لكل ظاهرة من الظواهر نظامها الخاص بها، وأن الإنسان مطالب بالعمل على الكشف عن قوانينها، وبناء النموذج الخاص بها نظرياً وتطبيقياً، وأن أي إخفاقات على هذا الطريق لا تلغي حقيقة وجود هذه القوانين، قدر ما هي مؤشرات تؤكد على صعوبة مهمة البحث وعمقها وتعقيدها (شفيري، 1989).

القاعدة الثانية: الاختلاف بين مناهج بحث الظواهر المختلفة، وانه يجب ان تتوافق طبيعة المنهج مع طبيعة الظاهرة التي يراد بحثها، وتجاوز الخلط المنهجي السائد لدى معظم المفكرين والفلاسفة والباحثين الذين يحاولون تطبيق منهجياتهم المستخدمة في إحدى دوائر المعرفة على بعض الظواهر في الدوائر الأخرى، حيث نجد كثيراً من المحاولات، التي تمادت في زهوها بالطاقة العقلية للإنسان، قد اصبحت تحاول إقحام هذا العقل لبحث أسرار الغيب وخفاياه. وهذا ما نلاحظه أيضاً في المحاولات المتلاحقة والمكثفة لتطبيق المنهج التجريبي في بحث الظواهر الإنسانية (الخولي، 2000).

القاعدة الثالثة: ان مرد الاختلاف والتمايز بين الظواهر على اختلاف دوائرها ومجاميعها يعود إلى وجود ما يمكن تسميتها "بالحقيقة الجوهرية" لكل ظاهرة، هذه الحقيقة هي التي تمثل أساس وجود الظاهرة، ووحدة بنائها، ومبرر بقائها، وهي التي تضي على الظواهر المختلفة المعنى والنوعية. وأن مفتاح المعرفة العلمية بأية ظاهرة يتمثل في ضرورة العمل على كشف هذه "الحقيقة الجوهرية" أولاً، ثم الانطلاق منها إلى كل آفاق المعرفة المتصلة بهذه الحقيقة اتصال الشعاع بمصدر الضوء، مع الاعتراف المستمر بان آفاق المعرفة لكل ظاهرة قد تكون آفاقاً لا نهائية (رسل، 1983).

أما إذا لم يتمكن الإنسان من كشف (الحقيقة الجوهرية) بصورة قطعية، فإن كل عمليات بحثه وتفكره تفقد اتجاهها وحكمتها، وأن بناء أي "نماذج" بالاستناد لذلك ستكون "نماذج" خرقاء تفتقد إلى التكامل والموثوقية (رسل، 1983).

يتحدث "بستراند رسل" في كتابه "حكمة الغرب" عن هذه البديهية مشيراً إلى قول الفيلسوف اليوناني "هرقل يدس" بأن العالم الحقيقي هو التآلف المتوازن بين الأضداد، وأن وراء صراع الأضداد وفقاً لمقادير محسوبة يكمن "انسجام خفي"، أو "تناغم ما"، هو "جوهر" العالم. ويقول إن هناك طريقة وحيدة يمكن بها "بلوغ الحكمة" وهي إدراك "المبدأ الكامن" في الأشياء، وهو ما أسميناه "بالحقيقة الجوهرية" أو ما يسميه بعض الباحثين "بوحدة المعرفة" أو "وحدة البناء"، ويتجسد في انسجام الأضداد. فليس المهم هو أن نتعلم أشياء كثيرة، بل أن نتعلم "الفهم". ولن يقوم الفهم دونما معرفة بالصيغة المشتركة التي هي مفتاح المعرفة، وهذا هو التحدي الذي يحتاج إلى مزيد من الصبر والتبصر. ويردد "رسل" حكمة "هرقل يدس" في هذا المجال، ونزدها معهما أيضاً ومفادها: أن من يبحثون عن الذهب يحفرون في التراب الكثير ولا يجدون إلا القليل، أما أولئك الذين يجدون في ذلك صعوبة، ويتعدون عن البحث في الجوهر، فهم كالحمير التي تفضل التبن على التبر (رسل، 1983).

فما هي الحقيقة الجوهرية للظواهر المختلفة؟

تتمثل الحقيقة الجوهرية (وحدة البناء) لأي ظاهرة في أصغر مكن لها، ونصل اليه عندما نتمكن من تحليل الظاهرة المعنية تحليلاً نهائياً. كما تختلف حقيقة كل ظاهرة عن غيرها، فالظواهر الكونية (الطبيعية) المختلفة بكل تنوعاتها، هي في الحقيقة العناصر الأساسية للوجود، وتتمثل الحقيقة الجوهرية لكل عنصر منها في "ذراته" التي تختلف في مكوناتها عن مكونات ذرة أي عنصر آخر، وهي التي تعطي كل عنصر ذاتيته وخصائصه، وتتركز كل خصائص الظاهرة وقوانينها في هذه الذرة، والقاعدة المنهجية تقول: "إن العناصر المادية تعرف بذراتها"، وكلما تعمقت عملية البحث تركز على الذرات ومكوناتها، وهذا ما أدى إلى انبعاث الثورات النووية، والإلكترونية والبروتونية والنيوترونية... وبذلك يمكن الانتهاء إلى القول بأن علوم المادة، هي علوم الذرات⁽¹⁾ (عساف، 2012).

ينطبق هذا القول أيضاً على الظواهر الحية، حيث تتمثل الحقيقة الجوهرية لكل منها فيما تسمى "الخلية الحية الأولى" لكل منها، وأن القاعدة المنهجية تقول: "إن الظواهر الحية تعرف بخلاياها، فخلية كل كائن حي، تتضمن كل خصائصه وقوانين وجوده وحركته"، وكلما استندت عملية البحث وتعمقت كلما بحثت في هذه الخلايا، وهذا ما أصبحت تلج إليه الثورات البيولوجية في الهندسة الوراثية وعلم الجينات والاستنساخ، وحل لغز المعادلة الوراثية والخلايا الجذعية... الخ. والانتهاج إلى نتيجة عامة مفادها: "أن علوم الأحياء هي علوم الخلايا" (عساف، 2012).

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للظواهر الكونية فما هو الحال بالنسبة للظواهر الإنسانية بما فيها الظاهرة الإدارية؟؟

تفترض الإجابة على هذا السؤال ملاحظة بديهية أولى مفادها؛ ان هذه الظواهر قد تشكلت عبر مراحل التواصل الإنساني، وجاءت تعبيراً عن حُرم من العلاقات الإنسانية المتنوعة التي أمكن للباحثين عبر العصور فصلها عن بعضها بعضاً، وتمييزها، لتبرز في صورة ظواهر لكل منها ذاتيته وتماييزه ((Hyman,2006) وكذلك ملاحظة بديهية ثانية مفادها؛ أن عملية الاستدلال والقياس المنهجي على ما يتعلق بالظواهر الكونية تؤكد أنه ينبغي أن يكون للظواهر الإنسانية حقيقتها الجوهرية التي تتلاءم مع طبيعتها. وإن التبصر العقلي التجريدي لحقيقة وجود هذه الظواهر تؤكد أنها لا تتشكل إلا بناء على تشكل منظومات من العلاقات الجماعية بين الناس، فإذا كانت العلاقات سياسية (تتمحور حول ظاهرة السلطة) تكون الظاهرة سياسية، وإذا كانت العلاقات اقتصادية (تتمحور حول ظاهرة الندرة)، تكون الظاهرة اقتصادية، وهكذا.. وإذا ما عملنا على تحليل أي علاقة إنسانية تحليلاً نهائياً فإننا نجد في النهاية أن جميع علاقات الناس على اختلاف أشكالها تتمحور حول حقيقة جوهرية هي "القيم"، وبالتالي فإن نظام العلاقات هو في الحقيقة نظام قيمي. وان العلوم الانسانية هي علوم القيم. (عساف، 2012) القاعدة الرابعة: ان القيم الانسانية متنوعة ومتشابهة (Pecked, 2004)، وان الفلسفات الانسانية التي عرفها الناس قد جاءت بدورها مختلفة في كليتها وان اتفقت في مفرداتها، ويعود ذلك في الحقيقة الى القيمة العليا او الجوهرية التي تلتف حولها كل منظومة قيمية، او كل فلسفة من هذه الفلسفات. وبناء عليه تختلف النماذج التي تحكم الحياة الانسانية العامة في كل مجتمع من المجتمعات، سياسية او ادارية او اقتصادية او ...الخ. (Hyman, 2006).

وحتى يتحقق التوافق والتوحد الانساني حول فلسفة كلية واحدة تكون بمثابة القانون الانساني الكلي الذي تتفرع عنه منظومة القوانين التي تبني على ضوئها النماذج العليا التي تضمن للإنسان تحقيق غاياته العليا ممثلة في ثنائية (غاية السعادة على مستوى الافراد، وغاية عمارة الكون والحياة على مستوى الجماعات)، فانه لا بد من الاهتمام الى الفلسفة العليا المتحكمة لقيمة جوهرية عليا. ولتحقيق هذا الاهتمام ينبغي إدراك خصائص هذه القيمة، والتي تتمثل فيما يلي: (عساف، 2012).

أولاً: أنها تعتبر المكون الأساسي الذي يحكم وجود الظاهرة المعنية، ويبرر وجودها، ويعطيها خصائصها وماهيتها، فتكون هي الوحدة النهائية المتكاملة المنتهية في الصغر بالنسبة للظواهر الكونية، وهي القيمة المنتهية في السمو بالنسبة للظواهر الإنسانية، وبالتالي فإنها تتميز بالتوحد والتكامل وغير قابلة للتجزئة، وإذا تمت تجزئتها فإنها تفقد ماهيتها، وأنها أساس سلامة الظاهرة وفعاليتها، وأن أي خلل فيها ينعكس في صورة خلل في ماهية الظاهرة نفسها (رسل، 1983).

ثانياً: إنها تتشكل بنائياً في صورة توحيدية "وفق قانون التوحيد الإلهي". فالله سبحانه وتعالى ما خلق من ظاهرة كونية مادية ونباتية أو حيوانية أو بشرية إلا بتوحيد إعجازي بين نقيضين أو مختلفين، توحيدا يفوق كل تصور وكل وصف. فالذرات، قد تشكلت وفق عملية توحيدية إعجازية بين ثنائية البروتون والإلكترون. والخلايا، قد تشكلت وفق عملية توحيدية إعجازية بين ثنائية الأنثوي والذكوري. أما بالنسبة للظواهر الإنسانية، وهي محور تركيزنا في هذا البحث، فإن القيمة الجوهرية العليا تتميز باعتبارها القيمة القادرة على توحيد ثنائية الوجود الجمعي (الفرد- الجماعة)، وضمان تحقيق غاية هذا الوجود ممثلة في وحدة ثنائية (السعادة-العمارة، أو الحضارة المتوازنة). ويتأكد هذا التوحيد في قدرة هذه القيمة على حماية الروح الفردية لدى الفرد وحقوقه وغاياته دون أن تطغى على الروح العامة الجمعية للجماعة وحقوقها وغايتها، وكذلك حماية الروح العامة الجمعية للجماعة وحقوقها وغايتها دون أن تطغى على روح الفرد وحقوقه وغاياته. (عساف، 2012) (Eagleton, 1994) وهنا فإننا نستطيع القطع بالقول؛ أن القانون الأعلى الذي يتجسد في القيمة الجوهرية العليا التي تستطيع بنويها ووظيفيا تحقيق هذا التوحد الاجتماعي الإنساني، لا يمكن أن يكون إلا قانوناً إلهياً أيضاً، وهو في تقديرنا أعقد وأهم من قانون التوحيد الذري والتوحيد الخلوي.

ثالثاً: إنها تتميز بالإطلاق، ولا تتقبل النسبية أبداً، وهي تكون وحدة التنظيم التي تنتظم على أساسها جميع خصائص الظاهرة وليس العكس. إن القيمة الجوهرية تعمل عمل القوة المنظمة، ولا تكون أبداً خاضعة للتنظيم، لأنها هي الأعلى، وهي الجوهر والأصل، وأن أي محاولة لإخضاعها لعملية تنظيمية يعني أن هنالك ما هو أرقى وأسمى منها، وبالتالي فإنها تتحول، إن خضعت فعلاً لمثل ذلك، لتصبح قيمة أدنى، ولا يجوز اعتبارها حقيقة جوهرية أو قيمة عليا (رسل، 1983).

رابعاً: إنها تكون محايدة ومتجانسة فلا تختلف في وظيفتها وآثارها ونتائجها حسب شروط الزمان أو المكان أو الموضوع. وبخصوص القيم، فإن القيمة الجوهرية لا ينتفع بها أي طرف في ثنائية (الفرد- الجماعة) دون الآخر، ولا أن ترجح مصالح طرف على آخر، وإلا فقدت إطلاقيتها وجوهريتها. إنها لا تكون جزءاً من العلاقات بين الناس، بل تفرض نفسها لتكون فوق هذه العلاقات حتى تتأكد حياديتها، ويتأكد دورها في ضبط العلاقات وتنظيمها بصورة موضوعية غير منحازة.

خامساً: إن القيمة العليا، تتميز بأنها ذات طبيعة جماعية لا فردية، بمعنى أنها تعبر عن علاقات الناس بعضهم ببعض، ولتنظم هذه العلاقات، وهي بذلك لا بد أن تنبثق من روح الجماعة وغايتها العليا، وتسعى إلى الحفاظ عليها دونما إهمال لروح الفرد وغاياته، فالقيمة باستمرار قيمة جماعية لا فردية، تفرضها خصوصية بناء الجماعة وشروط تكوينها، ولا تفرضها خصوصية وجود الفرد، وإذا فرضتها خصوصية الفرد فقدت إطلاقيتها وحياديتها وسموها (Randy, Paul, 2006).

2 - التكييف الفلسفي: الفلسفة الانسانية العليا

لقد تمحور الفكر الانساني، والفلسفات الانسانية حول ثلاثة محاور رئيسة يمثل كل منها منظومة قيم كلية وتحتكم كل منظومة منها الى قيمة جوهرية، وهي:

اولا: قيمة العدالة، وتمثل جوهر الفلسفة الاسلامية بخاصة، والفلسفة العقيدية لكل الاديان السماوية بعامة.

ثانيا: قيمة المساواة، وتمثل جوهر الفلسفة الاشتراكية او الشيوعية.

ثالثا: قيمة الحرية، وتمثل جوهر الفلسفة الليبرالية الغربية.

وبناء على فهم الخصائص المميزة للقيمة العليا، فانه لا يجوز ان تتعدد القيم العليا، ولا بد ان تكون القيمة الانسانية العليا واحدة، وأنها تمثل القانون الانساني الاعلى، بينما تمثل القيم الاخرى التي تلتف حولها القوانين الانسانية الفرعية.

فما هي القيمة التي تستحق ان تكون القيمة العليا بين هذه القيم الثلاث؟
واي هذه الفلسفات ينبغي ان تكون الفلسفة الانسانية العليا؟

يمكن القول ان الحرية هي القيمة العليا على مستوى الوجود الفردي البحت، اي علاقة الفرد بذاته، لأن هذه القيمة تزداد اطلاقا كلما تعمقت الفردية وأطلقت وتبلغ ذروتها في حالة "روبنسون كروز" او حالة "حي بن يقظان". اما القيمة العليا للجماعة الانسانية بجميع تشكيلاتها، فإننا نستطيع أن نقرر بأن العدالة، والعدالة وحدها، هي القيمة العليا أو الجوهرية. (Folger, Propazine, 1998) ونقول ذلك بالاستناد إلى الحجج الموضوعية التالية: (عساف، 2012).

أولاً: إذا قارنا العدالة بالمساواة فإننا نجد أن كليهما يعبر عن قيمة جماعية، إلا أن هناك تمايزات أساسية بينهما ترجح كفة العدالة كقيمة عليا، وهي كما يلي: (عساف، 2012) (Hyman, 2006).

أ- تعرف المساواة بانها قيمة الضعفاء، لأنها تتحيز الى الضعفاء ويرفضها الاقوياء، وهي بذلك قيمة متحيزة وغير محايدة، على عكس العدالة التي لا تتحيز الى اي طرف وغايتها اعطاء كل ذي حق حقه، وإذا حدث ان تم التحيز، ولو في أصغر حالاته ودرجاته، تنتفي العدالة. وهذا ما يفقد المساواة دورها التوحيدي الذي هو أساس الوجود الجمعي وغايته. بينما نجد ان الوجود الجمعي يزداد توحدا واندماجا كلما تحققت العدالة التي تضمن ان تعطي لكل طرف حقه لا زائدا ولا ناقصا.

قد نجد استثناءات محدودة تتعلق ببعض الأقوياء الذين قد يرفضون العدالة نتيجة زهوهم وانتفاعهم بقوتهم، إلا أن هذا الاستثناء لا يعول عليه، ويكون نتيجة حمق هؤلاء الأقوياء الذين يظنون أنه لا يوجد من هو أقوى منهم، وهذا ظن أحمق لأن حدود القوة مفتوحة، وبمجرد أن يظهر لسبب أو آخر من هو أقوى منهم سينكصون طالبين العدالة لتحميمهم من سطوة وظلم الأقوياء الجدد، وهكذا. وتبقى العدالة هي الملاذ النهائي الأعلى.

ب- القيمة العليا لا بد أن تكون قيمة عاقلة وترتبط بالحقيقة (علمية) ومن مختلف وجهات النظر، ومن كافة الأطراف في أي جماعة. وكما يلاحظ فإن المساواة لا تكون أبداً قيمة عاقلة من وجهة نظر الطرف القوي الذي يؤخذ منه لإعطاء الضعيف، أما العدالة فهي التعبير الدائم عن العقل الملتزم بالحقيقة، لتعطي كل طرف حقه، وكلما طغى الانفعال أو الهوى لدى أي إنسان كان ذلك مدعاة للوقوع في سلوكيات غير عادلة، والعكس بالعكس.

ثانياً: إذا قارنا العدالة بالحرية، فإن الأمر يبدو أكثر سهولة، وذلك رغم أن بعض الباحثين يرى غير ذلك، ونحن نرجح قيمة العدالة بالاستناد إلى الحجج التالية: (عساف، 2012).

أ- القيمة العليا، لا بد أن تكون قيمة جماعية تقع في الجماعة وتنتهي بانتهائها، وذلك لأن السلطة ظاهرة جماعية، وتقع في الجماعة وتنتهي بانتهائها، وهذا لا ينطبق على الحرية، لأنها في الأصل قيمة فردية ترتبط بروح الفرد وتعمق معها.

ب- العدالة لا تتناقض مع أهداف الحرية، بل تستقبلها ولكنها تنظمها، فالعدالة عندما تحد من انطلاقة أحد أطراف العلاقة في جموح ضد مصلحة طرف آخر، فإنها تحد من حرية طرف معين وهو يمارس غلوه وقوته أو استبداده، فتجعله ينتظم على قاعدة العدالة، وتطلق في الوقت نفسه حرية طرف آخر سلبت حريته وهضمت حقوقه جراء تعسف الطرف الأقوى، وبالتالي لا تخلق تعارضاً مع هذا الهدف. (ربيع، 1975).

ج- القيمة العليا هي التي تحقق التوحد والتكامل للنسق الاجتماعي، وضمن حالة من الوفاق والانسجام التي تحافظ على وحدة النسق وتضمن بقاءه وازدهاره، وليس ضمن حالة من الصراع والتناحر، والعدالة تضمن ذلك بينما الحرية لا تحققه، بل إنها توفر نقيض ذلك لأنها تفترض الصراع وتقوم عليه (صراع الأقوياء والبقاء للأقوى). وأهم ما تقدمه العدالة أنها تمكن من كبح جماح الحرية المخلة بحقوق الآخرين وتعمل على تأطيرها، (ربيع، 1975).

ومن هنا نجد أن العدالة تبرز كقيمة متفوقة بالنسبة للحرية، كما هي متفوقة بالنسبة للمساواة، وذلك في الوقت الذي تحتل فيه مدخلاً إيجابياً لتحقيق كليهما، فالعدالة لا ترفض الحرية ولا ترفض المساواة بل تحتويهما وتؤكدهما باستمرار ولكن ضمن أطر تنظيمية متقدمة ومتفقة مع غاية المجتمع في بناء ثنائية (الحضارة - السعادة) وهي بذلك تستحق أن تكون القيمة العليا على الإطلاق. (عساف، 2012)، Folger, (1998) Cropanzano) تحدث كثير من الباحثين عن قيمة الحرية، وعملوا على تمجيدها واعتبروا أنها القيمة التي حققت التفوق في عملية الصراع التي كانت قائمة بين الشرق والغرب، والتي انتهت بفكفكة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي، وذهب بهم الزهو بهذه القيمة إلى الحد الذي اعتبروا أنه لا يمكن أن توجد قيمة فوق قيمة الحرية، وأن تأكيدها يعني الوصول بالتطور الحضاري إلى ما أسماه (فوكو ياما) بنهاية التاريخ⁽²⁾ (Fukuyama , 1992).

وإذا كان المجال هنا لا يتسع لمعالجة هذا الطرح الذي خلط بين النصر المخبرانية ومنطق القوة العسكرية والاقتصادية الذي تم الاعتماد عليه في مصارعة المعسكر الشرقي، وبين النصر الحضاري الثقافي الذي يقوم على أسس ثقافية أصلاً، فإنني أرغب في التأكيد على أن النموذج الشيوعي أو الاشتراكي ليس هو النموذج الأعلى حتى تنظم المقارنة على أساسه، كما أن الدعوة لتوكيد قيمة الحرية كقيمة عليا في الحضارة المعاصرة هي في تقديرنا دعوة للعودة إلى بداية التاريخ وليس الوصول إلى نهايته. فالحرية كقيمة مطلقة تتأكد كلما عبر الإنسان عن فرديته وعزلته، ولم تكن هذه الحالة متاحة مثلما كانت في حالة الإنسان الأول، وهي التي تمثلها بصورة جلية حالة العلاقة بين ابني آدم عندما أقدم قابيل على قتل هدايانا عملية بناء الحضارة، بمعنى عمارة الكون وليست إفساده أو تدميره أو.... إلخ، هي عملية أعقد وأهم بكثير من مجرد ترك الناس يعيشون على هواهم.

إن المؤشر الوحيد على صناعة التاريخ الصحيح هو إدراك عظمة الوحدة الإنسانية، والعمل على تحقيق غايتها العليا ممثلة في ثنائية (الحضارة المتوازنة - السعادة)، وإدراك القانون الأعلى الذي يحقق ذلك دون غيره، وهو قانون العدالة في العلاقات الإنسانية بكل مستوياتها، وليس قانون الحرية أو قانون المساواة (ربيع، 1975).

لقد أكدت العقيدة على المنهج التوحيدي الذي يوحد كل الأضداد في نظم هي قمة في التوازن والتكامل. وقد تم التأكيد على قيمة العدالة باعتبارها القيمة الجوهرية العليا التي ينبغي أن يحتكم إليها البشر وهم يحددون اختياراتهم، ويبنون علاقاتهم ونظمهم الحياتية، لأنها هي القيمة العليا التوحيدية الوحيدة التي تضمن التوحد والتوازن في النظام الحضاري العام للناس، كما حدّد المنظومات القيمية الأخرى التي تلتف وتتكور حول القيمة الجوهرية وتتكامل معها لتكوين النظام العام القادر على الوصول إلى غاية (الحضارة - السعادة) (ربيع، 1973).

3- التكيف الفلسفي: الفلسفة الإدارية العليا (فلسفة إدارة الجودة الشاملة):

ليس ثمة شك ان الإدارة ظاهرة انسانية تتصل اتصالا مباشرا وعضويا بعلاقات الناس وتشتق منها ، وهي بذلك ، وبناء على الفهم السابق، ليست ظاهرة فنية اصلا ، كما يبدو لكثير من المهتمين او الإداريين او الباحثين ، بل هي؛ اولا وقبل اي شيء، فلسفة، وانها ينبغي ان تحكم كل مفردات النظام او النموذج المستهدف بناؤه وتطويره (Vincent,joe,2004). فالفلسفة هي التي تضيء على النظام المعنى والنوعية ، وتجسد هويته الحقيقية، وتمثل بذلك القاعدة المعيارية التي تحتكم اليها كل الاختيارات الخاصة بالترتيب الفنية والتعظيمية التي يبنى على اساسها النظام (عساف،2012).

يؤكد (Fore &Fore) على ذلك بقولهما؛ ان بناء نموذج الإدارة الامثل يشترط الاهتمام الى الفلسفة القائمة على القيم العليا، وأنه يجب اعتبار ذلك بمثابة الأولوية الأولى التي يركز جميع الافراد والجماعات من أجل تحقيقها. ويقولوا؛ إن بناء الإدارة المتفوقة، تتطلب إدراكاً واقعياً وشاملاً من قبل أشخاص السلطة بأهمية المساهمات التي يمكن لكل مواطن في المجتمع، أو موظف في المنظمة ، أن يشارك بها، وأن عليهم أن يتقبلوا هذه المساهمات، ويعملوا على تنميتها بتوفير المناخ المتوافق مع ذلك، وهذا ما يفترض تبني فلسفة شاملة متوافقة مع هذا المطلب، الأمر الذي يتطلب في الحقيقة تغييراً راديكالياً بالنسبة للمنظمات التي لا تعمل ضمن ثقافة مطابقة، وهذا أمر لا يسهل تحقيقه بمجرد الكشف عن أهميته، والدعوة للأخذ به؛ بل لا بدّ من تطويع البيئة لشروطه. وهذا يعني ضرورة التعايش مع فكرة التغيير الثقافي، حتى ولو كان التغيير المطلوب ذا طبيعة راديكالية ومؤملاً، وتحمل السلطة المسؤولية الأولى لتحقيق ذلك (Fore, Fure,1992).

ويؤكد (وتورمان الابن) على أهمية القيم بقوله؛ إن قوة القيمة الملهمه هي التي تطبق بالفعل، وأن على الدولة او المنظمة أن تكون مستعدة حتى لتغيير معتقداتها، إذا ما تغيرت الأوضاع والظروف، تغييراً يفرض شروطاً ثقافية أو قيمية، أو معتقدات جديدة، أكثر تفوقاً (وتورمان الابن،1999).

ويقول (مور وويليام، ومور هريت) في سياق حديثهما عن الشروط التي تساند نجاح عملية التطوير؛ أنه من اللازم التثبت من مدى انسجام فلسفة التطوير مع قيم المنظمة التي تسعى للأخذ بهذا الأسلوب (مور، ومور،1991).

وبرغم هذه التأكيدات وغيرها، الا اننا لا نستطيع تحديد ما هي هذه الفلسفة في كل ما تم تقديمه من مساهمات فكرية او ممارسات عملية في الادارات الغربية (دركار، 1995) (ثاروا، 1995) او في الإدارة في البلدان العربية والنامية الملحقه بالفكر الغربي، الامر الذي يحكم على اي ممارسات على انها ممارسات فاقدة للبوصلة الموضوعية، ولا يمكنها ان تحقق الغايات المأمولة (Besterfield,2002).

فما هي الفلسفة الإدارية العليا التي ينبغي ان يقوم عليه نموذج ادارة الجودة الشاملة؟
إن متابعة تطورات الفكر الإداري وفلسفة الإدارة تكشف لنا عن ثلاث فلسفات ادارية هي: (عساف، 2012).

الفلسفة الاولى : وهي فلسفة الإدارة التقليدية التي سادت في المجتمعات الليبرالية في مرحلة الليبرالية التقليدية (L1)، وأن غاية الإدارة وقيمتها العليا تتمثل وفق هذه الفلسفة فيما نسميها بقيمة (الكفاية، Sufficiency) ويقصد بها؛ أن على الإدارة أن تعمل لتحقيق أعلى كفاءة انتاجية ممكنة من خلال تحديدها "لكفاية الاداء" (عساف، 2012) ، ولتقوم بذلك فإنها تترجم ما تريده في صورة أهداف محددة طبقاً لشروط الكم والكيف (الجودة) والزمن والتكلفة، ثم تضع الترتيبات التنفيذية المثلى، ثم تلزم جميع العاملين، كلاً في مجاله، بالعمل على تحقيق هذه الأهداف وفق هذه التراتيب بحذافيرها، وفي صورة انصياع حربي. وبذلك تصبح "الكفاية" هي "الحقيقة الجوهرية" أو "القيمة العليا" في النموذج التقليدي للإدارة. وتصبح فلسفة الإدارة هي "فلسفة الكفاية"، ويصبح نموذج الإدارة هو نموذج الكفاية، ويعرف علم الإدارة بناءً على ذلك بأنه "علم الكفاية".

وبغض النظر عن أي تقييمات لهذا النموذج، فأنا نعتقد بأنه النموذج الرائد لبناء "المؤسسية". وأنه في المرحلة الحضارية التي نشأ فيها، كان يبدو نموذجاً في غاية الأهمية والضرورة، وأنه حتمي لأي مجتمع أو منظمة ترغب في الانتقال من مرحلة "نموذج الإدارة الشخصية" لبناء نماذج مؤسسية أكثر رقياً وتقدماً (Ghoshal, 2005).

الفلسفة الثانية: هي فلسفة الإدارة بالكفاءة (Efficiency)، وهي التي توافقت مع التحولات في المجتمعات الليبرالية نحو الليبرالية غير التقليدية (L-2).⁽³⁾ ولعل أهم ما تميزت به أنها أدت إلى توحيد وانسجام "فلسفة الإدارة" التي أصبحت تقوم على غاية عليا جديدة هي غاية تحقيق "كفاءة الأداء"، مع "فلسفة سلطة المنظمة" التي تقوم باستمرار على تحقيق "كفاءة الإنتاج، أو الكفاءة الإنتاجية".

لقد تم التحول إلى هذه المرحلة في الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية مع منتصف ثلاثينات القرن المنصرم، وذلك بعد أن ثبت بالتجربة "تجارب هوثورن وما أعقبها" أن تحقيق أفضل أداء من قبل العاملين يفترض في الإدارة أن تطور في مفهومها للقانونية، والتحول من النظر للقوانين والتعليمات باعتبارها مسطرة للسلوك إلى اعتبارها إطاراً للحركة. وأن تتحول في تعاملها مع العاملين من فلسفة الانصياع الحربي، لتبدأ بالاهتمام بحرية العاملين في التصرف، والتعبير عن مبادراتهم وطاقاتهم الذاتية، وبذلك يتم التحول من غاية وفلسفة الكفاية في الاداء إلى غاية وفلسفة الكفاءة في الاداء،⁽⁴⁾ والتحول الى اسلوب الإدارة بالأهداف M.B.O كبديل عن أسلوب الإدارة بالقوانين M.B.L. (Ghoshal, 2005).

الفلسفة الثالثة: وهي فلسفة الفعالية (Effectiveness) التي تعتبري تقديرنا القيمة العليا التي تحكم فلسفة ادارة الجودة الشاملة، او ادارة التفوق، بالمضمون العملي والموضوعي الذي سنقدمه فيما يلي لهذا المفهوم.

لقد برز مفهوم ادارة الجودة الشاملة مع بداية ثمانينات القرن المنصرم، وكان ذلك إيذاناً بثورة إدارية جديدة، وربما الثورة الأخيرة التي تؤدي الى كشف حقيقة الظاهرة الإدارية وتأكيد عمليتها (بيتر توم، 1995)، وبخاصة أنه أصبح من الواضح والمؤكد لدى أبرز المفكرين الإداريين، ولدى أبرز المسؤولين في عموم الشركات العالمية، أن نموذج الإدارة الغربي "الإدارة بالكفاءة" ليس هو النموذج الإداري الأمثل أو القابل للتعميم. وقد تأكد أيضاً أن هناك عدم وضوح حول طبيعة النموذج الذي يفترض بناؤه ليكون هو النموذج العالمي (العلمي) الأمثل، وأن كل ما يمكن تلمسه أو ملاحظته في هذا المجال هو وجود بعض التجارب المعاصرة، كالتجربة اليابانية والتجربة الألمانية، أو تجربة بعض الشركات الأمريكية وغيرها، التي أصبحت تتحدث عن ضرورة وجود فلسفة إدارية جديدة ومختلفة عن الفلسفات السابقة، وتحاول بناء النموذج الإداري الأمثل المنسجم مع ذلك، وهو ما أطلق عليه بداية مسمى إدارة الجودة الشاملة (Jacoby, 2005).

وعلى الرغم من كثافة الدراسات التي تركزت حول هذا الأمر، إلا أنه لا يمكن الادعاء، بأنه قد تم بناء تصور متكامل حول طبيعة هذه الفلسفة، وعن النموذج الإداري الذي يتوافق معها. (بالتلة، جوال، 1994).. وأننا نرى ان هذا النموذج الذي يفترض السعي لبنائه والانتقال إليه هو نموذج فلسفة الفعالية الذي يقوم على مضمون يضمن له ان يكون نموذجاً علمياً وشاملاً. ويقوم على ما يلي: (رايشاور، 1989) و(دراكر، 1995).

أولاً: الاعتراف بمصالح وأهداف جميع الأطراف الأساسية التي تقوم عليها اي منظمة، وتحكم حياتها وعلاقاتها، وهي:

- سلطة المنظمة أو أصحاب العمل الذين تتمحور أهدافهم حول تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الربح.
- العاملون الذين تتمحور أهدافهم حول تحقيق السعادة.
- المجتمع الذي تتمحور أهدافه حول تحقيق التنمية الحضارية المتوازنة.

ليس ثمة شك ان أهداف اصحاب المنظمة في المجتمع الليبرالي تتركز دائماً حول مطلب الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الربح، إلا أن المفكرين الإداريين العلميين، يجدون أنفسهم أمام متغيرات مختلفة تدعوهم إلى ضرورة التفكير في النموذج الإداري الأمثل، الذي يضمن تحقيق أهداف هي ابعد من مجرد اهداف اصحاب المنظمات وإرضائهم.(Jacoby, 2005)، يشير إلى هذا(دونكان) بقولها كل مدير وعامل يعرف أن منظمات الأعمال لا بد أن تربح مالا حتى تستمر في أداء عملياتها، ولكن هذا ليس هو كل الهدف الذي ينبغي العمل من أجله، فالمسألة أكثر تعقيداً من ذلك (دوكان 1991).

يؤكد ذلك أيضاً "برنارد" في قوله؛ أن أهم عناصر المنظمة هو وجود هدف أو غرض عمومي مشترك، وأن من الأمور الأساسية للعمل الإداري أن نثبت في أذهاننا اعتقاداً بوجود حقيقي لهذا الغرض، وأن على المرء أن يعرف ما هو هذا الغرض قبل أن يمكنه الموافقة عليه، وأن التركيز على رسالة المنظمة وفهمها هو المدخل الحقيقي لفهم الغرض وجعله حقيقة في حياة المنظمة والعاملين. وبذلك يشترط أن تعبر هذه الرسالة عن الأهداف العامة المشتركة للمنظمة التي هي أكثر من مجرد هدف زيادة الإنتاجية وتعظيم فرص الربح (David,1997, Goethe).

ثانياً: العمل على الربط والتوحيد بين أهداف هذه الأطراف، وهذا يفترض التركيز على مطلبين رئيسين وهما:(عساف، 2012).

المطلب الأول: التوحيد بين أهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها. ويستند هذا المطلب إلى ما نعتبرها بديهية إدارية ومفادها؛ أنه لا يمكن لمنظمة أن تكون أفضل من العاملين فيها، فالعاملون هم صناع الحياة في أي منظمة من المنظمات. ترتبط بهذه البديهية بديهية أخرى مفادها؛ أن الدافع للعمل والاستجابة لاشتراطاته وتراتيب بحماسة والتزام من العاملين سوف يبلغ في مداه مستوى الذروة عندما يشعر الفرد أو العامل أنه يقوم بتحقيق أهدافه وغاياته وهو يعمل من أجل تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها (سميث، 2001).

يؤدي الوعي بهذه البديهيات إلى ضرورة الاهتمام الحقيقي بأهداف العاملين ومصالحهم، وضرورة التعامل معهم ليس باعتبارهم عناصر إنتاج وحسب، بل باعتبارهم الطرف الأساس في حياة المنظمة ومستقبلها، ومما ينبغي فهمه ان اساليب تحقيق ذلك ليست فنية ابداء، وانما هي ذات طبيعة فلسفية بحتة، وتعتمد على ضرورة احلال فلسفة التعاون محل فلسفة الصراع والمنافسة، واحلال فلسفة العمل التي تتمحور حول الجماعة والعمل الجماعي محل العمل الذي يتمحور حول الافراد والعمل الفردي. (Goethe, David,1997). وهذه مطالب تتعارض كلياً وجوهرياً مع النموذج الفلسفي الليبرالي الغربي (Shin, Arthur,1984).

المطلب الثاني: التوحيد والربط بين أهداف المنظمة وأهداف المجتمع المحيط بها بكل مكوناته وفئاته، والذي تتوجه إليه بإنتاجها سلعاً كان أو خدمات. وهذا ما يمثل اساس استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات (peccoud,2004) .

إن الدعوة للإقرار بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات العاملة في المجتمع هي دعوة قديمة، الا ان الاستجابة لهذه الدعوات قد كانت شبه معدومة من أصحاب المنظمات الذين يعملون بحسب فلسفتهم الليبرالية التي لا يمثل ذلك جزءا منها الا ضمن مضامين العمل الخيري، لأنهم يعتقدون بأن ذلك لا يتم إلا على حساب حجم أرباحهم في النهاية (ثارو،1995).

استمر هذا الاعتقاد سائدا في المجتمع الليبرالي، بدرجة أو بأخرى، حتى مراحل متأخرة من القرن السابق، وبصورة أبرزت ضعف هذا النموذج مقارنة مع النموذج الياباني الذي يؤكد على الوظيفة الاجتماعية للمنظمة كمكون من الفلسفة العامة للمجتمع ومنظّماته المختلفة، وهذا ما أدى إلى وضع علامات استفهام كبيرة حول فلسفة النموذج الليبرالي وإشكالياته، وكيفية تجاوزها (Kuhn, Rosen hover, 1996).

لقد اهتم فكر إدارة الجودة الشاملة، بموضوع المسؤولية الاجتماعية اهتماما جادا تماما كاهتمامه، بقيم التعاون والمشاركة وروح العمل الجماعي...الخ، ولكن عندما أصبحت تتضح حقيقة نموذج إدارة الجودة الشاملة وفلسفته التي تتناقض مع فلسفة النموذج الليبرالي الذي يمجّد الفردية وروح الفرد، ابتدأت الاهتمامات به تضعف حتى على المستوى الفكري، كما أصبح ما تبقى من اهتمامات من هذا القبيل لا يعدو ان يكون مجرد دعوات واماني تتحدث عنها بعض الاقلام ، ويشير اليها بعض المديرين ، وتتم ممارساتها وفق منظورات الاعمال الخيرية. (Goetsch , Stanley, 2005)، (Ghoshal,2005) . اننا نؤكد على ان تحقيق هذا المطلب يفترض تحولا فلسفيا اساسيا يتوافق معه، كما يفترض في المنظمات المعنية ان تقوم بتصميم استراتيجية واضحة وشاملة وواعية لأهداف المجتمع المحيط، ولشؤونه العامة، وهذا يفترض مراعاة أمرين أساسيين هما (Kaufman,2005).

الأمر الأول: تحديد استراتيجية متفوقة للتعامل مع جمهور العملاء والمستهلكين بالدرجة الأولى، بحيث تتعدى اهتمامات هذه الاستراتيجية مطالب العملاء او توقعاتهم لتركز على خيالاتهم وما هو ابعد منها، والا تفقد قوتها التنافسية في وقت ما.

الأمر الثاني: إدراك حقيقة هامة مفادها؛ أن مضمون الوظيفة الاجتماعية التي نتحدث عنها، ومطلب توحيد ثنائية أهداف (المنظمة-المجتمع) يفترض ان تصبح المنظمات مطالبة أن تلعب دوراً مباشراً وواسعاً في تنمية المجتمع بجميع فئاته ومكوناته، وحماية مقومات بقائه وارتقاءه، ومقومات سعادة أبنائه. وذلك كجزء لا يتجزأ من فلسفتها.

ثالثاً: تحديد وتوفير شروط التطوير المستمر الأساسية التي تضمن ازدهار المنظمة وارتقاءها وبقاءها واستمرارها في الحاضر وفي المستقبل، وتتمثل في صورة مثلث متعاقد اضلاعه هي (عساف، 2012).

1 - المبادرة، وهي التعبير عن الطاقة النفسية للأفراد في علاقتهم بالآخر، وهي التي توحد بين ثنائية (الذات- الموضوع) وتمثل تعبيراً عنها. إنها تنبثق عن النفس وتدفعها للتعامل مع الآخر (الموضوع) بما يخدم الغايات العليا للطرفين، وإن أهم ما يساعد على إطلاق روح المبادرة وتجسيدها بصورة دائمة ومستمرة لدى جميع العاملين هو توفير المطلبين السابقين المتعلقين بفلسفة توحيد الأهداف، وتحقيق استراتيجية توحيد الأهداف بصورة فعلية وأكيدة، حيث سيؤدي هذا تلقائياً إلى خلق الاستعدادات النفسية لدى العاملين باستمرار، والحماسة من أجل تحقيقها، مما يحقق دفعةً قوياً وتلقائياً لطاقة المبادرة. والتي تمثل أهم الشروط التي تضمن إطلاق الطاقة الأدائية والإنتاجية التي تحقق الارتقاء بالحاضر وتحريكه نحو المستقبل.

2- الإبداع، وهو تعبير عن الطاقة العقلية لدى الأفراد التي يتم استخدامها والتوصل إلى فكرة أو افكار جديدة ومميزة. وان للإبداع بيئته النفسية وبيئته الحضارية، فكلما توافرت شروط هاتين البيئتين بما يشجع إطلاق هذه الطاقة أصبح الإبداع ظاهرة حياتية مألوفة والعكس بالعكس. <http://www.inc.com/tsur-belsky/five-tools-for-innovation.html>

تفترض البيئة النفسية للإبداع توافر أهم مقومات المبادرة، حيث يرتبط الإبداع ارتباطاً أساسياً وتتابعياً بالمبادرة، فالإبداع لا يولد من فراغ.

إن المبادرة هي التعبير عن مواءمة البيئة النفسية، وتفجر طاقتها مما يسمح للطاقة العقلية أن تتحفز وتعبر عن ذاتها في نتائج وصور إبداعية، مما يؤدي بدوره أيضاً إلى تعزيز طاقة المبادرة ومساندة الحافز، وذلك ضمن عملية توحيدية ودائرية عظيمة بين ثنائية النفس - العقل. (عساف، 2012). أما البيئة الحضارية اللازمة للإبداع فتتمثل بالدرجة الأساسية في توافر مقومات المعرفة العلمية، وأهمها ما يتعلق ببناء مراكز البحث العلمية، وبناء تقاليد رعاية العلماء والباحثين، وإعطاء المعرفة العلمية ونظم ادارتها مكانتها الحقيقية والرائدة في حياة الأفراد والمنظمات والمجتمعات (عساف، 2012).

يحرص بعض الباحثين، وبخاصة الليبراليين منهم، أو الناقلين للتقنيين عن الفكر الليبرالي والتجربة الليبرالية، على ربط الإبداع بفلسفة المنافسة، والترويج لفكرة أنه لا بد من الأخذ بفلسفة الحرية، التي هي أساس فلسفة المنافسة، حتى يتم توفير المناخ الملائم لإطلاق الطاقات الفردية الإبداعية.. (برايبورك، ديفيد، 1986) وإننا ننبه إلى خطورة هذا الطرح وعدم دقته. صحيح أن الإبداع ينبع من الذات الفردية، ويفترض إحساساً مهماً بالحرية في التفكير، إلا أن تحفز هذه الذات لتعبر عن طاقاتها الإبداعية لا يفترض بالضرورة مناخاً تنافسياً، بل إن بعث الروح الجماعية من خلال استراتيجية شاملة وواعية للاشتراطات اللازمة لبعث هذه الروح قد يكون مدعاة لتفجير الطاقات الإبداعية الفردية لخدمة الجماعة التي تتوحد فيها ذوات الأفراد، بصورة أكثر قوة وكثافة (رايشاور، 1989).

يشير "وليام أوشي" إلى ذلك بوضوح ويقول: نحن الأمريكيان نعتقد بأن الإبداع ينبثق من العبقرية المبدعة للفرد، ولكن الواقع أن الشركات الأكثر إبداعاً وارتقاء بالمستوى التقني هي التي خاضت تجربة النموذج الياباني من المنظمات. (أوشي، وليام، بلا تاريخ)، ويمكن القطع بالقول إنه لا يمكن لمنظمة أو لدولة أو لأمة أن تفخر بحاضرها، أو تعبر إلى مستقبلها بخطوات ارتقائية على طريق الحضارة أو التقدم والنصر، إلا إذا وفرت الشروط الإبداعية، والحضارية ضمن مواءمة استراتيجية شاملة (برايبورك، ديفيد، 1986).

3- الابتكار، وهو تعبير عن الطاقة الفنية لدى الأفراد، وهو بذلك يختلف عن الإبداع إلا أنه مرتبط به ربطاً توحيدياً يضمن وحدة ثنائية (الفكرة- الواقعة)، أو ثنائية (المعرفة- المهارة)، حيث لا يمكن أن يكون هناك حديث عن الابتكار إلا إذا سبق ذلك افكار إبداعية تستحق الاهتمام، وهنا تتدخل "الطاقة الفنية" لتعمل على بناء الأدوات والمعدات والأساليب والنماذج القادرة على وضع الإبداعات ضمن وظيفتها الحضارية (<http://asq.org/learn-about-quality/idea-creation-tools/overview/overview.htm>).

وبالتبصر في هذه الأهداف المختلفة، ومحاولة التعبير عنها بمفهوم موحد يجمعها ليكون بمثابة الغاية العليا، أو الحقيقة الجوهرية التي تحتكم إليها فلسفة الإدارة، فإن الكاتب يرى أن أفضل تعبير لغوي يمكن استعماله للدلالة على كل ذلك هو مفهوم "الفعالية Effectiveness" ليعرف علم الإدارة بناء على ذلك بأنه "علم الفعالية"، وتصبح فلسفة الإدارة هي فلسفة الفعالية، ونموذج الإدارة هو نموذج الفعالية.

تنبغي الإشارة هنا إلى أن معظم باحثي الإدارة وكتابها قد استخدموا مفهوم الفعالية أو الفاعلية، وقد برز وتم تداوله في معظم أدبيات الإدارة وغيرها، إلا أنه ظل في تقديرنا مشوباً بالغموض، وعدم الفهم والتحديد إلى حد كبير، وغالباً ما تم تناوله بصورة مشوشة وربما مغلوبة ولم يميز بين غاية الإدارة في الوضع الطبيعي وغايتها في الازمات والظروف الاستثنائية⁽⁵⁾.

إننا في هذا السياق نحاول أن نعطي هذا المفهوم دلالاته الموضوعية التي تنسجم مع دلالاته اللغوية وذلك بغض النظر عن أية مضامين أخرى، فيصبح مفهوماً كلياً ويمكن تمثيله، "كخلاصة لما سبق"، في المعادلة التالية:

$$\text{الفعالية} = \text{الكفاءة} + \text{مثلث توحيد الأهداف} + \text{مثلث التطوير المستمر}.$$

كانت التجربة اليابانية في الإدارة طوال عقود عديدة تتوافق إلى حد كبير مع فلسفة الفعالية بهذا المعنى، وكانت معظم مفردات النموذج الياباني الإداري تنسجم إلى مدى واسع مع مقتضيات تطبيق هذه الفلسفة، وهذا ما ساعد اليابانيين على تحقيق عملية نهوض سريعة وعظيمة خلال فترة تحولهم نحو التقدم، بدءاً من أواسط الستينات من القرن التاسع عشر، كما ساعدهم في النصف الثاني من القرن العشرين على إعادة تنظيم أنفسهم بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، وتحقيق انتصارات ملموسة وواسعة في الحرب الاقتصادية المستمرة في السوق العالمية. (Shin, Arthur, 1984) ايضاً (رايشاور، 1989).

صحيح أن اليابانيين لم يقدموا نموذجهم بهذا التحديد، ولم يستخدموا مصطلح الفعالية للتعبير عن القيمة العليا التي يقوم عليها هذا النموذج، إلا أن المتابعات والتجريدات والتكيفات المختلفة للمضامين والترتيبات التنظيمية التي تم إقرارها، والعمل من خلالها، في التجربة اليابانية تؤيد هذا الاستنتاج وتؤكد (سميث، 2001).

أما في المجتمع الليبرالي فقد ظل هذا المفهوم (الفعالية) يستعمل بالمعاني المشار إليها انفاً. أما الفعالية بالمعنى الذي قدمناه، فقد نجده بدرجة أو بأخرى وبصورة ضمنية، في بعض الدعوات التي ابتدأت تبرز في المجتمع الليبرالي منذ أواخر سبعينيات القرن السابق، وتدعو للتحول نحو فلسفة إدارية جديدة هي فلسفة إدارة الجودة الشاملة (وليام أوشي، بدون تاريخ).

خلاصة القول؛ أن فلسفة الإدارة الجديدة أو إدارة الجودة الشاملة أو إدارة التفوق أصبحت هي فلسفة الفعالية، وأن نموذج إدارة التفوق هو "نموذج الفعالية"، وأن علم إدارة هو علم الفعالية. وأن تحقيق ذلك له اشتراطاته التي تفترض تغييراً فعلياً في الفلسفة العامة على المستوى الحضاري العام.

المبحث الثاني: نموذج فلسفة الإدارة الإسلامية

1 - مقومات النموذج:

بناء على هذا الفهم المنهجي لحقيقة الظواهر، وبغض النظر عن أية تعريفات أو شروحات تفصيلية فإنه يمكننا أن نعرف "النموذج"، أي "نموذج" بأنه: التصوير أو التجسيد الشامل والمتكامل، النظري أو التطبيقي، لمنظومة المعارف المتعلقة بموضوع معين أو بظاهرة معينة، فإذا كانت المعارف نظرية يكون النموذج نظرياً، وإذا كانت "المعارف" تطبيقية يكون النموذج تطبيقاً، وكذلك إذا كانت "المعطيات" افتراضية أو فلسفية، فإن النموذج يكون افتراضياً أو فلسفياً، وهكذا....

يتكون النموذج الفلسفي من منظومة قيمية كلية تحتكم الى قيمة جوهرية، ثم الى عدد من القيم التي تلتف حول القيمة الجوهرية التفاف الناحلات حول ملكة النحل لتكوين الخلية، ويتم تحويله الى نموذج تطبيقي عندما يتم الاقتناع بالفلسفة، ثم توفير المقومات الرئيسة التالية: (عساف، 2012).

أولاً: المعرفة المتعلقة "بالفلسفة" التي تحكم وجود النموذج بكل مكوناته، كما تحكم حركته بكل أشكالها وأبعادها.. وتمثل هذه المعرفة أولى وأهم الخطوات التي يجب البدء منها. وهي بالنسبة لنموذج الإدارة القيمة الإدارية العليا ممثلة في قيمة الفعالية، ثم في منظومة القيم الأخرى التي تلتف حولها وتكون الفلسفة الإدارية الكلية.

ثانياً: المعرفة المتعلقة بالنظام العام الذي ينتظم النموذج على أساسه بكل ما يتعلق بذلك من تراتيب واشتراطات تنظيمية، وتشمل هذه التراتيب المقومات أو العناصر الأساسية التالية:

- المقومات الوظيفية للنموذج التي ترتبط بوظيفة النموذج وغاياته. وتشمل بالنسبة لأي منظمة (طبيعة وظائف المنظمة وأنواعها ومسمياتها وواصفاتها ومواصفاتها، واحجام هذه الوظائف من حيث عبء عملها وطاقاتها الانتاجية.. ومستوياتها الوظيفية، وتقنياتها الوظيفية التي تحكم اساليب عملها وعملياتها).

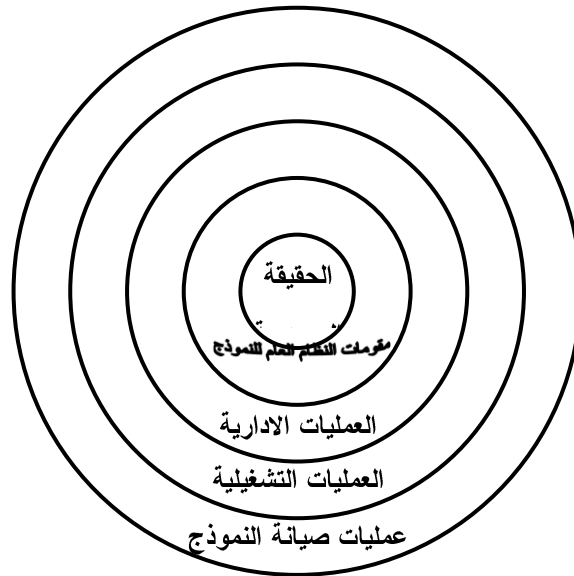
- المقومات الهيكلية أو البنائية التي تؤكد كينونة النموذج ووجوده. وتشمل بالنسبة لأي منظمة (المقومات المالية، والمادية، والبشرية كما ونوعاً، والتجهيزية، والقانونية، والتنظيمية، والمعنوية).

- المقومات العلائقية التي تتجسد في العلاقات الداخلية والخارجية للمنظمة.

ثالثاً: المعرفة المتعلقة بالعمليات الإدارية المختلفة التي تحكم حياة النموذج بعد تأسيسه كعمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والمتابعة والتطوير، بكل ما يتعلق بذلك من تراتيب فنية وغير فنية.

رابعاً: المعرفة المتعلقة بالعمليات التشغيلية التي تمثل مبرر وجود النموذج (رسالته)، ومحور رؤيته وأهدافه ووظائفه، وأساس نشاطاته وحركته، ويمارسها النموذج بكل ما يتعلق بها من تراتيب إدارية وفنية وسلوكية.

خامساً: المعرفة المتعلقة بالتراتب اللازمة لصيانة النموذج، وحمايته، وضمان بقائه، وتطوره وارتقائه، وتتمثل في مقومات مثلث التطوير المستمر المبينة سابقاً (استراتيجيات المبادرة والابداع والابتكار)، وفيما يلي شكل رقم (1) يوضح مقومات النموذج.



شكل رقم (1) مقومات أو عناصر النموذج

ومما ينبغي ملاحظته؛ ضرورة الترابط والتناسق الواضح والدقيق بين جميع العناصر والمكونات والتراتب والتنظيمية الخاصة بكل من النظام العام أو العمليات الإدارية والتشغيلية أو عمليات الصيانة، وبين الحقيقة الجوهرية التي يفترض أن تحكم كل ذلك. وأنه إذا وجد أي تعارض بين أي عنصر أو ترتيب تنظيمي بحيث لا يتفق أو يتطابق تماماً مع هذه الحقيقة الجوهرية، فإن ذلك يمثل مؤشراً دامغاً على خطأ ذلك العنصر أو الترتيب التنظيمي، ولا بد من تكثيف البحث للاستغناء عنه أو اكتشاف بديل أمثل له. ومما يترتب على ذلك أيضاً؛ ضرورة الترابط والتناسق بين طبيعة النظام بكل عناصره ومكوناته وتراتب التنظيمية، وبين التراتيب المتعلقة بعمليات النموذج وبعمليات صيانتها.

2 - القيمة الجوهرية العليا في النموذج الاسلامي:

بداية تجدر الإشارة الى بعض البديهيات التمهيدية وهي:

البديهية الاولى: إن الله سبحانه، وهو يضع القوانين والقواعد التي ينبغي على الناس التسليم بها في حياتهم وعلاقاتهم يؤكد بأن هذه القوانين تتميز بالإطلاق عبر الزمان والمكان، وأنها لا تختلف باختلاف البيئات كما يشير البيئيون وهم يناقشون النظريات الوضعية، ولا تختلف باختلاف الأزمنة كما يفترض ما يمكن تسميتهم "التطوريون" الذين يعتقدون بأن القوانين والقواعد والنظريات تتطور وتختلف من زمان لآخر نظراً لأن الظروف والمتغيرات تتجدد وتتغير، ويحسم الله سبحانه هذا الأمر في الآية بالقول ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [30: الروم].

وكذلك الآية التي تحسم الأمر حسماً لا قبله ولا بعده بالقول ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر: 43] والآية ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الفتح: 23] والآية ﴿مَا يُبْدِلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: 29] وفي الآية ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِداً﴾ [الكهف: 27] (أي أن التشريعات الوضعية التي هي دونه لا تمثل ملجأً حقيقياً يلجأ إليه الناس ليحققوا غاياتهم العليا)، وهذا لا يعني، والعياذ بالله، أن الله ينكر ما يحدث من تطور في حياة البشر، بل هو علام الغيوب كلها، حاضرها ومستقبلها، ولكنه يؤكد أن جوهر الحياة وغايتها العليا لا تتغير، وإنما مظاهرها ووسائلها وأساليبها وأدواتها... إلخ، هي التي تتغير بحكم ما يتمكن الإنسان من تحقيقه وهو يقوم ببناء الحضارة التي أمر بالتطور المستمر في بنائها.

البديهية الثانية: ان فكرة التوحيد هي الفكرة الجوهرية التي يقوم على اساسها البنيان العقيدي الذي جاء به كل الانبياء والرسول، وتجسد بصورة نهائية وواضحة كل الوضوح في المنظومة العقيدية الاسلامية، وانه ينبغي النظر اليها بالمنظار المنهجي الذي يبرز حقيقتها الاعجازية. ان فكرة "التوحيد"، تبدو من وجهة نظر معظم المؤمنين وكأنها مقتصرة على الدعوة إلى الإيمان بأن الله واحد لا إله إلا هو، وحقيقة الأمر، أن حكمة هذه الفكرة أبعد وأعمق وأشمل، وأنه يمكن بالتبصر المعمق اعتبارها "آية وقانون الإعجاز الإلهي الأعظم في الخلق وفي الحياة على الإطلاق"، وأنها "المشتقة الأساسية" التي تنبثق عنها كل منظومات القوانين الكونية والإنسانية، وعلى كل المؤمنين العمل بها على اختلاف صفاتهم وأصقاعهم.⁽⁶⁾ ويتأكد ذلك بوضوح فيما يلي:

1- انه لا يوجد مخلوق كوني الا وتم خلقه وفق عملية توحيد بين مكونين اساسيين مختلفين او متناقضين، فالمادة التي هي أصل الكون، قد تم تأسيس بنائها وخلقها على أساس التوحيد بين ثنائية المتناقضين (البروتون والإلكترون أو السالب والموجب) لتتشكل الذرات باعتبارها وحدة البناء الأساسية (وحدة الوجود) لكل الظواهر المادية، وأن كيانية أي عنصر من عناصر الكون واستمرارها يعتمد على استمرار وجود كل طرف من أطراف هذه الثنائية، واستمرار تلاحمه وتوحده مع الآخر، دون أن تنتفي أو تختفي ذاتيته. وينطبق نفس القول على جميع الكائنات الحية، نباتية أو حيوانية أو بشرية، التي تتشكل كيانية كل منها بحسب وحدة بناء جوهرية ممثلة في الخلايا، وذلك بتوحيد بين ثنائية (الخصائص الذكورية - الخصائص الأنثوية). (عساف، 2012) ويتجلى كل هذا الأمر فيما تبرزه الآية ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: 49].

2- ان آية الإعجاز التوحيدي تبلغ غايتها الكبرى عندما تعمل على تنظيم البناء العام للوجود الجمعي للإنسان، فالله سبحانه وتعالى عندما خلق هذا الكون وجعل الإنسان خليفة له، فإنه جعله الكائن الاجتماعي الوحيد⁽⁷⁾ الذي ينتظم في ظل منظومة من العلاقات مع أبناء جنسه (الأفراد الآخرين) لتتشكل أنماط الجماعات المختلفة بدءاً من جماعة الأسرة ثم جماعة أي منظمة وحتى جماعة الدولة أو الأمة. ويلعب اختياره في ذلك دوراً أساسياً، ويترتب على ذلك نشوء منظومات هامة من العلاقات التي تدور حول محورين هامين تمت الإشارة إليهما فيما سبق، وهما: (عساف، 2012).

المحور الأول: العلاقات التي تتصل بالفرد نفسه وتتمحور حوله وتلتصق التصاقاً رئيسياً بغايته في الحصول على السعادة، وتشكل هذه العلاقات في صورة عدد من الظواهر الهامة كالزواج، والطلاق، والميراث... الخ.

المحور الثاني: العلاقات التي تتصل بالجماعة وتتمحور حولها وتلتصق التصاقاً رئيسياً بغايتها في بناء الحضارة، وتشكل هذه العلاقات في صورة الظواهر الإنسانية السياسية والاقتصادية والإدارية... الخ.

وبعد ؛ فإن أعظم ما يمكن ملاحظته في بناء هذا الوجود الانساني بكل صورته، أن الله سبحانه وتعالى يؤكد على أنه لن يتشكل بالصورة التي تضمن بقاءه وازدهاره إلا إذا تم على أساس تكوين ثنائية (الجماعة-الفرد)، وتوحيد هذه الثنائية في إطار من التوازن الذي يحفظ ثنائية (شخصية الجماعة-شخصية الفرد) ويوحدها، وبالتالي يؤكد ويحفظ وحدة ثنائية (غاية الجماعة - غاية الفرد) ممثلة في ثنائية (الحضارة - السعادة)، وفي هذا أعظم عملية توحيدية تنسجم تماماً مع غاية الفعالية الإدارية التي ينبغي أن تسعى إليها إدارات الجماعات على اختلاف تشكيلاتها (منظمات أو دول...).

إن هذه العملية التوحيدية تعني ضرورة أن تعمل الجماعة على توكيد شخصيتها وغايتها إلى المدى الذي لا تلغي فيه شخصية الأفراد الذين يَكُونون الخلايا الأساسية في بنائها. وأن على الأفراد أن يعملوا على الحفاظ على شخصياتهم وغايتهم العليا، وعلى توكيدها، وإلى المدى الذي لا يؤدي إلى المساس بشخصية الجماعة أو تفكيكها، وذلك ضمن إدراك واعٍ (عقلي) من كلا الطرفين بأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا أدرك كل طرف بأن غايته الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تأكدت وحدة هذه الثنائية بصورة كاملة وحقيقية. وأنه ينبغي تنظيم هذه الثنائية بدقة متناهية حفاظاً على استمرار وبقاء وجود طرفيها.

يتم ذلك بأن تلعب الجماعة الدور التحكيمي كقوة ضابطة ومنظمة وصانعة للعمارة (الحضارة المتوازنة) التي تثري وتعزز غاية الفرد في توكيد وجوده والتمتع بسعادته، فالعقل الجمعي أرقى في أي حال من الأحوال من العقل الفردي، وهذا يعني أنه عندما تنطلق الجماعة في عملية البناء لغايتها (الحضارة المتوازنة) فإن عليها أن لا تصادر على شخصيات الأفراد أو تعطلها، ولا على غاياتهم التي يصبون إليها، بل عليها أن تحفظ ذلك وتعمل على تعزيزه واحترام القواعد والقوانين الحقوقية التي تنظمه، بالقدر الذي يساند اندفاعها نحو غايتها الجمعية، وذلك ضمن عملية توازن مستديمة (عساف، 2012).

وهكذا تبدأ عملية التمايز بين النموذجين الليبرالي (L) بكل تطوراتها، والنموذج الياباني (J) (بصورته التقليدية التي ظلت سائدة حتى اواخر السبعينات من القرن الماضي)، وبين النموذج الإسلامي (I)، حيث كما يلاحظ فإن شخصية الفرد وغاياته هي التي تمثل محور النموذج الليبرالي، وأن الجماعة في هذا النموذج لا تتشكل أو تبقى إلا بقدر ما تتوافق مع غايات الأفراد وبخاصة الأفراد الأقوياء المهيمنين على مصادر القوة الذين يفرضون حريتهم وقوتهم وهيمنتهم على الجماعة، ويستغلون غاياتها لمزيد من التعزيز لغاياتهم. وهذا ما يؤدي إلى عدم تماسك الوجود الجمعي في المجتمعات الليبرالية، وما يفسر ما تشهده من مظاهر الصراع والاضطراب والأزمات المتلاحقة. كما يفسر ما يعانيه الأفراد فيها من انحرافات واختلالات تهدد توازنهم العضوي والنفسي، والقدر الذي يمثل في تقديرنا أبرز العوامل التي تحول دون استمرار قدرة أي من الطرفين (المجتمع - الفرد) على تحقيق غاياتهم العليا ممثلة في ثنائية (الحضارة المتوازنة - السعادة) (Jacoby, 2005).

أما في النموذج الياباني؛ فإن شخصية الجماعة تغطي وإلى المدى الذي تكاد تلغي فيه شخصية الفرد، الأمر الذي يؤدي في المجتمع الياباني إلى حالات بروز الكبت والاضطهاد النفسي لدى الأفراد الذين لا تتيح لهم قوى الضبط الاجتماعي فرصة التعبير عن ذواتهم وغاياتهم الفردية، مما يخل بوحدة ثنائية (الجماعة - الفرد)، ويمثل عامل تهديد ينذر بتفسخ الوجود الجماعي بمجرد أن تضعف قوة الضبط الاجتماعية لسبب أو لآخر، وهذا ما أصبح يبرز بدرجة أو بأخرى منذ ثمانينات القرن العشرين (Jacoby,2005).

أما النموذج الاسلامي (I) فإنه يضمن توحيد هذه الثنائية، ويؤكد على استمرار تعزيز شخصية أطرافها الأساسية وغاياتهم ضمن شكل دقيق من التوازن الموضوعي وبدون أي استثناء.. وقد قدم منظومات القوانين التي تضمن تحقيق هذا التوحيد باستمرار. وقد تمثل هذا بوضوح في منظومة القواعد والقوانين والتراتب التنظيمية الخاصة بالظواهر الإنسانية ذات الطبيعة المدنية أو الحقوقية التي تتمحور حول الفرد وحقوقه المترتبة على علاقاته الفردية في داخل المجتمع، كظواهر الزواج والطلاق والميراث وغيرها، حيث تضمن القرآن الكريم تحديداً وتفصيلاً واضحاً ودقيقاً وشاملاً لها لتكون هذه القوانين هي الأساس في بناء التوحد الاجتماعي من هذه الزاوية. وتتجلى الحكمة الإلهية، وبالتالي عظمة المنهجية العقيدية هنا، في أن الله سبحانه وتعالى يعلم أن هذه الظواهر ليست ظواهر كونية وقابلة للبحث العلمي والمنهجي التجريبي القادر على التوصل إلى نتائج علمية وقطعية ومطلقة حولها، وأن الممكن الوحيد هو التعامل معها وفق المنهج العقلي التجريدي الذي يصبح بمجرد انفصاله عن المنهج التجريبي وهو يتعامل مع هذه الظواهر منهجاً قاصراً وعاجزاً، لأن العقل الإنساني لن يستطيع مهما بذل من جهد وطاقة أن يصل إلى مثل هذه النتائج. إنه يستطيع أن يبحث في هذه الظواهر وقد يصل إلى نتائج محددة إلا أنه لا يستطيع تقديم الدليل القاطع حولها لا تجريبياً ولا عقلياً. وقد أكد ذلك في الآية حيث تقول ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: 28].

وتشير الآية رقم (23) من نفس السورة إلى أن الناس من غير المؤمنين بحكمة الله وقوانينه يلجأون إلى الاجتهادات والظنون التي تتفق مع أهوائهم أو مع مصالحهم ولا تستند إلى أي قرينة علمية مؤكدة، ثم يعملون على تمجيدها والتهليل لها، واعتبارها قوانين حياة يتوارثونها، الأمر الذي يتعارض بدرجة أو بأخرى مع القوانين الإلهية، وبصورة تتعارض بالنتيجة مع مطلب التوحيد بين طرفي ثنائية (الجماعة - الفرد)، ثم مع غايات هذه الثنائية (الحضارة - السعادة)، وغالباً ما يتمثل ذلك في مظاهر الانفصام والتخلف والتفكك الذي تشهده هذه المجتمعات.⁽⁸⁾

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى النَّفْسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ (23) النجم وفي الآية رقم (5) من سورة الكهف ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبِرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

ونظراً لأهمية هذه الظواهر في تنظيم حياة الأفراد، وانعكاساتها المباشرة والهامة واليومية على الحياة الاجتماعية والحضارية العامة وعلى وحدة البناء الاجتماعي، فإنه قد تم تحديد قواعدها وقوانينها وترتيبها من قبل الله سبحانه باعتباره خالق البشر، وهو الأعلّم بما ينبغي عليهم العمل به وإقامة علاقاتهم على أساسه، وذلك ضماناً لتوحيدهم حول ذلك، وضماناً لتحقيق ثنائية (الحضارة-السعادة) التي تمثل الغايات الدنيوية التي يشدونها.

كما اتضح في تحديد المنظومة القيمية (أي القوانين) التي ينبغي أن تخضع لها جميع العلاقات الإنسانية الأخرى التي تتمحور حول الجماعة وغاياتها، سواء كانت علاقات ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية أو إدارية أو اقتصادية، وتكون أساس توحيد الجماعة وضماناتها لتحقيق غاياتها، حيث كما يلاحظ فإن الله سبحانه وتعالى لم يقدم في هذا المجال أية قواعد أو قوانين تفصيلية محددة، بالمعنى السائد بين العلماء والباحثين العلمانيين، ولم يفصل لنا أية تراتيب تنظيمية لتنظيم العلاقات الإنسانية في هذه المجالات، وهنا تتجلى عظمة الحكمة الإلهية التي تتمثل فيما يلي: (عساف، 2012).

أولاً: إن الظواهر الإنسانية العامة المتحورة حول الجماعة لا تتميز بالثبات، وتختلف في أبعادها ومعانيها وضرورتها باختلاف ظروف الزمان والمكان، وأن الخوض في أي تفاصيل أو تراتيب تنظيمية حولها سوف يجعل النصوص محددة بحقبة زمنية معينة مما قد يفقدها مصداقيتها واطلاقيتها، وهذا ما تتنزه عنه رسالة الله في الخلق، وهي الرسالة الصادقة والمطلقة.

ثانياً: إن تشكل هذه الظواهر في صورة منظومات من العلاقات الإنسانية غير المادية أو غير الملموسة يفرض أن يتم بناؤها وفق قواعد وقوانين مختلفة عن القواعد والقوانين التي تحكم الظواهر المادية أو الملموسة وعلاقاتها، ولا بد أن تكون هذه القواعد والقوانين من نفس جنس ظواهرها التي تشتق منها، وأن تكون قادرة على الوصول بها إلى غاياتها. وقد أبرزنا فيما سبق حقيقة أن العلاقات الإنسانية هي ذات طبيعة قيمية، وأن قواعدها وقوانينها لا بد أن تكون ذات طبيعة قيمية أيضاً، وأن غاية المعرفة العلمية تتمثل في القدرة على تحديد القيمة الجوهرية أو القيمة العليا (القانون الأعلى) التي تلتف حولها هذه العلاقات وتحتكم إليها، وتحديد منظومة القيم (منظومة القوانين) التي تدور حولها، وترتبط بها، وتتكامل معها.

ثالثاً: إن هذه القيم غير قابلة للبحث العلمي المنهجي القادر على الوصول إلى نتائج قطعية ومطلقة حولها، ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى قد حرص على تحديدها بصورة واضحة ومحددة وعدم ترك الإنسان تأثراً حولها، وذلك تكريماً للإنسان، وضمانة لتوفير الاستحقاقات المقترنة بوظيفته الاستخلافية، وللحيلولة دون أي خلافات أو صراعات حولها⁽⁹⁾، وتحقيقاً لغاياته في بناء وتوحيد ثنائية (الحضارة-السعادة) .

لقد أكد جميع الأنبياء والرسل على القيمة الجوهرية العليا التي تمثل القانون الإنساني الأعلى الذي ينبغي أن يحكم النظام الإنساني برمته ويحتكم إليه في كل حركته، مهما كان حجم الجماعة الإنسانية أو نوعها، وذلك كضمانة أساسية لتوحد هذا النظام ولضمان بقائه وارتقاؤه. وتتمثل هذه القيمة في قيمة العدالة، وقد جاء القرآن الكريم موضحاً ذلك بصورة ناصعة ومحددة، حيث تنص الآية الكريمة رقم (58) من سورة (النساء) على ذلك بالقول ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ كما تضمنت آيات عديدة أخرى ما يشير إلى هذه القيمة وتوكيدها في حياة الناس وعلاقاتهم على اختلاف مستوياتها ومجالاتها، ومن أبرز ما يمكن ذكره في هذا المجال: الآية رقم (135) من سورة (النساء) حيث تقول ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ والآية رقم (8) من سورة المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، وكذلك الآية (42) من سورة المائدة ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ، والآية الكريمة رقم (29) من سورة الأعراف ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ ، والآية الكريمة (85) من سورة الأعراف ﴿ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، والآية الكريمة (181) من سورة الأعراف ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ ، والآية الكريمة (15) من سورة الشورى ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، والآية (90) من سورة النحل ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ والآيات (181-183) من سورة الشعراء ﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴾ (181) ﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ (182) ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُمْسِدِينَ ﴾ (183)، والآية (26) من سورة (ص) ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ، والآية رقم (152) من سورة الأنعام ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نَكِلُكُمْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ .

3- منظومة القيم الاسلامية في الإدارة:

وهي القيم التي ينبغي أن تحكم العلاقات داخل منظمات الأعمال المختلفة، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو مجالها، على أن تكون قيماً ذات طبيعة توحيدية تضمن توحيد جميع الطاقات داخل المنظمة من أجل تحقيق الغايات التي تسعى إلى تحقيقها، وحتى تكون قادرة على ذلك فإنه لا بد أن يتم اشتقاقها من قيمة الفعالية التي تمثل القيمة الإدارية العليا في منظمات الأعمال، بحيث تتوافق معها، وتكون قيمة العدالة بمثابة قاعدتها المعيارية والضمانة الأساسية لتوثيقها.

ليس ثمة شك أن النموذج الليبرالي قد ركّز على قيمة المنافسة أو الصراع باعتبارها القيمة الجوهرية التي تحكم علاقات العمل في المنظمات المختلفة، وذلك توافقاً وانسجاماً مع قيمة الحرية التي تعتبر القيمة العليا في فلسفة هذا النموذج، ومدخلاً أساسياً لتحقيق "الإبداع" من وجهة نظر الليبراليين، وتم التعبير عن هذه القيم في الحياة الإدارية بقيمة الكفاية وقيمة الكفاءة كما تم توضيحهما سابقاً.

كما أن النموذج الياباني، والفكر الإداري الجديد (فكر الجودة الشاملة أو فكر التفوق الإداري... الخ)، قد ركّز على أهمية العمل الجماعي وروح الفريق ومحورها حول قيمة أساسية هي قيمة التعاون، واعتبر أن توفير هذه القيمة يمثل الأساس الذي يوحد الأهداف، ويضمن تحقيق شروط ومقومات التطوير المستمر والإبداع في المنظمات، وتم ترجمة ذلك وتكثيفه في قيمة الفعالية بالملصومون الموضوعي الذي تحدد سابقاً (ثاروا، 1995).

والحقيقة أن النظرية الاسلامية (I) تركز على هذه القيمة، وتمحور جميع علاقات العمل حولها، باعتبارها القيمة الجوهرية على هذا المستوى، إلا أنها لا تقيم هذه القيمة على قاعدة العمل الجماعي، ولا على أساس المساواة الاجتماعية في العمل كما فعل اليابانيون وغيرهم، بل تمحورها حول قيمة العدالة التي تضمن تحقيق هذه القيمة (التعاون)، وتقييمها على أساس التوحد بين ثنائية (العمل الجماعي - العمل الفردي)، وبالتالي ثنائية (روح المنظمة - روح الفرد) التي تترابط مع ثنائية (غاية المنظمة - غاية الفرد)، وتؤدي إلى تحقيقها وصولاً إلى ثنائية (الحضارة - السعادة). وفي هذا ما يمثل ضمانة أكيدة ومستمرة لتحقيق الفعالية المأمولة.

تؤكد تعاليم العقائد السماوية على قيمة التعاون بوضوح، وقد أبرزت الآيات القرآنية هذا الوضع في أكثر من موقع، وقد تم التمييز بين التعاون الإيجابي الذي يتم بين المؤمنين نتيجة التزامهم بالقيم التوحيدية بجميع مستوياتها، والذي يصب في الغايات النهائية للجماعات أو المنظمات والأفراد، وبين التعاون السلبي الذي قد يقوده غير المؤمنين، وربما الأشرار، بما يتعارض مع هذه الغايات العليا، وتؤدي إلى إلحاق الدمار والخراب في مقومات الحضارة الإنسانية والسعادة الفردية. وتنص الآية رقم (2) من سورة (المائدة) على ذلك بوضوح حيث تقول ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ويبدو هذا التركيز جلياً عندما نلاحظ بالمتابعة المتبصرة لمختلف النصوص القرآنية، ولما تؤكد الأحاديث النبوية الشريفة، أنه لا يوجد هنالك أي دعوة للمنافسة أو ما في حكمها في إطار الجماعة المسلمة إلا في مواقع محدودة، وهي المواقع التي تحصر المنافسة في أعمال الخير المتصلة بالجانب الإيماني البحت وحسب، حيث تشير الآيات (17-25) من سورة المطففين إلى جزاء المؤمنين في الآخرة وعلو مكانتهم لينتهي في الآية (26) إلى القول ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ كما يتأكد ذلك في الآية (61) من سورة المؤمنون.

حيث تشير إلى هؤلاء المؤمنين وميدان تسابقهم ومنافستهم بالقول ﴿أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ وكذلك الآية (32) من سورة فاطر ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾.

وهنا فإن المنافسة لا تؤدي إلى أي شكل من أشكال التهديد لوحدة الوجود الجمعي، لأنه بمقدور أي فرد أن يمارس الأعمال الإيمانية التي يريدها دونما أية ضغائن أو أحساد أو أحقاد أو غير ذلك مما يشوب علاقات الناس الحياتية، الأمر الذي يجعل المنافسة أو الصراع بين أفراد الجماعة، أو بين الجماعات الفرعية وبعضها في داخل المجتمع المؤمن، ضمن أي علاقة من العلاقات الدنيوية في حكم المحرمات. فالأمر الإلهي يدعو إلى ضرورة التوحيد على قاعدة الإيمان، وعدم الخروج على ذلك أبداً، ويبدو ذلك واضحاً في الآية رقم (103) من سورة آل عمران ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وكذلك الآية رقم (46) من سورة الأنفال حيث تقول ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾.

وكذلك الآية (105) من سورة آل عمران ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، وذلك على عكس علاقة أفراد الجماعة أو الجماعات الفرعية داخل المجتمع، أو المجتمع برمته ، مع الأفراد والجماعات والمجتمعات غير المؤمنة "الكافرة" ، حيث ينبغي أن يوجه المؤمنون كل طاقاتهم التنافسية والصراعية الكامنة لديهم ليتنافسوا أو يتصارعوا مع غير المؤمنين، ويتفوقوا عليهم عسى ان يتمكنوا من ردهم إلى طريق الهداية الإلهية، وهذا ما تؤكده الآية (26) من سورة الفتح ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾. ولعل هذه القاعدة في إدارة عملية المنافسة هي التي أضفت على النموذج الياباني أهم خصوصية أدت إلى تعميق قيم التعاون فيه وتحريم المنافسة، وإلى بناء الطاقة أو القوة التجميعية التي مكنت اليابان من قطع أشواط التقدم بسرعة، ومن تحقيق التفوق في مجال المنافسة العالمية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النموذج الألماني الذي يعمل وفق هذه الفلسفة إلى حد كبير. ولما كانت هذه القاعدة بارزة في العقيدة الإسلامية منذ قرون طويلة فإن المؤمنين أولى من غيرهم بها (يابانيين أو غير يابانيين)، وبتجسيدها في نظام حياتهم (ثاروا، 1995).

وهكذا فإن العقيدة الإسلامية لا تجعل من المنافسة في هذا المجال قيمة من قيم العمل داخل المنظمات المختلفة، بقدر ما هي قيمة من قيم علاقات عمل الفرد المتصل بأعمال الإيمان التي تحكم علاقات الإنسان بالله سبحانه وتعالى فقط، وبذلك فإنها لا تبرز كتعبير عن تعارضات أو خلافات أو صراعات داخل الجماعة لأن هذا يتناقض مع القيم التوحيدية التي تهدف إلى تجميع جميع الجهود والطاقات التي تملكها الجماعة وتوجيهها في اتجاه الغايات العليا لها، وإنه لا يتم قبول المنافسة في إطار العقيدة والعلاقات العقيدية إلا على هذا الأساس فحسب. تتصل بقيمة التعاون عدة قيم رئيسة تساندها وتعززها وهي (عساف، 2012)

1- قيمة الإلزام، والإلزام في العقيدة ليس إلزاماً إكراهياً لمصلحة الأقوياء في علاقتهم بالضعفاء أو لمصلحة فئة دون أخرى من الناس، بل إلزاماً تحدده وتقننه القوانين والقواعد العقيدية التي يفرضها الله سبحانه وتعالى لينظم حياة الناس، ويهديهم إلى غاياتهم الحقيقية، وأن مجرد الإيمان بالعقيدة والإقرار بقواعدها يؤدي تلقائياً إلى تعميق قوة إلزام هذه النصوص في النفس الإنسانية المؤمنة والانصياع الحر لأحكامها.

ولعلنا في هذا المجال ندعو إلى ضرورة مراعاة التمييز الدقيق بين قاعدة الإلزام التي قامت عليها النظريات التقليدية في الإدارة الليبرالية، وحكمت الممارسات الإدارية في الغرب لعشرات السنين، ولم تزل تعبر عن نفسها في كثير من الممارسات الإدارية حتى الان، وبين الإلزام النابع من العقيدة. فالإلزام هناك هو إلزام خارجي يفرضه أصحاب السلطة ويقوم على قاعدة التهيب والتخويف البشري بالدرجة الأساسية، ويطالب الأفراد العاملين بالانصياع لمنظومة القوانين والترتيبات المفروضة من قبل سلطة المنظمة والسلطة الإدارية فيها لخدمة أهداف هذه السلطة بالدرجة الأساسية.

أما الإلزام في العقيدة فإنه يقوم على قاعدة الإيمان وجوهرها ممثلاً في قيمة التقوى، ولا يكون لمصلحة أية أطراف أو أشخاص محددين، بل هو دعوة عامة وشاملة وذلك لخدمة المجتمع المسلم برمته أفراداً وجماعات. ولعل كل ما ورد في القرآن الكريم من أوامر ونواهي وقواعد وأحكام يتضمن الإلزام في ذاته لأنه منزل على الناس من الله سبحانه وتعالى، وأن الأخذ به لا يخدم مصالح افراد او فئات دون أخرى، بل يؤدي إلى توفير الضمانات الأساسية الأولى التي تضمن سعي جميع المؤمنين للتعاون من أجل تحقيق غاياتهم العليا في توكيد وتوحيد ثنائية (الحضارة - السعادة).

ولعل حكمة قيمة الإلزام في العقيدة أنها تؤدي إلى توفير الضمانة القوية للاستجابة إلى القواعد والقوانين العقيدية، لأنه لو تم ترك ذلك لحريات الأفراد لحصل خروج على هذه القواعد تحت ضغوط الإنفعالات الشخصية غير الواعية، وخسر الناس أهم ما يحقق لهم أهدافهم وغاياتهم العليا، لأن كثيراً من الناس لا يهتدي بالضرورة إلى هذه القوانين، ولا يستطيع التمييز الحقيقي بين ما هو خير وما هو شر له، فتدخل إرادة الله العاقلة الرحيمة بالناس فتضع لهم هذه القوانين، وتدعوهم إلى تطبيقها والعمل بها، وهكذا يتحقق القدر اللازم من الاستجابة الضرورية التي تؤدي إلى هذه الغايات. ولعل ما يعيشه كثير من الناس، وكثير من المجتمعات، من أزمات عدم توازن اجتماعي وحضاري، مردّه إلى العمل وفق قواعد وقوانين وضعية وغير متوافقة مع القواعد والقوانين العقيدية.

2- قيمة الرضى والقبول، وهي قيمة أرقى من الإلزام، وتعكس حالة علاقات أرقى من الحالة التي تترتب على علاقات الإلزام، وأهم ما يميزها أنها لا تنبع من النصوص القانونية أو التراتيب التنظيمية ذاتها، بل تنبع من داخل الذات الإنسانية بناء على اقتناع عقلي ونفسي بأهمية هذه النصوص والترتيبات، وبأنها تتوافق مع الغايات التي يسعى إليها الأفراد المعنيون، سواء كانت غايات عامة أو خاصة.

أدرك اليابانيون أهمية هذه القيمة وأكدوا على ضرورة تنميتها، واعتبروا أنها الأساس الرئيسي الذي يؤدي إلى تحقيق قيمة التعاون. بل إن القبول بالجماعة وغاياتها يمثل في تقديرنا أرقى وأهم مؤشرات رضى الأفراد وقبولهم للانخراط في علاقات عضوية ووظيفية في إطار هذه الجماعة، مثلما يمثل مؤشراً واضحاً على حالة التوحد بين ثنائية (غاية الجماعة - غاية الأفراد). وكلما كانت الغايات والأهداف المنشودة من الجماعة أو الأفراد ذات سمة توحيدية كلما كانت متوافقة مع ثنائية (الحضارة - السعادة)، وكلما كانت هذه الغايات واضحة ومدركة لدى جميع الأطراف المعنيين كلما كان القبول بها وبالقوانين والترتيبات المتصلة بها عالياً وكلما كان التعاون شاملاً وأكيداً. (Jacoby, 2005)

كذلك فإن الفكر الإداري الليبرالي وبخاصة منذ بروز مدرسة العلاقات الإنسانية وحتى الآن، قد تحدث عن هذه القيمة، وأكد على أهميتها بصورة ملموسة، وقد مثلت الدراسات التي بحثت موضوع الرضى والرضى الوظيفي مساحات كبيرة في الدراسات الإدارية التي أجريت في الغرب بعامة، وفي الولايات المتحدة بخاصة، ولكن المشكلة المستمرة في تقديرنا، والتي تقف دون حل أمام الباحثين والمديرين في الغرب، تتمثل في كيفية بناء الرضى لدى العاملين بصورة مستمرة، وجعله وسيلة من الوسائل الأساسية التي تحقق أهداف حملة الأسهم والملوك المتمثلة في تعظيم الأرباح (Ghoshal,2005) (ثارو، 1995).

تؤكد العقيدة الإسلامية على أهمية القبول بالقواعد والقوانين والترتيبات التنظيمية المؤدية لها قبولاً عقلياً ونفسياً (قبول الرضى)، فالتمييز بين الإيمان المرتكز على العقل واستدلالاته يكون أعمق وأسمى من الإيمان المرتكز على التوجيهات الموروثة، أو على التلقين والانصياع الأعمى أو قبول الإذعان، بل إن الحقيقة المؤكدة في إطار هذه العقيدة تقول بأنه كلما أنعم الإنسان نظره وعقله بتبصر وتدبر منهجي في حقائق هذا الكون ونظمه، كلما كان أكثر إيماناً و يقيناً وقبولاً لمضامين العقيدة والسلطة التي تمثلها. بل إن القبول والإلزام في إطار العقيدة لا يتباعدان عن بعضهما مثلما هو الحال في إطار المنظمات التي تدار على أسس وضعية، لأنهما ينبثقان عن قاعدة واحدة هي قاعدة الإيمان بصحة القوانين والقواعد التي تضمنتها العقيدة، وبأهميتها لحياة الإنسان وسعادته. (عساف، 2012). صحيح أنها مفروضة على المؤمنين فرضاً يدعو إلى الإلزام حيث جاءت في صيغ أمره، وتؤكد على أن العمل بها هو دليل اهتداء الإنسان للحقيقة، فتقول الآية (18) من سورة الجاثية ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وتتضمن الآية (37) من سورة الرعد التهديد لمن لا ينصاع لأوامر الله وقوانينه بالقول ﴿وَلَنِّ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾، إلا أن الفرض هنا هو فرض من الله الذي خلق كل شيء، وهو الأعلم بمن خلق وبكل قوانينه وقواعده، وتعتمد درجة الاستجابة له على طبيعة العلاقة الإيمانية التي تربط الإنسان بالله سبحانه وتعالى. وبرغم ذلك فإن التخيير فيها تخيير واسع، ولكنه تخيير مصحوب بالبيان الواضح الذي يقول بأن أي اختيار لأي طريق أو منهج غير الذي يصل إليه طريق الإيمان ومنهجه سيكون هو منهج الشر الذي سيلحق الأذى والوبال بصاحبه وبالتالي بالمجتمع الذي هو عضو فيه.

تقول الآية رقم (3) من سورة (الإنسان) ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ أي طريق الخير ومنهجه ونتائجه وطريق الشر ومنهجه ونتائجه ﴿إِمَّا شَاكِرًا﴾ (إذا ما اختار الطريق الأول لأنه سوف يكتشف إيجابياته وانعكاساته على سعادته فيشكر الله على ذلك)، ﴿وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (أي رافضاً لنعم الله عليه باختياره الطريق الثاني).. وفي تأكيد الاختيار أيضاً تقول الآية (55) من سورة (الكهف) ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ كما توضح الآية رقم (50) من سورة (القصص)

سوء الاختيار النابع من الاحتكام للهوى والمزاج الشخصي وعدم القبول لما أنزله الله من قواعد وأحكام بالقول ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ وتبرز الآية رقم (16) من البقرة نتائج الاختيار بالقول ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتُ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ وتقول الآية (38) من نفس السورة ﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ والآية رقم (108) من سورة يونس ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ والآية رقم (41) من سورة الزمر ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ والآية رقم (15) من سورة الإسراء ﴿مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾.

وتشير الآية (81) من سورة النمل إلى أهمية الإيمان حتى يتحدد اختيار الإنسان بصورة صحيحة فتقول ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعْ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وتقول الآيات الأخيرة من سورة الزلزلة مؤكدة بوضوح على أن كل فرد سوف يحصد نتيجة اختياره بالقول: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ولعل أوضح تعبير عن قيمة الرضى والقبول ما جاء في صورة مباشرة في الآية (59) من سورة التوبة حيث تقول ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾.

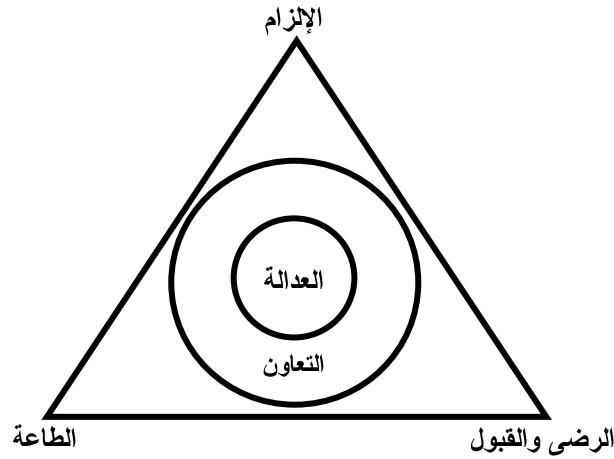
3- قيمة الطاعة، وهي أكثر القيم السابقة (الإلزام والقبول) وضوحاً في العقائد السماوية، وأنه ينظر إليها على أنها القيمة التوحيدية لثنائية (الإلزام -القبول)، وبالتالي ثنائية (السلطة - الجماعة)، وثنائية (الجماعة - الفرد)، لأنها من ناحية أولى تستوجب الانصياع للحكم النهائي الذي تصدره سلطة الجماعة، كما أنها من ناحية أخرى تفترض القبول بذلك والعمل على تطبيقه بكل جدية وتفان. ولعل أهم ما يميز قيمة الطاعة أنها تفترض أن يكون الأمر المطلوب طاعته قد تم وفق حكم الله وقوانينه، وأي أمر لا ينسجم مع ذلك هو أمر في معصية، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

تشير الآية (24) من سورة الإنسان ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (أي التزم به مهما واجهت من ضغوط وعنت أصحاب السلطة الفاسدين)، كما تقول الآية رقم (34) من سورة المؤمنون ﴿وَلَكِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾ (أي إذا استجابتم لأوامر يصدرونها لا تستند إلى حكم الله). وتنص الآية رقم (28) من سورة الكهف بشكل حاسم على ضرورة عدم الطاعة لغير الحكم بما جاءت به العقائد أو لأي إنسان يعتمد في أوامره على ما تمليه أهواؤه فتقول ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾.

كما أن الطاعة تفترض الاستجابة والحماسة في التنفيذ، كما أنها تحض على المبادرة، بينما لا يفترض القبول ذلك، وقد يكفي في تطبيقاته بالعمل وفق ما هو مطلوب ومحدد وحسب، وقد لا يشترط الحماسة أو المبادرة أو ممارستها. وإن كان قد يؤدي الى ذلك.

تمثل الآيات القرآنية التالية أبرز النصوص العقيدية التي تتحدث عن الطاعة وتحض عليها وتنظمها. فتقول الآية (92) من سورة المائدة ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (أي اعملوا بما أمروكم به وانتهوا عما نهوكم عنه)، والآية رقم (51) من سورة النور ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (القواعد والقوانين التي يتضمنها القرآن الكريم والأحاديث النبوية) ﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ أي الذين سيفلحون في تحقيق غاياتهم في الدنيا (الحضارة- السعادة)، وغاياتهم العليا في الآخرة. وكذلك الآية (52) من نفس السورة ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾⁽¹⁰⁾ والفوز هنا كالفلاح، هو فوز بتحقيق ثنائية الغايات (الدنيا- العليا في الآخرة)، والآية (54) من نفس السورة ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ والهداية كما أشرنا تعني التوصل إلى القواعد والقوانين التي تحكم حياتهم الإنسانية. والآيات (150-152) من سورة الشعراء ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا (150) وَلَكُمْ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ (151)﴾ (الضالين المستغرقين في الهوى) الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَكُمْ يُصْلِحُونَ (152) ، وكذلك الآية (33) من سورة محمد ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَكُمْ تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (أي لا تفسدوها وتحرفوها عن غاياتها بالطاعة لغيرهما)، والآية (17) من سورة الفتح ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (تحقيق الغايات في الدنيا والآخرة) ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ وكذلك الآية (59) من سورة النساء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59)﴾ وهنا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (أصحاب السلطة طالما يحكمون بالعدل والإنصاف) ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ (أنتم وأصحاب السلطة) ﴿فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ أي ارجعوا لحكم القرآن والسنة النبوية. وتؤكد على ذلك الآية (65) من نفس السورة حيث تقول ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ (يعودوا لما جتتهم به من الأوامر والنواهي والقواعد المتعلقة بذلك) ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽¹¹⁾.

وإنه يمكن تمثيل منظومة قيم التعاون في النموذج التالي:



شكل رقم (2) حول منظومة قيم العمل

وأن التبصر في معطيات هذه المنظومة يسوقنا إلى مشتقة أو منظومة قيمية موازية، وتمثل أبرز وأهم ما يعبر عن قيمة التعاون ويعضدها ويؤدي إلى تحقيقها، وتتمثل هذه المنظومة فيما يلي: (عساف، 2012).

1- قيمة الانتظام، ترتبط هذه القيمة موضوعياً بصورة رئيسية بقيمة الإلزام، التي تفترض تطبيق القوانين والنظم والتعليمات والترتيبات التنظيمية التي تمثل في مجملها الأساس الرسمي المعبر عن كيانية المنظمة ووجودها وسلطتها، والإطار الرسمي الذي يحكم حركتها وعملياتها وهي تمارس نشاطاتها وتسعى للوصول إلى غاياتها.

أما عقيدياً فترتبط هذه القيمة بمنظومة القيم والقوانين والأوامر والنواهي العقيدية، وبالنظم والتعليمات... العملية المتوافقة معها أو المنبثقة عنها، وتجعل المؤمن مطالباً بتطبيقها والعمل على ضوئها. وهي ذات طبيعة إلزامية بالنسبة له، وذلك رغم طبيعتها التخيرية، حيث يترك المؤمن فعلياً أمام عملية اختيار إرادية للتعامل مع ذلك.

إن العقيدة تؤكد على استجابة طوعية لها خصوصيتها، حيث توضح للمؤمن خياراته والنتائج المتوقعة من كل خيار منها، مبرزة الخيار العقيدي على أنه الأفضل والأمثل الذي يضمن السير بالمؤمن نحو الغايات العليا، وكأن ذلك ترشيد له وهو يمارس اختياراته، ودعوة واضحة له أن يأخذ بالخيار العقيدي ويعمل على تطبيقه بإرادة ذاتية.

2- قيمة الالتزام، وهي ترتبط بقيمة القبول والطاعة وتعبّر عنهما، كما انها تتكامل مع قيمة الانتظام. إنها تتبع من العقل وتتجذر داخل النفس، وتمثل قوة دافعة وطاقة تحريكه تدفع في اتجاه الانخراط التام في الجماعة والعمل من أجل تحقيق غاياتها، ولعل أفضل تعبير عنها ما ورد في الآية رقم (256) من سورة البقرة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وكذلك في نص الآية رقم (26) من سورة الفتح ﴿وَالْزَمَهُمْ كَلِمَةَ﴾ (الإلزام) ﴿التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ (الالتزام)، والآية رقم (31) من سورة آل عمران ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾، والآية رقم (21) من سورة يوسف ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ والآية (39) ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾.

3 - قيمة الإتقان، وتتصل هذه القيمة بالقيم السابقة، ولكنها ترتبط بالدرجة الأساسية بقيمة الالتزام التي تنبثق عن النفس، كما تعبّر عن روح الجماعة، وتسعى إلى إنجاز مهمتها الأساسية ممثلة في تحقيق غاياتها بالجودة المتفوقة.

ينظر إلى الإتقان في القرآن على أنه تعبير عن العمل الحسن، ويبدو ذلك واضحاً في قول الله تعالى في الآية (7) من سورة السجدة ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ وفي الآية (64) من سورة غافر ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ ويتضح هذا الفهم تماماً في الآية (30) من سورة الكهف ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ أما في السنة النبوية فتتم الإشارة مباشرة إلى لفظ الإتقان وذلك وفق الحديث الشريف "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه". ومما ينبغي الانتباه إليه أنه لم يتم استخدام صيغة الأمر للوصول إلى العمل الحسن أو الإتقان، بل جاءت النصوص بصيغة التجب والحفز، وفي هذا تعبير عن عظمة الفهم لهذه القيمة، وأنها تنبثق من النفس، وأنه لا يمكن التعبير عنها إلا إذا أراد الأفراد المعنيون ذلك والتزموا ذاتياً به.

يتصل بهذه المنظومة منظومة قيمية أساسية وموازية وتتمثل في القيم التالية:

1- قيمة الولاء، والولاء تعبير عن نوع من العلاقة العمودية التي تفرضها ثنائية (السلطة - الأفراد) في داخل أي جماعة أو أسرة أو منظمة أو دولة، وتقوم وتتأكد على أساس أن تكون السلطة متميزة بخصائص معينة تكسبها هالة تجعلها قادرة على أن تكسب التأييد المطلق (الولاء) من قبل الأفراد.

ينبع الولاء بالدرجة الأولى من النفس، ويكون مصحوباً بشحنة انفعالية شديدة قد تجعل حكم النفس أكثر أثراً وأشد تأثيراً من حكم العقل، وإلى الحد الذي يؤدي إلى فهم الولاء باعتباره تعبيراً عن الطاعة أو الاستجابة العمياء، وبذلك يمكن أن يمثل الولاء أبرز الأسس التي تؤدي إلى بناء ما تسمى بمشروعية السلطة (Legitimacy).

لا تبرز قيمة الولاء بمعناها العام كقيمة توحيدية لثنائية (السلطة - الأفراد) بقدر ما هي قيمة توحيدية أحادية الجانب هدفها دفع الأفراد للتوحد مع السلطة بغض النظر عن مدى توحيد السلطة الحقيقي مع الأفراد. بل إن علاقة الولاء تبرز السلطة على أنها تتمتع بهالة عليا تتصل بخيالات الأفراد، وقد ترتبط بأعلى الشحنات الانفعالية المؤيدة لها والمدافعة عنها. وليس ثمة شك في أنه لا يمكن لسلطة أن تبني هذه الهالة وتحظى على هذه الحالة من القبول والتأييد إذا لم تكن قادرة على جذب الأفراد لها وإقناعهم بها بأي طريقة من الطرق، سواء كانت طرقاً تعتمد الحقيقة أو تعتمد التضليل (عساف، 2012).

يختلف الوضع فيما يخص موقف العقائد السماوية من الولاء، فالأصل في العقيدة أن يكون الولاء باستمرار، وأولاً وآخر، ولاء لله سبحانه وتعالى، ثم يمتد الولاء لله ليصل إلى الولاء لأولي الأمر (للسلطة) في أي جماعة، طالما أن هذه السلطة متمسكة بشريعة الله وتحكم بها، وتبرز على أنها تمثل حكم الله على الأرض.

ويتجسد الولاء عادة في صورة طاعة تامة لكل الأوامر والنواهي، ولكل السياسات والقرارات والترتيبات التي يتم الانتهاء إليها من قبل صاحب السلطة. أما إذا خرجت السلطة في أوامرها ونواهيها، أو في قراراتها وسياساتها وتراتبها، عما يتوافق مع أحكام الشريعة المحددة، فإنها لا تعود ممثلة لحكم الله، ووجب على الأفراد عدم موالاتها، بل وجب عليهم العمل على ردها إلى دين الله أو خلعها.

وكما يلاحظ فإن علاقة الولاء في حكم الشريعة الإسلامية (ما عدا علاقة الخلق بالخالق) تبرز كعلاقة توحيدية لأن الولاء هنا ليس ولاءً أعمى (مثلما يستفاد من المعنى العام للمفهوم) ولا يرتب طاعة عمياء، فتشير الآية الكريمة رقم (76) من سورة النحل إلى هذا في وصف عظيم ومحدد فتقول ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجَّهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ بل إنه ولاء وإع مرتبط ومقرون بشرط أو بعقد فاسخ (قابل للفسخ

والإلغاء)، ومفاده أن تلتقي السلطة والأفراد على قاعدة الولاء لله أولاً، فتكون سلطة عادلة لا تحكم إلا بالعدل، ليتوجب على الأفراد عندها أن يتوحدوا مع السلطة ويقدموا لها الولاء التام. وهكذا تكون العلاقات الولائية علاقات عمودية تتوازى مع خط السلطة التي تحكم المنظمات وتنظم عملياتها، وتتمحور حوله.

تم ذكر كلمة ولاء ومشتقاتها في مواضع كثيرة جداً في القرآن الكريم، أما استخداماتها ضمن مفهومنا في هذا السياق فقد تم في معظم الحالات بالتركيز على ضرورة أن يكون الولاء التام لله، فتقول الآية (107) من سورة البقرة ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، والآية (257) من نفس السورة ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ والآية (51) من سورة الأنعام ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ والآية (26) من سورة الكهف ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ وقد تكرر هذا المعنى في سور وآيات كثيرة.

أما من حيث الولاء في العلاقات الإنسانية فإن العقيدة تؤكد على ضرورة عدم قيام الإنسان المؤمن بموالة أي إنسان مهما كانت صفته وقوة العلاقة به إن لم يثبت إيمانه، وفي هذا ما يؤكد أهمية التوافق القيمي بين أطراف أي علاقة حتى تنتظم العلاقة بصورة فعالة، فتقول الآية (23) من سورة التوبة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، والآية (28) من سورة عمران ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾، والآية (71) من التوبة ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، والآية (55) من المائدة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ والآية (56) من سورة المائدة ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.

2- قيمة الانتماء؛ يختلف الانتماء عن الولاء في أنه لا يكون للسلطة مهما كان الأشخاص الذين يمثلونها، بل يكون للجماعات أو للمنظمات بغض النظر عن مسمياتها ومستوياتها. وتمتد جذور الانتماء إلى داخل الأفكار والأيدولوجيات والعقائد وتنبع منها، فكلما كانت الفكرة واضحة ومنظمة في صورة أيدولوجية أو عقيدة متكاملة ومتوافقة مع غايات الناس وسعادتهم كلما تعمق الإيمان بها، وكلما تعمق الانتماء إليها، وكلما تعمق الانتماء إلى المنظمة التي تعبر عنها، والولاء للسلطة التي تمثلها وتجسدها فعلاً. وكلما كانت الفكرة ذات طبيعة كفاحية أو عملية كلما أصبحت قيمة الانتماء قوة دافعة من أجل تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى إليها.

تمثل العقيدة الإسلامية آخر العقائد السماوية وخاتمها، وقد جاءت لتقر بكل العقائد السابقة، ولتؤكد صحة هذه العقائد وحقيقتها، وتحتويها، وتعمل على الوصول بها إلى حالة التكامل النهائي، ولتبرز بوضوح الصفة العملية لهذه العقيدة لتكون هي المنظومة العليا التي تنظم للناس أفراداً وجماعات حياتهم بما يتوافق مع غاياتهم العليا متمثلة في ثنائية (الحضارة - السعادة)، ولتضع الإنسان، وهو ينظم ويمارس حياته الخاصة والعامة كعضو في أية جماعة أو منظمة كانت أمام خيار وحيد، إذا ما وعى مصلحته الحقيقية في الدنيا وفي الآخرة، وهو خيار الانتماء لهذه العقيدة، والعمل بها كوحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة. وأن تمثل له تعاليمها القاعدة التي ينطلق منها، ويرتكز عليها، والإطار والضابط الذي ينظم ويضبط ممارساته، والطاقة العليا التي تدفعه وتمكنه من الوصول إلى الغايات العليا.

تتضح أهمية الانتماء في مواقع عديدة في القرآن الكريم، وإن كان ذلك عبر إشارات تحتاج إلى قدر من التبصر الدقيق، فمثلاً نجد أن الآية (68) من سورة المائدة تناجي أهل الكتاب من اليهود والمسيحيين، وتدعوهم إلى الانتماء الحقيقي لعقيدتهم إن أرادوا حقاً أن يكونوا كذلك فتقول ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (أي أنتم لا شيء من حيث الانتماء العقيدي) ﴿حَتَّى تُقِيمُوا﴾ (تلتزموا وتطبقوا) ﴿التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ والله يعلم أنهم إن عملوا بذلك فعلاً سينتهوا أن يكونوا مسلمين، لأن هذه الكتب في أصلها وحقيقتها تدعو الناس إلى الالتحاق بدعوة الإسلام التي سيأتي بها رسول آخر اسمه محمد.

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (135)﴾ وايضاً ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (136)﴾ (الآية 135 و136 من سورة البقرة). وإن من أبرز الدعوات للناس لينتموا إلى الإسلام ما جاء في الآية (208) من سورة البقرة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.

3- قيمة التجنيد، وتتصل اتصالاً وثيقاً بالقيم السابقة وتنبثق عنها، وتعني أن يصبح الإنسان في حياته واعياً لضرورة توحده في إطار الجماعة توحداً تفاعلياً وإيجابياً يحكمه الانتماء التام لعقيدة الجماعة، والولاء التام لسلطانها التي تمثل هذه العقيدة، وبالقدر الذي يجعله مجنداً تماماً للعمل من أجلها وتحقيق غاياتها، بكل ما يفرضه هذا التجنيد من إحساس بضرورة الانتظام والالتزام والإتقان، مع الإحساس بضرورة بذل كل ما لديه من طاقات كامنة في هذا الاتجاه. تشتق استخدامات هذا المفهوم من المعنى العسكري للكلمة حيث تمثل الجندية في الفقه العسكري تعبيراً عن أعلى حالات الانتماء والالتزام والانتظام والطاعة ... الخ، من القيم المشار إليها (عساف، 2012).

لقد تم استخدام مشتقات كلمة جند في مواقع عديدة في القرآن الكريم، وقد كان الاستخدام معبراً عن هذا المعنى إلى حد كبير، فتشير الآية (75) من سورة (يس) إلى ضرورة ارتباط الجندية بالانتماء العقيدي حتى تؤتي نصرها، ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحَضَّرُونَ﴾ والآية (20) من سورة الملك ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرُّكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِنْ لَا فِي غُرُورٍ﴾ والآية (40) من سورة التوبة ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، والآية (39-40) من سورة القصص ﴿وَأَسْتَكْبَرُوا وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ (40) والآية (173) من سورة الصافات ﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (173).

يشق من هذه المنظومة منظومة قيمية أساسية أخرى تسمح بالوصول إلى هذه الحالة، وتعبر عنها، وتتمثل فيما يلي: (عساف، 2012).

أ- الاندماج والتكامل، وتتصل بالدرجة الأولى بقيمة الولاء والانتماء، وتصب مباشرة في قيمة التجنيد، وتعني أن يشعر الفرد بأنه جزء لا يتجزأ من الجماعة، وبأنه منخرط في عضويتها بصورة أساسية، مما يؤدي إلى تكاملها، فوجوده فيها ضروري وحتمي، ولا يجوز أن يقع خارجها، أو يمثل ما يشبه الورم في جسدها. كما أن على الجماعة أن تستقبل هذا الانخراط وتقبله مع حرصها المستمر على الاعتراف لكل فرد فيها بذاتيته وبغاياته، وتوفير كل الترتيبات التنظيمية التي تسانده في تحقيق ذلك، وتضمن استمراريته دون المساس بغايات الجماعة وبقائها وارتقائها.

ولعل أهم مقومات الاندماج أن يصبح كل عضو مستعداً لقبول الأعضاء الآخرين قبولاً راضياً، وضمن إدراك بضرورته لتحقيق التكامل الذي ينشده كل طرف، وإن أبرز المؤشرات على ذلك أن يحرص كل عضو في الجماعة على احترام ذوات الآخرين والاعتراف بمصالحهم وأهدافهم، ومساندتهم في تحقيقها، وحرصه على احترامهم لذاته، ومساندتهم في تحقيق أهدافه، دون المساس بالأهداف والغايات العليا للجماعة وشخصيتها الاعتبارية.

تؤكد العقيدة الإسلامية على ذلك بوضوح وتعتبره من قواعد الإيمان الأساسية، فيقول الله تعالى في الآية رقم (03) من سورة (آل عمران) ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (ما وفره لكم من الهدى) ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾، وتدعو آيات عديدة إلى ما يفيد الاندماج والتكامل في داخل الجماعة المسلمة أو المجتمع المسلم، فتقول الآية (92) من سورة الأنبياء ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ والآية (52) من سورة المؤمنون ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ والآية (4) من سورة الصف ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾.

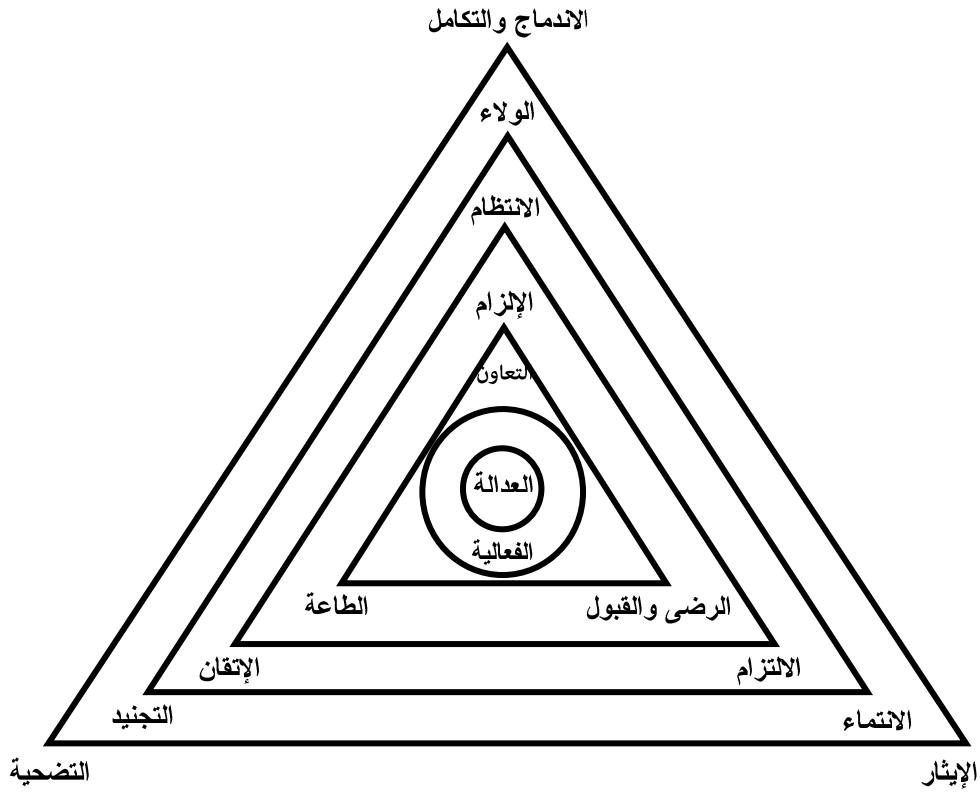
ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، فتصبح هذه القيمة هي من أبرز الأسس التي تحفظ وحدة الجماعة وتكاملها. وكذلك الحديث الشريف (المؤمنون في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) أو كما قال (صلى الله عليه وسلم).

ب- الإيثار، ويمثل مرحلة تالية على الاندماج، وتحتل مرتبة أسمى منها، وترتبط بوضوح مع قيمة الانتماء، حيث يتعدى الأمر هنا مطلب أن يحرص العضو في الجماعة على تأكيد مصالح وغايات الآخرين كما يحرص على مصلحته، فيعمل على مطلب آخر وهو تقديم مصالحهم ويرجحها فوق مصلحته، وذلك تقرباً إلى الله، وتعبيراً عن عمق الانتماء والتوحد والاندماج مع الآخرين. تشير الآية رقم (9) من سورة (الحشر) إلى هذه الوضعية فيقول ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ (بخله) فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

ج- التضحية، وتمثل أعلى مراتب الإيثار، وأعلى حالات التعبير عنه وعن الاندماج في الآخر، ترتبط بقيمة التجنيد كما تمثل أسمى روح يعبر عنها العضو في علاقته بالجماعة، وهي ما تسمى بروح الجندية، حيث يصبح الجندي مستعداً للتضحية بأعلى شيء بما فيها ذاته من أجل توكيد ذات الآخر وحمايتها ودعمها، ولعلنا نؤكد بأن نمو هذه القيمة وتجذرها يمثل تعبيراً فعلياً عن توحيد ثالوث (الولاء - الانتماء - التجنيد) بأعلى أبعاده ومرامييه.

برزت هذه القيمة واضحة في إطار العقيدة الإسلامية، وفي الميراث الإسلامي، وبخاصة في المواقع التي تتعلق بالجهاد وتحض عليه، وقد وردت إشارات عديدة حول هذا الأمر ولعل أبرزها ما نصت عليه الآية رقم (20) من سورة (التوبة) بالقول ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ والآية (41) من نفس السورة ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، والآية (95) من سورة النساء ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. وتبدو واضحة تماماً في نص الآية رقم (74) من سورة (النساء) ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

حيث كما يبدو من مفاد الآية أن أعظم من يجاهد ويقاقل في سبيل الله هو من لديه استعداد للتضحية. وإنه يمكن تمثيل منظومة القيم الكلية في منظمات الأعمال المتفوقة في النموذج الآتي:



نموذج رقم (3) منظومة فلسفة الإدارة الإسلامية

المراجع باللغة العربية:

- 1- انجيل، ر. مارتينيز، لورينتي واخرون (1998) إدارة الجودة الشاملة: جذور المصطلح وتطوره، ترجمة جامعة الشارقة، مجلة ادارة الجودة الشاملة العدد 5، مجلد1، 813-871، مطبوعات جامعة (MCB)
- 2- ثارو، ليستر، (1995)، الصراع على القمة، مترجم: أحمد بليغ (سلسلة عالم المعرفة، عدد 204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت).
- 3- جورج، ستيفان وويبرز كيرتش، آرنولد، (1998)، إدارة الجودة الشاملة: الاستراتيجيات والآليات المجربة في أكثر الشركات الناجحة اليوم، مترجم: حسين حسنين (دار البشير، عمان).
- 4- الخولي، يمني، (2000) فلسفة العلم في القرن العشرين (سلسلة عالم المعرفة، عدد 264، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت).
- 5- دراكر، بيتر ف.، (1995)، الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها، ترجمة: صليب بطرس، (الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995، القاهرة).
- 6- دونكان، و. جاك، (1991)، افكار عظيمة في الإدارة، مترجم: محمد الحديدي (الدار الدولية للنشر، القاهرة).
- 7- رايشاور، ادوين، اليابانيون، (1989)، مترجم: ليلى الجبالي (سلسلة عالم المعرفة، عدد 136، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت).
- 8- رايشنباخ، هانز، نشأة الفلسفة العلمية، (1968)، مترجم: فؤاد زكريا، (دار الكتاب العربي، 1968، القاهرة).
- 9- ربيع، حامد، نظرية القيم السياسية، (1975) مذكرات جامعية منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة).
- 10- ربيع، حامد، النظرية العقيدية (1973)، مذكرات جامعية منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة).
- 11- رسل، برتراند، حكمة الغرب، (1983)، مترجم: فؤاد زكريا (سلسلة عالم المعرفة، عدد 62، عدد 72، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت).

- 12- سميث، باتريك، (2001)، اليابان، رؤية جديدة، مترجم: سعد زهران (سلسلة عالم المعرفة، عدد 268، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت).
- 13- عساف، عبد المعطي، (2012)، النظرية الإسلامية العلمية في الإدارة، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان)
- 14- كلود، س. جورج، (بلا تاريخ)، تاريخ الفكر الإداري، مترجم: احمد حمودة (مكتبة الوعي العربي، القاهرة)
- 15- مور، ويليام ل. ومور، هريت، (1991)، حلقات الجودة، مترجم: زين العابدين الحفظين، (معهد الإدارة العامة، الرياض).
- 16- ووترمان الابن، روبرت، (1999)، براعة الإدارة في الشركات الأمريكية، مترجم: علي عبد المنعم عبد القوي (الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة)

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 17- Crosby, P.B, (1979) **Quality is free: The Art of Making Quality Certain**. (McGraw-Hill, New York).
- 18- Daniel Bell, (1960) **The End of Ideology on The Political Exhaustion of Political Ideas in The Fifties** (New York, Free Press).
- 19- Deming, W.E, (1986) **Out of the Crisis** (Massachusetts institute of Technology, Cambridge).
- 20- Donald Clark Hodges, (1967) **The End of Ideology**, American Journal of Economics and Sociology, 26 vol. 1967)
- 21- Eagleton, Terry (1994) **Ideology**. New York: Longman.
- 22- Faure, Lesley, Munro and Faure, Malcolm Munro, (1992) **Implementing Total Quality Management**, (Longman Group UK Limited).
- 23- Felix Nigro & Lloyd Nigro, (1977) **Modern Public Administration** (Harper Row Publishers, ed.4, New York).

- 24- Folger, Robert and Cropanzano, Russell (1998) **Organizational Justice and Human Resource Management**. Thousand Oaks, CA: Sage.
- 25- Fokayama (1989) **The End of History**, National Interest Journal, Summer. Ghoshal, Sumantra (2005) "Bad Management Theories are Destroying Good Management Practices," **Academy of Management Learning and Education**, 4(1): 75-91.
- 26- Ghoshal, Sumantra (2005) "Bad Management Theories are Destroying Good Management Practices," **Academy of Management Learning and Education**, 4(1): 75-91.
- 27- Goethch David, Stanley Davis (1979) **Introduction to Total Quality Management for Production, Processing and Services**, 2nd ed., (Prentice hall).
- 28- Grundestein, N.D. (1981) **The Managerial Kant**, (Cleveland: Weatherhead School of Management, Case Western Reserve University).
- 29- Hyman, Richard (2006) "Marxist Thought and the Analysis of Work," in Marek Korczynski, Randy Hodson, and Paul Edwards (eds.), **Social Theory at Work**. Oxford: Oxford University Press. pp. 26-55.
- 30- Jacoby, Sanford M. (2005) **The Embedded Corporation: Corporate Governance and Employment Relations in Japan and the United States**. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- 31- Juran, J.M., and Others (1979) **Quality Control Hand book**, (McGraw-Hill, New York). Muirhead, Russell (2004) **Just Work**. Cambridge: Harvard University Press.
- 32- Kaufman, Bruce E. (2005) "The Social Welfare Objectives and Ethical Principles of Industrial Relations," in John W. Budd and James G. Scoville (eds.), **The Ethics of Human Resources and Industrial Relations**. Champaign, IL: Labor and Employment Relations Association. pp. 23-59.

- 33- Marek Korczynski, Randy Hodson, and Paul Edwards (eds.), **Social Theory at Work**. Oxford: Oxford University Press. pp. 424-63.
- 34- Peccoud, Dominique (ed.) (2004) **Philosophical and Spiritual Perspectives on Decent Work**. Geneva: International Labour Office.
- 35- Rosenhover Donald and Kuhun Harold (1996), **Total Quality Management and the Public Sector**, (P.A.O.).
- 36- Shin, Ichi, Takezawa and Arthur, M. Whitehill, (1984) **Work Ways**, Japan and America, (The Japanese Institute of Labour).
- 37- Ulrich, Dave and Brockbank, Wayne (2005) **The HR Value Proposition**. Boston: Harvard Business School.
- 38- Varian, Hal. R (1985) **Microeconomic Analysis**. 2nd ed. New York: W.W. Norton and Company.
- 39- Watson ,Jr. Thomas. (1963) **A Business and its Beliefs** ,(New York, McGraw Hill Co.)
- 40- White, Leonard D. (1967), **Introduction to The Study of Public Administration**, 10th Print, (New York, The Macmillan Press).
- 41- Wachter, Michael L. (2004) "Theories of the Employment Relationship: Choosing Between Norms and Contracts," in Bruce E. Kaufman (ed.), **Theoretical Perspectives on Work and the Employment Relationship**. Champaign, IL: Industrial Relations Research Association. pp.163-193.

(1) لا نستطيع أن نعتبر الإلكترون أو البروتون أو النيوترون أو أي شيء مما هو أصغر منها كالجزيئات أو أي مسميات أخرى يمكن التوصل إليها" هو الحقيقة الجوهرية أو وحدة البناء، لأن كلاً منها لا يمثل وحدة كلية كالذرة، وأن تحليل أي عنصر تحليلًا كاملاً سيؤدي في النهاية إلى تحويله إلى ذرات باعتبارها الوحدات الكلية المتكاملة. فالعناصر تتكون من منظومة ذراتها ولا تتكون من منظومة إلكتروناتها أو بروتوناتها أو نيوتروناتها، كل على حدة. وهكذا بالنسبة للوحدات الجزئية في أي خلية حية نباتية أو حيوانية، فإنه لا يمكن اعتبار أي منها بمثابة الحقيقة الجوهرية أو وحدة بناء الكائن الحي المعني، لأن منظومة أي عنصر جزئي فيها لا يمكن أن تشكل الكائن الحي.

(2) لقد دفعت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي أصبحت تهز العالم الليبرالي التقليدي بخاصة، وبقيّة الدول الأخرى بعامة، منذ نهايات 2008 إلى تراجع فوكو ياما ومؤيدوه عن هذا الطرح، وإلى المطالبة بالعمل وفق النموذج الذي يوحد بين دور الدولة (القطاع العام) ودور المجتمع (القطاع الخاص) والذي لديه حلول اقتصادية وغيرها لمثل هذه الأزمات. وإننا إذ نؤكد على حتمية هذا التوحيد، فإننا نؤكد على حقيقة أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك بصورة شاملة ودائمة إلا إذا تمت إقامة النموذج الذي يتبنى منظومة القيم العليا. (Fukuyama, 2011).

(3) تدل الإشارة (L-2) على النموذج الليبرالي وفق المرحلة الثانية من تطوره، والتي بدأت تتشكل في الولايات المتحدة الأمريكية إثر أزمة الكساد العالمي الكبير، وأطلق عليها الليبرالية المعدلة.

(4) يخلط بعض الرواد والتابعين من الباحثين بين مفهوم كفاءة الأداء ومفهوم كفاءة الإنتاج، وذلك نتيجة عدم التمييز بين فلسفة "سلطة المنظمة" وفلسفة "الإدارة"، ونجد ذلك واضحاً في الفكر الإداري الغربي، حيث يلاحظ تركزه حول "فلسفة الكفاءة الإنتاجية" التي هي فلسفة سلطة المنظمة على الدوام، وظلت تعتبر هذه الكفاءة بمثابة القيمة والغاية العليا التي تحكم فلسفتها الإدارية ضمن عملية خلط بين كفاءة الإنتاج، وكفاءة الأداء، وذلك رغم التباين الواضح بين فلسفة الإدارة في الفكر الكلاسيكي التي بينا أنها "فلسفة الكفاية"، وفلسفة الإدارة في الفكر الإداري السلوكي (الفكر الحديث) (فلسفة الكفاءة). (بركوبكن جوزيف، 1998)

(5) نجد الباحثين والمفكرين يعرفونها بانها تحقيق الأهداف، وهذا اما يكون تحقيقا بغض النظر عن شروط الكم والكيف والتكلفة، فيكون هذا تعريف الإدارة بالاستثناء فقط، ويطلق عليه مصطلح (Activity)، اما إذا كانت الأهداف محددة فيكون تحقيقها اما كما هي محددة وهذا هو الكفاية، واما يكون أفضل مما هو محدد وهذا

كفاءة. وهناك من يعرفها بأنها عمل الشيء الصحيح بشكل صحيح، وهذا أيضا مرفوض لأنه غير محدد، ومع افتراض انه محدد فان عمل الشيء الصحيح بشكل صحيح يكون اما كما تم تحديده وهذا كفاية، او يكون أفضل مما تم تحديده وهذا كفاءة، وهناك من يعرفها بأنها تناسب المخرجات مع المدخلات، وهنا فانا نجد ان التناسب المتطابق هو كفاية، اما إذا زادت المخرجات عن المدخلات فهذا كفاءة.

(6) تجدر الإشارة إلى انه لا يمكن اعتبار التوحيد كقيمة انسانية، لان القيم تتشكل لتعبر عن علاقات الناس بعضهم مع بعض، اما التوحيد فهو تعبير عن علاقة الناس بالله سبحانه. ويكون التوحيد في هذه الحالة (1) توحيدا الوهيان يقر بالوهية الله سبحانه باعتباره الخالق والبارئ والمصور وفق قوانين الخلق الإعجازية (2) توحيدا ربوبيا فالله رب كل شيء وبيده كل قوانين التسيير والافناء (3) توحيد الحاكمية المطلقة لله فالله مالك يوم الدين واليه الحكم كله (4) توحيد الاسماء والصفات التي تعبر عن قدرة الله الكلية سبحانه.

(7) تبين الإشارة إلى أن الوجود الجماعي للحيوانات لا يعتبر وجوداً اجتماعياً ومحكوماً لعلاقات اجتماعية مثلما هي حياة البشر، بل إنه وجود في صورة "قطعان" والقطيع غير الجماعة حيث تخضع العلاقات الحيوانية إلى منظومة الغرائز المتوفرة لديها فحسب.

(8) لقد كانت ثورات الشباب التي اندلعت منذ أواسط الستينات من القرن المنصرم تعبيراً واضحاً على ما يتهدد المجتمعات الليبرالية من انفصامات بين حركة المجتمع (الحضارة) وحركة الأفراد (السعادة)، وقد جاءت الكتابات الفلسفية التي عملت على تشخيص الواقع الذي يساند هذه الثورات واضحة وكاشفة عن الانفصام الحقيقي، فقد تحدث "هيربرت ما ركوز" في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" و"كولن ويلسون" في كتابه "اللامنتمي" وغيرهما، عن ذلك تماماً، ولما لم يقيم المجتمع والسلطة بالانتباه إلى ذلك والعمل على استعادة التوازن، ابتدأت هذه المجتمعات تستغرق في كل مظاهر الانفصام الفعلية ممثلة في انتشار الجريمة المنظمة وغير المنظمة، وانتشار المخدرات وارتفاع نسب الانتحار والشذوذ وانتشار الإيدز... الخ.

(9) إن مجمل ما شهدته المجتمعات الإنسانية من صراعات على مدى التاريخ يعود في أساسه إلى عدم الاهتمام إلى القيمة العليا، وبالتالي منظومة القيم والقوانين التي ينبغي أن تحتكم لها علاقات البشر، وقد اتضح ذلك جلياً في القرن العشرين، وما زال يطفو على السطح منذ بدايات هذا القرن حيث تحول الصراع العالمي إلى صراع حضارات، وأصبح صراع الحضارات واضحاً تماماً أنه صراع ثقافي قيمي بالدرجة الأولى.

(10) يلاحظ أن الترتيب في القيم الثلاثة التي تتضمنها الآية ليس تتابعياً حسب أهمية القيمة وجوهريتها بل حسب النتائج، فالطاعة تفترض الخشية والخشية تفترض التقوى.

(11) تؤكد العقيدة على أنه في الحالات التي تعمل السلطة بما لا يتفق مع قوانين العقيدة وقواعدها التي أمر بها الله ورسوله وجب عدم طاعتها، بل إذا كانت سلطة عامة وجب مطالبتها بأن تثوب وتؤوب، فإن لم تستجب وجب خلعها. ويستثنى من الخلع ما يتعلق بسلطة الوالدين، حيث أن السلطة هنا ليست اختيارية بل هي سلطة عضوية وذات خصوصية، وقد جاء النص العقيدي مراعيًا هذه الخصوصية وما تتضمنه من علاقة عظيمة بين الولد والوالدين، فيقول الله تعالى "وإن جاهداك على أن تشرك بي فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً"، بمعنى عدم الطاعة فيما يأمران به، ولكن مع الحفاظ على حقوقهما التي تحفظ لهما كرامتهما في الدنيا.

العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن

فادي عادل عبيد الله*

رضوان محمد العناتي**

تاريخ وصول البحث: 2016/7/28م

تاريخ قبول البحث: 2016/12/21م

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن، حيث تم دراسة أثر نظام التأمين الإلزامي للمركبات، وحجم الشركة وعمرها، ونسبة المديونية في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة السوقية، وصافي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية، ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات، ومعدل التغير في الأقساط المكتتب بها، ونسبة صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان البيانات المالية لتسع عشرة شركة تأمين في الأردن حيث تم استبعاد ثماني شركات لأسباب مختلفة، وذلك للفترة من (2003-2013) وهي الفترة التي تلت أهم تعديل طرأ على نظام التأمين الإلزامي للمركبات.

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى والانحدار البسيط فقد توصل الباحثان إلى أن نسبة المديونية هي من أكثر العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن، وذلك من خلال مقاييس الأداء المالي التي تم استخدامها، ومن ثم يأتي حجم الشركة، ويليه التأمين الإلزامي للمركبات، والأقل تأثيراً على الأداء المالي هو عمر الشركة.

وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات أهمها إعادة النظر من قبل الجهات المعنية بنظام التأمين الإلزامي الحالي للمركبات وذلك لآثاره السلبية على شركات التأمين في الأردن، وكذلك توجيه استثمارات شركات التأمين نحو الاستثمارات الحقيقية مثل إنشاء المصانع والمشاريع الرأسمالية بحيث تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، ولا بد من إعادة النظر في سياسة الاقتراض في شركات التأمين لأثرها السلبي على الأداء المالي لشركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: التأمين، نظام التأمين الإلزامي للمركبات، الأداء المالي، الأردن.

* باحث.

** استاذ مشارك، قسم المحاسبة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

Abstract

The study aims at determining the factors that have the most impact on the financial performance of insurance companies in Jordan. These factors include the compulsory insurance for the motors system (MO), the size of the company and its age, and the debt ratio (DR). The insurance companies' financial performance is measured by the return on assets (ROA), the return on equity (ROE), the market value (MV), and the ratio of investment to the total assets (INV/ASS), as well as the ratio of net premiums written to equity (NPE), the rate of change in premiums written to equity (PAC), and the net technical reserves to net realized premiums (TRNP).

To achieve the objectives of the study, the researchers used the financial statements for nineteen insurance companies in Jordan, at the time that eight companies have been excluded for various reasons, for the period (2003-2013), which is a period that was followed by the most important modification that occurred in the compulsory insurance system for motors. The researchers concluded through applying the least squares and simple regression methods that the debt ratio (DR) is one of the most influencing factors on the financial performance of insurance companies in Jordan through the financial performance measures that were used followed by the company's size, the compulsory insurance for the motors system (MO), and the age of the insurance company (AGE).

The researchers recommend that the current compulsory insurance motors system need to be revised and updated and that the investments of the insurance sector must be directed to enhance economic development.

Key words: Insurance, compulsory insurance motors system, financial performance, Jordan

مقدمة :

قطاع التأمين أحد العناصر والمكونات الأساسية لأي نظام اقتصادي حديث في العالم، وتكمن أهمية قطاع التأمين في قدرته على توفير الحماية الاقتصادية للأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية من خلال التعويض ماليا عن الخسائر الناتجة عن وقوع الأخطار المحددة والمؤمن ضدها وبالتالي يضمن استمرار المؤسسات والمشاريع في أداء أعمالها مما ينعكس بشكل إيجابي على البيئة العامة للأعمال.

يؤدي قطاع التأمين كأحد عناصر قطاع الخدمات المالية دوراً مهماً، حيث يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وكفاءة تخصيص الموارد المتاحة، وتخفيض تكاليف العمليات، وإيجاد السيولة في السوق، وتسهيل عمليات الاستثمار (Doumpos,et al.2012).

وفي ظل التطور الاقتصادي العالمي وتعقيد عملياته فإن أي اقتصاد لا يمكن له أن يتقدم ويتطور دون وجود قطاع تأمين قوي ومتطور قادر على سد احتياجات ومتطلبات جميع الجهات التي تحتاج إلى العمليات التأمينية، ويرى (Akotey.et al,2013) أن "عالم الأعمال غير قادر على الاستمرار بدون التأمين لأنه عالم محفوف بالمخاطر وغير قادر على تحمل جميع المخاطر في ظل التغيرات وحالة عدم التأكد للاقتصاد العالمي".

وتعد صناعة التأمين إحدى وسائل تجميع المدخرات ومصدراً من مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية من خلال استخدام أقساط التأمين لتمويل ودعم المشاريع الاقتصادية وتمويل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وتولي الحكومات الأردنية المتعاقبة اهتماماً مختلفاً القطاعات الاقتصادية وتعمل على وضع القوانين التي تؤدي إلى تحسين أداء مختلف القطاعات وتشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي ومنها قطاع التأمين، وذلك إدراكاً لأهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في توفير الحماية الاجتماعية للأفراد وفي حماية مدخراتهم وتوجيهها نحو الاستثمارات الأفضل والأكثر أماناً وذلك لتعزيز الناتج المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وفي هذا الإطار تم إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم عمل قطاع التأمين في الأردن، ومن أهم هذه الأنظمة نظام التأمين الإلزامي للمركبات والذي صدر بداية عام 1985 وتم تعديله لأكثر من مرة وذلك بهدف مواكبة التطور والتغيير الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة تغطية النقص والخلل الناتج عن التطبيق العملي للنظام للحفاظ على حقوق جميع الأطراف المستفيدة من هذا النظام، ورغم هذه التعديلات المتكررة إلا أن الشكوى من الخسائر التي تلحق بشركات التأمين نتيجة تطبيق النظام لا تزال مستمرة، مما أوقع ثلاث شركات في الإفلاس كما أن هناك توقعاً من استمرارية الخسائر مما يهدد هذا القطاع برمته مما حدا بالباحثين بدراسة هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة

أدى تعديل نظام التأمين الإلزامي للمركبات بشكل جوهري منذ عام 2001 الى زيادة إيرادات ومسؤوليات شركات التأمين إلا أن هذه الزيادة في الإيرادات لم تكن متوازية مع الزيادة في المسؤوليات من وجهة نظر العاملين في قطاع التأمين (دبابة وعواد، 2010) حيث أدى هذا الأمر الى وقوع خسائر لشركات التأمين في فرع تأمين المركبات وصلت الى أكثر من 160 مليون دينار خلال السنوات العشرة التي تلت التعديل، بحيث أصبحت الكثير من الشركات معرضة للإفلاس بسبب خسائر التأمين الإلزامي حيث خرجت ثلاث شركات من السوق منذ ذلك التاريخ بسبب الخسائر في فرع تأمين المركبات وهذه الشركات هي (العربية الألمانية، جراسا للتأمين، البركة للتكافل)، وتقدمت ثلاث شركات أخرى بطلب لإلغاء إجازة فرع تأمين المركبات وقررت الموافقة على إلغاء الإجازة، وهذه الشركات هي (الأردن الدولية، اليرموك للتأمين وإعادة التأمين، النسر العربي)، وبالتالي فإن استمرار الوضع بهذا الشكل قد يؤدي إلى مزيد من الخسائر للشركات ولحملة الأسهم وعدم حصول حملة الوثائق على حقوقهم، ويخلص الجدول التالي خسائر شركات التأمين من فرع تأمين المركبات وعدد الشركات التي حققت خسائر وذلك حسب مركز إصدار وثيقة التأمين.

جدول رقم (1)

جدول يبين أرباح (خسائر) تأمين المركبات حسب المصدر وعدد الشركات التي واجهت خسائر

السنة / المصدر	مراكز الترخيص	العدد	الشامل	العدد	التكميلي	العدد	مراكز الحدود	العدد
2003	(5,760,955)	20	(752,928)	17	407,984	6	7,345,280	0
2004	(5,004,086)	21	(1,510,798)	16	2,969,509	8	8,663,304	0
2005	(4,271,463)	21	(1,844,873)	16	4,264,801	7	8,146,039	0
2006	(13,544,769)	24	(2,551,931)	18	5,639,186	5	7,252,702	0
2007	(14,596,536)	22	(4,525,456)	18	5,448,452	6	6,835,042	0
2008	(13,768,238)	23	(2,723,151)	18	7,208,482	8	7,484,366	0
2009	(17,692,670)	23	(4,119,229)	23	5,843,180	5	7,613,889	0
2010	(10,000,367)	23	(2,473,183)	21	(4,557,977)	22	3,962,000	1
2011	(20,618,649)	25	(4,269,653)	18	(1,981,185)	23	9,303,498	2
2012	(22,039,071)	21	(58,974)	15	4,244,483	12	9,785,026	5
2013	(15,339,458)	20	(6,766,748)	20	13,277,682	1	10,034,948	1

المصدر: تقرير أعمال التأمين في الأردن (عدة سنوات).

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك خسائر تلحق قطاع التأمين وفي جميع السنوات وخاصة من التأمين الإلزامي الذي مصدره مراكز الترخيص أو التأمين الشامل ولمعظم الشركات.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- (1) ما هي أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن ؟
- (2) الأثر الحقيقي لنظام التأمين الإلزامي للمركبات وتعديلاته على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن؟

أهمية الدراسة وأهدافها

كثّر الحديث في السنوات الأخيرة من قبل العاملين في شركات التأمين الأردنية عن نظام التأمين الإلزامي للمركبات وأثره السلبي على شركاتهم وما يلحق بها من خسائر بسبب هذا النظام، حتى وصل الأمر لدى بعض الشركات للتقدم بطلب إلغاء إجازة تأمين المركبات، ودفع البعض الآخر للمطالبة بتحرير الأسعار، وفي الوقت نفسه نلاحظ أن هناك حالة من عدم الرضا من قبل المؤمن لهم من أداء شركات التأمين من حيث عدم عدالة التعويضات التي يحصلون عليها والمماطلة والتأخير في دفع التعويضات.

حيث تظهر البيانات المالية لشركات التأمين الأردنية لعام 2012 أن هذه الشركات قد حققت خسائر في فرع تأمين المركبات لعام 2011 مقدارها (23) مليون دينار بينما حققت خسائر من كافة فروع التأمين مقدارها (8,6) مليون دينار، أما في عام 2012 فقد انخفضت خسائر فرع تأمين المركبات إلى (11,6) مليون دينار، فيما تم تحقيق أرباح من كافة فروع التأمين مقدارها 5,6 مليون دينار، أما في عام 2013 فقد تم تحقيق أرباح في فرع تأمين المركبات بقيمة 1.2 مليون دينار، وربما يعود ذلك لبدء تطبيق التعليمات الجديدة المتعلقة بتنظيم مخطط الحادث (الكروكة) إلكترونيا وفرض مبلغ تحمل على المتسبب بالضرر عند التبليغ عن الحادث لدى شركات التأمين.

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة في تحديد الأثر الحقيقي لنظام التأمين الإلزامي للمركبات وتعديلاته على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، حيث تشكل أقساط تأمين المركبات ما نسبته 41% من إجمالي أقساط التأمين في السوق الأردني، وتشكل تعويضاته نسبة 50% من إجمالي التعويضات المدفوعة في السوق الأردني (تقرير أعمال التأمين في الأردن، 2013)

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة وأهدافها بالنقاط التالية:

1. دراسة أثر نظام التأمين الإلزامي للمركبات وتعديلاته على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن، وفي حالة وجود أثر لهذا النظام فهل هو إيجابي أو سلبي؟
2. بيان أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد ودوره الحيوي والمهم في خدمة مختلف الأطراف المستفيدة من القطاع.

3. بيان أثر خصائص الشركة (الحجم، العمر، نسبة المديونية) على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.
4. تقديم توصيات مناسبة بناء على نتائج الدراسة العملية والتي يأمل الباحثان أن تساعد في حل المشكلات المالية لشركات التأمين في الأردن و تساعد الجهات ذات العلاقة كوزارة الصناعة والتجارة وهيئة تنظيم قطاع التأمين على اتخاذ القرارات الملائمة وخاصة فيما يتعلق بنظام التأمين الإلزامي للمركبات.

التعريفات الإجرائية

(1) التعريفات الاجرائية للمتغيرات المستقلة صافي التأمين الإلزامي للمركبات

يشير صافي التأمين الإلزامي للمركبات إلى الفرق بين مجموع الأقساط المكتتب بها في فرع تأمين المركبات مطروحاً منه إجمالي التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم أو الطرف الثالث مقابل الأضرار التي تلحق بهم أو بمركباتهم وذلك بموجب نظام التأمين الإلزامي للمركبات وتعديلاته، حيث تم قياسه من خلال صافي نتيجة فرع تأمين المركبات لكل شركة.

حجم الشركة

وتم قياس حجم الشركة عن طريق قياس حجم الموجودات التي تمتلكها الشركة في نهاية السنة المالية وكما تظهر في قوائمها المالية المنشورة.

عمر الشركة

ويشير إلى السنوات التشغيلية للشركة منذ تاريخ تأسيسها حتى فترة الدراسة.

نسبة المديونية

وتم قياس نسبة المديونية بقسمة إجمالي الديون قصيرة وطويلة الاجل على إجمالي موجودات الشركة.

(2) التعريفات الاجرائية لقياس المتغير التابع العائد على الموجودات (Return on Assets)

وهي من أهم النسب المستخدمة وأكثرها شيوعاً، وهي من نسب الربحية فهي تقيس كفاءة الإدارة في استخدام المواد المتاحة لديها، وحتى تعتبر هذه النسبة جيدة وبالتالي تتمكن الشركة من الاستمرار في نشاطها يجب أن تفوق هذه النسبة التكلفة الكلية للأموال، وتحسب كما يلي (الخلايلة، 2014، ص:121):

$$\text{صافي الدخل بعد الضريبة} + \text{الفوائد (1- معدل الضريبة)} \\ \text{متوسط الموجودات}$$

العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

وهي تعد أهم معيار لقياس ربحية المستثمرين في الأسهم العادية وتحتسب كما يلي (الخلايلة، 2014، ص: 133):

الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية
متوسط حقوق حملة الأسهم العادية

القيمة السوقية للشركة (Market Value)

يتمثل الهدف الأساسي لإدارة أي شركة في تعظيم ثروة المالكين وذلك من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم، والذي بدوره يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة وتتمثل القيمة السوقية للشركة بعدد الاسهم القائمة في نهاية السنة المالية مضروبة بالقيمة السوقية للسهم الواحد كما هو في نهاية السنة المالية.

صافي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (Net Premiums to Equity)

حيث تشير إلى قدرة حقوق الملكية على استيعاب الخسائر غير العادية، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشراً جيداً على قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وتحسب كالتالي:

صافي الأقساط المكتتب بها
حقوق الملكية

نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (Investments/ Total Assets)

وهي تقيس متوسط نسبة الاستثمارات إلى متوسط مجموع موجودات الشركة وهي ملائمة للشركات التي يعتبر الاستثمار جزءاً أساسياً من نشاطها مثل شركات التأمين والتي تعمل على استغلال الأموال المتوفرة لديها والناجمة عن تحصيل أقساط التأمين في استثمارات تحقق لها عوائد استثمارية، وتحتسب كما يلي:

متوسط الاستثمارات
متوسط الموجودات

ويقصد بالاستثمارات كافة استثمارات شركة التأمين وذلك وفق تصنيف المعايير المحاسبية الدولية وسواء كانت هذه الاستثمارات قصيرة الأجل (استثمارات مالية متوفرة للبيع) أو استثمارات طويلة الأجل مثل الاستثمارات العقارية.

معدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها (Premiums Average Change) يستخدم لقياس استقرار عمليات الشركة كما أنه يدل على معدل نمو الشركة، فإذا كان هذا المعدل أقل من المعدلات المقبولة في القطاع فإنه يدل على أن الشركة لا تعمل بكامل طاقتها (حمودة، 1998) ولكن الجانب الإيجابي لانخفاض هذا المعدل يتمثل في انخفاض مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها الشركة، ويحتسب كما يلي:

أقساط السنة الحالية - أقساط السنة السابقة أقساط السنة السابقة

صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (Net Technical Reserves/ Net Realized) يتم تكوين المخصصات الفنية عادة لمواجهة التزامات الشركة نحو المؤمن لهم، حيث أن وجود مثل هذه المخصصات وارتفاع نسبتها يعد مؤشراً على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها نحو المؤمن لهم، وأنها تواجه مخاطر أقل، في حين أن انخفاض هذا المؤشر يدل على أن الشركة تميل للعمل بأموال الغير المتمثلة في الاحتياطات الفنية مما يؤثر بدوره على نتائج الشركة (بخيت، 2011)، وتحتسب كما يلي:

صافي المخصصات الفنية صافي الأقساط المتحققة

ولأغراض استكمال الإطار النظري والتمهيد لاستعراض أهم الدراسات السابقة فسيقوم الباحثان بشرح العلاقات بين متغيرات الدراسة حيث يدرس الباحثان أثر كل من المتغيرات الأربعة (لنتيجة فرع تأمين المركبات ، حجم الشركة وعمرها و نسبة مديونيتها) في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن، وقد بين الباحثان علاقة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة تحت عنوان (ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة).

تعليمات أسس تحديد حجم الاكتتاب في التأمين الإلزامي للمركبات وتعديلاتها
(الجريدة الرسمية، 5061، 5028)

بموجب هذه التعليمات يجب على الشركة وضع سياسة خاصة بالاكتتاب بأعمال التأمين الإلزامي للمركبات معتمدة من قبل مجلس إدارتها تتضمن كحد أدنى ما يلي:

1. الأسس الفنية التي تعتمد عليها الشركة لتحديد الأقساط.
2. آلية انتشار الشركة في جميع دوائر ترخيص السواقين والمركبات في المملكة.
3. التنويع بالاكتتاب لكافة فئات المركبات.

كما تلتزم الشركة بأن لا تقل إجمالي أقساط التأمين الإلزامي للمركبات المؤمنة لديها عن (5%) وأن لا تتجاوز (75%) من إجمالي حقوق الملكية لأعمال الشركة داخل المملكة، ويحظر على الشركة في حال تحقيق الحد الأدنى الامتناع عن تأمين المركبات وعليها الاستمرار بإصدار الوثائق حتى الوصول للحد الأعلى.

كما أنه على الشركة أن تراعي بأن لا يتجاوز إجمالي أقساط التأمين الإلزامي للمركبات المؤمنة لديها عن كل شهر على حده ما يقارب (6%) من إجمالي حقوق الملكية لأعمال الشركة داخل المملكة من ذلك الشهر، وتستثنى أقساط التأمين الإلزامي المكتتب بها ضمن وثائق التأمين الشامل من أحكام هذه التعليمات.

نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (12) لسنة 2010 مقارنة مع الأنظمة السابقة

صدر نظام التأمين الإلزامي بموجب مواد قانونية في كل من قانون السير وقانون مراقبة أعمال التأمين وهو بالتالي ملزم بقوة إلزامية هذه القوانين. أصدر المشرع الأردني في المملكة الأردنية سنة 1985 نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات رقم (29) لسنة 1985 استناداً للمادة رقم (5) من قانون السير رقم (14) لسنة 1984 ، والذي تم إلغاؤه بموجب نظام التأمين الإلزامي رقم (32) لسنة 2001 (الطراونة، 2011)، كما قام المشرع الأردني باستحداث تعديل تشريعي تضمن إلغاء نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات رقم (32) واستبداله بنظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (12) لسنة 2010 وأصدر تعليمات جديدة لأقساط التأمين الإلزامي للمركبات.

ويرى البعض أن هذا التعديل يعد خطوة رائدة في مجال التأمين، حيث أضاف هذا التعديل "مفهوماً واسعاً على فكرة التأمين الإلزامي، من خلال إرساء مبدأ الثواب والعقاب للسائق، وتوسيع مظلة التغطية التأمينية لتشمل كل شخص يتعرض للضرر من حادث مروري بمن في ذلك المؤمن له وسائق المركبة المتسببة بالحادث" (الطراونة، 2011، ص 14).

ونلاحظ أيضاً أن نظام التأمين الإلزامي للمركبات في المملكة الأردنية الهاشمية يعتبر حديث نسبياً مقارنة مع كثير من دول العالم.

أهداف نظام التأمين الإلزامي:

- تحديد حقوق والتزامات سائقي تلك المركبات والمتضررين منها على حد سواء.
- إلزام ما لكي المركبات بالمحافظة عليها وفقاً للمقاييس الفنية المقررة للسلامة.
- إلزام مالكي المركبات باستصدار وثائق تأمين محلية أو عربية موحدة تضمن تعويض الغير عن أي خسائر بدنية أو مادية تلحق بممتلكاتهم.
- منع النزاعات بين المواطنين من خلال تعويض المتضرر من قبل شركة التأمين التي تعتبر جهة مليئة مالياً.
- و يمكن تلخيص أهم ما ورد في نظام التأمين الإلزامي رقم (12) لسنة 2010: (الجريدة الرسمية، 5025)

1. شمول ركاب المركبة المتسببة بالضرر بما فيهم السائق والمالك بالتغطية التأمينية.
2. الأضرار المعنوية.
3. تعويض فوات المنفعة.
4. إلغاء الإعفاء عن مرتكب الحادث (وجوب دفع مبلغ لشركة التأمين عند وقوع الحادث كرسوم فتح ملف)
5. رفع حدود المسؤولية عن عدد الإصابات للحادث الواحد.
6. تحديد سقف الأضرار المادية بحد أقصى (75) ألف دينار للحادث الواحد.
7. تم تعديل تعليمات أقساط التأمين الإلزامي الصادرة بموجب النظام لتصبح إمكانية زيادة القسط بنسبة (25%) لزيادة المنافع.
8. إضافة مبلغ (10) دينار لتغطية السائق- مالك المركبة المتسببة بالحادث.
9. تم رفع حدود مسؤوليات شركات التأمين لتصبح:
 - أ- تعويض الوفاة الواحدة من (12) ألف دينار إلى (20) ألف دينار شاملة الأضرار المعنوية.
 - ب- زيادة المصاريف الطبية للشخص من (5) آلاف دينار إلى (7.5) آلاف دينار.
 - ج- إضافة العجز الجزئي الدائم إلى الأضرار الجسمانية والمعنوية.
 - د- تم تحديد سقف التعطل الأسبوعي بمبلغ (100) دينار ولمدة (39) أسبوع.
10. يمنح تخفيض ما مقداره (15%) على قسط التأمين بالنسبة للوثائق المجددة في حال عدم ارتكاب مخالفة مرورية خلال فترة التأمين السابقة.
11. فرض غرامات بنسبة لا تتجاوز (50%) في حال تسببت المركبة بحادث مروري أو أكثر خلال السنة التأمينية السابقة، أما في حال تسبب المركبة بحادث نتج عنه وفاة أو عجز كلي دائم يرفع قسط التأمين بنسبة (100%)، وتفرض النسبة الأعلى في حال تحقق الحالتين أعلاه.

12. على المتضرر بموجب النظام أن يراجع شركة التأمين لمطالبتها رضائياً قبل مطالبتها قضائياً، وهذا الأمر يساعد في تخفيض تكاليف المحاماة لدى الشركات.
13. نص النظام على أن تبقى وثيقة التأمين الإلزامي للمركبات غير الأردنية الموجودة في المملكة سارية المفعول حكماً طيلة فترة إقامتها وعلى أن يستوفي فرق قسط التأمين عند مغادرتها المملكة، وذلك لتجاوز مشكلة تجاوز السيارات الأجنبية للمدة التي تقوم بالتأمين مقابلها عند دخولها لأراضي المملكة، كأن يقوم بالتأمين لمدة شهرين مثلاً بينما يقيم في المملكة لفترة تتجاوز هذه المدة وذلك بهدف التحايل على شركة التأمين لدفع قيمة أقل من القيمة الواجب دفعها.
14. يحظر على شركة التأمين والمؤمن له الاتفاق على تخفيض حدود المسؤولية المقررة في التعليمات ويجوز الاتفاق على زيادتها مقابل قسط إضافي.

والجدول التالي يبين زيادة مسؤوليات شركات التأمين وفقاً لأنظمة التأمين الإلزامي للسنوات 1985 و 2001 و 2010.

جدول رقم (2)
مقارنة مسؤوليات شركات التأمين في ظل أنظمة التأمين الإلزامي

الضرر	المسؤولية في نظام 1985	المسؤولية في نظام 2001	نسبة الزيادة	المسؤولية في نظام 2010	نسبة الزيادة
الوفاة	8500 دينار	12000 دينار	41.2%	20000 دينار	66.6%
العلاج الطبي	3500 دينار	5000 دينار	43%	7500 دينار	50%
بدل مدة التعطيل/أسبوعياً	85 دينار/أسبوع	100 دينار/أسبوع	17.6%	100 دينار/أسبوع	0
مدة التعطيل(العجز المؤقت)	24 أسبوع	39 أسبوع	62.5%	39 أسبوع	0
العجز الكلي الدائم	0	0	0	20000 دينار	100%
العجز الجزئي الدائم	0	0	0	20000×نسبة العجز من ضمنها الأضرار المعنوية	100%
الأضرار المادية	50000 دينار	75000 دينار	50%	75000 دينار	0

المصدر: رسالة التأمين، العدد الأول، نيسان، 2011

أما فيما يتعلق بأقساط التأمين فإنه تم تعديلها بموجب التعليمات الخاصة بأقساط التأمين الإلزامي الصادرة بموجب النظام حيث تم زيادة الأقساط لكافة فئات المركبات وبنسب مختلفة بين الأنظمة الثلاثة.

الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء من الدراسة الدراسات السابقة ذات العلاقة بين متغيرات الدراسة الأربعة المشار إليها سابقاً والأداء المالي لشركات التأمين في الأردن وباللغتين العربية والانجليزية وعلى النحو التالي:

(1) دراسة شريم (2006) بعنوان:

محددات الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

هدف الدراسة هو اختبار وقياس قوة العلاقة بين محددات الأداء المالي والأداء المالي لشركات التأمين في الأردن وذلك للفترة ما بين (1999-2004)، وذلك باستخدام مؤشرين لقياس الأداء المالي تمثلا في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد التشغيلي ويساوي الربح التشغيلي.

أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في:

- حجم الشركة.
- مخاطر التأمين: ويعبر عن نسبة الخسارة المتمثلة في التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتب بها.
- معدل النمو في الأقساط.
- الرفع المالي.
- السيولة.
- نسبة الحصة السوقية: وتعبر عن حصة الشركة من إجمالي أقساط السوق.
- المصاريف الإدارية: النسبة من القسط اللازمة كمصاريف إدارية خاصة بحساب الاكتتاب.
- نسبة الاستثمارات، وتعبر عن حجم الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات.

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها 26 شركة في فترة الدراسة وقامت الباحثة بإجراء اختبار (Lagrange Multiplier) لتحديد نوع التحليل الأكثر كفاءة والذي يصف بدقة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من طريقتي المربعات الصغرى العادية والمجموعة، بناءً على نتائج الاختبار تبين أن طريقة المربعات الصغرى العادية هي الأكثر كفاءة في اختبار العلاقة بين الأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بمعدل العائد التشغيلي والمتغيرات المستقلة، وطريقة المربعات الصغرى المجمعة ذات الأثر العشوائي لاختبار العلاقة بين الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الموجودات والمتغيرات المستقلة.

- وبتطبيق الطريقتين فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:
- أن الحجم يرتبط بعلاقة إيجابية مع الأداء المالي متمثلاً في العائد التشغيلي ولكن ليس ذو دلالة إحصائية مهمة كما هو الحال مع معدل العائد على الموجودات.
- وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر التأمين والرفع المالي والسيولة من جهة والأداء .
- هناك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين كل من الحصة السوقية للشركة وأدائها المالي متمثلاً في العائد على الموجودات، أما من حيث علاقتها بالعائد التشغيلي فإنها علاقة إيجابية، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية.
- التأثير العكسي لمعدل نمو الأقساط التأمينية على الأداء المالي متمثلاً بالعائد على الموجودات، ويفسر ذلك أن ارتفاع الأقساط المكتتب بها يرافقه ارتفاعاً في النفقات اللازمة لتغطية هذه الأقساط.
- هناك ارتباط إيجابي ومهم احصائياً ما بين نسبة الاستثمارات والأداء المالي مقاساً بالعائد على الموجودات، وكذلك هناك علاقة ايجابية ولكن غير مهمة إحصائياً ما بين نسبة الاستثمارات والأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بالعائد التشغيلي.

(2) دراسة العضيلة (2004) بعنوان:

العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الأردن

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل المستقلة على ربحية شركات التأمين في الأردن وذلك للفترة (1980-2002) وقد تمثلت المتغيرات المستقلة في:

- حجم الأقساط المقبوضة من قبل شركات التأمين.
- حجم التعويضات المدفوعة من قبلها.
- حجم استثمارات الشركة.
- إنتاجيتها.
- نسبة تركيز سوق التأمين الأردني لأكثر أربع أو ثمان شركات تأمين عاملة فيه.

وسعى الباحث إلى بيان فيما إذا كانت شركات التأمين في الأردن تعتمد في تحقيق أرباحهما على النشاط التشغيلي أم على الاستثمارات.

وقد شمل مجتمع الدراسة على شركات التأمين العاملة في الأردن والبالغ عددها 26 شركة، حيث تم استخدام منهجين في الدراسة هما المنهج الوصفي لاستعراض الإطار العام للتأمين وتحليل هيكل سوق التأمين في الأردن، واستخدام كذلك منهج قياس يقوم على تحليل العلاقة ما بين العوامل المؤثرة في ربحية الشركات كمتغيرات مستقلة وربحية الشركات كمتغير تابع ولقياس ربحية الشركات فقد استخدمت الدراسة صافي الربح بعد الضريبة.

وقد توصل الباحث إلى نتائج منها:

- أن كل من حجم الأقساط المقبوضة، حجم الاستثمارات والانتاجية تؤثر إيجابياً على ربحية شركات التأمين.
- اعتماد شركات التأمين على الأقساط المقبوضة بشكل أكبر من استثماراتها في تحقيق أرباحها.

(3) دراسة (BURCA, et al ,2014) بعنوان:

The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market

محددات الأداء المالي في سوق التأمين الروماني

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في رومانيا، وذلك لخدمة المستثمرين والمحللين الماليين والجهات الرقابية. حيث تم اختيار عينة مكونة من 21 شركة تأمين من أصل 41 شركة تأمين تعمل في رومانيا، وتم دراسة بياناتها المالية للفترة (2008-2012)، وتم اختيار 13 متغير مستقل لدراسة أثرها على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي والذي تم قياسه من خلال العائد على الموجودات.

أما المتغيرات المستقلة فهي:

- الرفع المالي (نسبة صافي المخصصات الفنية/حقوق الملكية).
- حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات).
- العمر.
- نمو إجمالي الأقساط المكتتب بها.
- الأسهم (اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأسهم)

الحصة السوقية.

- التنوع تم قياسه من خلال مؤشر (Herfindahel¹)
- نسبة الاستثمار (إجمالي الاستثمارات/إجمالي الموجودات).
- استقلالية إعادة التأمين (إجمالي أقساط إعادة التأمين/إجمالي الموجودات).
- نسبة الاحتفاظ (صافي الأقساط المكتتب بها/إجمالي الأقساط المكتتب بها).
- هامش الملاءة (صافي الموجودات/صافي الأقساط المكتتب بها).
- نمو الناتج المحلي للفرد.
- مخاطر الاكتتاب، مقاسه بنسبة الخسارة (التعويضات/ إجمالي الأقساط المكتتب بها).

وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد فقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها :

- أن النمو في الأقساط المكتتب بها يؤدي إلى زيادة المخاطر وبالتالي يجب زيادة حجم المخصصات الفنية.
- توصلت الدراسة إلى أن كلاً من الرفع المالي وحجم الشركة والنمو في الأقساط المكتتب بها ومخاطر الاكتتاب ونسبة الاحتفاظ وهامش الملاءة من أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في رومانيا.

4) دراسة (2012) Charumathi بعنوان:

On the Determinants of Profitability of Indian Life Insurers – An Empirical Study

حول محددات الربحية للشركات الهندية للتأمين على الحياة.

تهدف الدراسة إلى نموذج العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين على الحياة في الهند، وذلك باستخدام معدل العائد على الموجودات كمقياس للربحية ويساوي صافي الدخل قبل الضرائب مقسوماً على مجموع الموجودات.

حيث تم اختيار جميع شركات التأمين على الحياة في الهند لتطبيق الدراسة ويبلغ عدد هذه الشركات 23 شركة، وتشمل مدة الدراسة ثلاث سنوات، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك لتحديد أثر المتغيرات المستقلة التالية على الربحية:

- الرفع المالي، وتم قياسه بنسبة المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية.
- الحجم، معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لصافي الأقساط المكتتب بها.
- الزيادة في الأقساط المكتتب بها.

(¹) مؤشر Herfindahel عبارة عن مربع ناتج قسمة إجمالي الأقساط المكتتب بها لأحد فروع التأمين على إجمالي الأقساط المكتتب بها لدى شركة التأمين ككل، حيث أن ارتفاع المؤشر يعني ارتفاع التركيز في الأعمال وانخفاض التنوع، والعكس كذلك في حال انخفاض المؤشر يعني انخفاض التركيز وزيادة التنوع.

- السيولة.
- مخاطر الاكتتاب وتساوي التعويضات / صافي الأقساط المكتتب بها.
- رأس المال المملوك، عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال.

حيث تبين أن هناك علاقة إيجابية ومهمة بين الربحية وصافي الأقساط المكتتب بها والسيولة، أما العلاقة بين الربحية ونسبة الرفع المالي ورأس المال فهي عكسية، وليس هناك علاقة ما بين مخاطر الاكتتاب والربحية.

(5) دراسة (2012) Almajali, et al بعنوان:

Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange

العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن، وذلك للفترة ما بين (2002-2007)، حيث قام الباحثون بدراسة أثر المتغيرات المستقلة التالية على الأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بالعائد على الموجودات، وهذه المتغيرات هي:

- نسبة المديونية (المديونية / حقوق الملكية).
- السيولة.
- حجم الشركة.
- مؤشر كفاءة الإدارة (Management competence Index)، وقد تم قياسه من خلال نسبة الأرباح إلى عدد المستخدمين.

وقد شملت الدراسة جميع شركات التأمين العاملة في الأردن والبالغ عددها 25 شركة خلال فترة الدراسة، وبتطبيق نموذج الانحدار المتعدد فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- أن كل من نسبة السيولة والمديونية والحجم ومؤشر كفاءة الإدارة ذات أثر إحصائي مهم على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.
- أما عمر الشركة فإنه ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

(6) دراسة (2011) Kozak بعنوان:

Determinants of Profitability of Non-Life Insurance Companies in Poland During Integration With the European Financial System**محددات الربحية في شركات التأمينات العامة في بولندا أثناء فترة التكامل مع النظام المالي الأوروبي**

تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في بولندا كان هو هدف هذه الدراسة، وذلك بعد انضمام بولندا للاتحاد الأوروبي و ما تبع ذلك من ازدياد المستثمرين الأجانب في شركات التأمين في بولندا.

وقد غطت الدراسة الفترة ما بين (2002-2009) وهي تمثل فترة التحضير والتكامل الحقيقي مع الأسواق الأوروبية ، حيث تمثل المتغير التابع في ربحية شركات التأمين، والذي تم التعبير عنه باستخدام المؤشرات التالية:

- نسبة ربحية الأنشطة الفنية = نتائج العمليات الفنية / إجمالي الأقساط المكتتب بها.
- نسبة ربحية الأنشطة الاستثمارية = الدخل الاستثماري / رصيد الاستثمارات في قائمة المركز المالي.
- نسبة ربحية المبيعات = صافي الربح (الخسارة) / إجمالي الأقساط المكتتب بها.
- نسبة صافي المصاريف التشغيلية = صافي المصاريف التشغيلية / إجمالي الأقساط المكتتب بها.

أما المتغيرات المستقلة فهي:

- إجمالي الأقساط المكتتب بها = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأقساط المكتتب بها.
- صافي المصاريف التشغيلية = اللوغاريتم الطبيعي (تكاليف الاستحواذ + المصاريف الادارية)
- حصة تأمين المركبات = إجمالي الأقساط المكتتب بها في فرع المركبات / إجمالي الأقساط المكتتب بها لدى الشركة.
- الاستثمار الاجنبي = إجمالي الأقساط المكتتب بها لدى الشركات المسيطر عليها من قبل الأجانب / إجمالي الأقساط المكتتب بها في قطاع التأمين.
- التنوع = عدد فروع التأمين الموجودة في شركة (تأمين مركبات، تأمين حريق، تأمين سرقة، إلخ).
- إجمالي الأقساط المكتتب بها على مستوى القطاع.
- حصة الشركة من المبيعات من خلال شبكتها التسويقية = مبيعات الشركة / إجمالي المبيعات في القطاع.
- نمو الناتج المحلي = النمو في الناتج المحلي في السنة الحالية مقارنة بالنسبة السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- أن هناك تأثير سلبي لحصة تأمين المركبات إلى اجمالي أقساط الشركة على الربحية، بحيث كلما زادت الأقساط المكتتب بها من تأمين المركبات أدى ذلك إلى انخفاض الربحية.
- ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب تسهم ايجابا في زيادة ربحية شركات التأمين.

تحسن المستوى الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة تحسين ربحية شركات التأمين، وذلك على اعتبار أن ارتفاع الناتج المحلي يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الفرد وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات التأمينية

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، يرى الباحثان أن دراسته تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

- أنها من أوائل الدراسات - في حدود علم الباحثين - التي تتناول الأثر المالي لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على شركات التأمين في الأردن، وبعد صدور نظام التأمين الإلزامي رقم 32 لسنة 2001 ومن ثم النظام رقم 12 لسنة 2010.
- تسعى الدراسة لتقديم حلول علمية عملية للقائمين على قطاع التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية لاتخاذ القرار بموضوع التأمين الإلزامي وبشكل خاص مراجعة أسعار التأمين الإلزامي والتحقق من عدالتها.

فرضيات الدراسة

من خلال التساؤلات التي تطرحها مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالصيغة العدمية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى (H₀₁): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنتيجة فرع تأمين المركبات على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

الفرضية الرئيسية الثانية (H₀₂): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

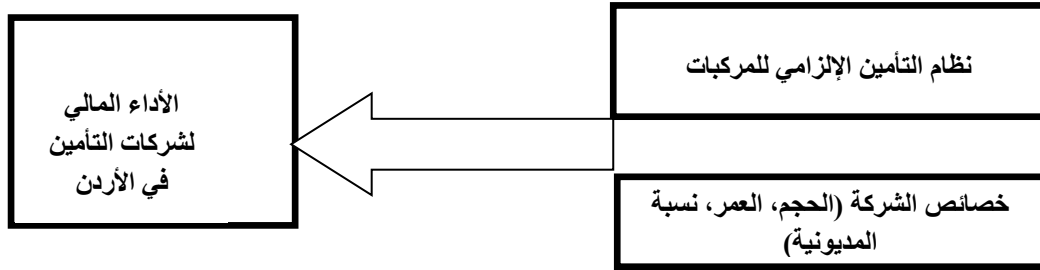
الفرضية الرئيسية الثالثة (H₀₃): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

الفرضية الرئيسية الرابعة (H_4): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة المديونية للشركة على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

علمًا أنه تفرع عن كل فرضية من هذه الفرضيات الأربع الرئيسة سبع فرضيات فرعية - تم بيان كيفية قياس كل منها ضمن التعريفات الاجرائية للمتغير التابع- حيث يصار إلى اختبار كل منها.

أهمودج الدراسة

بعد عرض مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة حولها، والمتغيرات التي تمت دراستها في تلك الدراسات فقد توصل الباحث إلى نموذج الدراسة الموضح بالشكل التالي:



شكل رقم (1)

اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بدراسة أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين، وتم استخدام عدة متغيرات على شكل نسب مالية ومتغيرات قيمية لتفسير وتحليل والتنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين ومن هذه المتغيرات: حجم الشركة، عمر الشركة، وحجم الموجودات، والرفع المالي، والعائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وكذلك تم استخدام متغيرات متعلقة بالنشاط التأميني مثل نسبة الاحتفاظ، ومعدل التغيير في الأقساط المكتتب بها، نسبة المخصصات الفنية الى الموجودات، حجم الاستثمارات، هامش الملاءة.

وبناءً على الدراسات السابقة (شريم، 2006) (Kozak.2011) ومشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم اختيار المتغيرات التي من المتوقع أن تكون ذات أهمية في نموذج الانحدار وتؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين، وهذه المتغيرات هي نتيجة فرع تأمين المركبات، نسبة الاستثمار الأجنبي، حجم الشركة، عمر الشركة ونسبة المديونية، وعليه فإن نموذج الدراسة كالآتي:

$$FPit = \alpha + \beta_1 MOit + \beta_2 FLit + \beta_3 SIZEit + \beta_4 AGEit + \beta_5 DRit + \epsilon$$

حيث أن:

FPit : الأداء المالي لشركة التأمين *i* في السنة *t*

MOit : نتيجة فرع تأمين المركبات لشركة التأمين *i* في السنة *t*

SIZEit : حجم شركة التأمين *i* في السنة *t*

AGEit : عمر شركة التأمين *i* في السنة *t*

DRit : نسبة المديونية لشركة التأمين *i* في السنة *t*

ε : الخطأ العشوائي

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين العاملة في الأردن، المدرجة اسهمها في بورصة عمان وذلك حسب التقرير السنوي للبورصة في نهاية عام (2013) والبالغ عددها 27 شركة، حيث قام الباحثان باختيار جميع الشركات التي تتوفر بياناتها كاملة طوال الفترة التي تغطيها الدراسة وسوف يتم استبعاد أي شركة لا تتعامل بالتأمين الإلزامي للمركبات، وبناء عليه بلغ عدد الشركات المطابقة لمتطلبات الدراسة تسع عشرة شركة وتم استبعاد ثماني شركات وذلك لأسباب مختلفة منها عدم تعاملها بالتأمين الإلزامي للمركبات أو أنها حديثة التأسيس وبالتالي لا تغطي بياناتها كامل فترة الدراسة أو بسبب التصفية.

فترة الدراسة

تغطي الدراسة الفترة ما بين (2003-2013) وهي الفترة التي تلت أهم تعديل جوهري طرأ على نظام التأمين الإلزامي للمركبات والذي ترتب عليه زيادة في أقساط التأمين وكذلك زيادة في مسؤوليات شركات التأمين.

مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على مجموعة مختلفة من المصادر للحصول على البيانات والمعلومات التي تخص الدراسة وهذه المصادر هي:

1. الكتب والمجلات العلمية المحكمة وشبكة الانترنت لوضع الاطار النظري للدراسة، وبما يتلاءم مع أهدافها.
2. دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية (2002-2014).
3. النشرات الاحصائية الشهرية لبورصة عمان (2002-2014).
4. تقرير أعمال التأمين في الأردن، الاتحاد الاردني لشركات التأمين (2003-2013) والمتوفر على الموقع الالكتروني للاتحاد الأردني لشركات التأمين وكذلك من خلال زيارة الاتحاد ميدانيا.
5. أعداد مختلفة من رسالة التأمين، الصادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين.
6. اعداد مختلفة من الجريدة الرسمية.

أساليب الدراسة

اعتمد الباحثان على جمع البيانات الكمية لشركات التأمين وذلك لتحليل الأداء المالي لهذه الشركات، ومن ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى وتحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي وذلك تبعا للعديد من الدراسات السابقة التي استخدمت نفس الطريقة، حيث أنه في معظم الدراسات المتعلقة بقياس الأداء المالي في شركات التأمين يتم التركيز على المحددات المؤثرة فيه (شريم، 2006).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1- وصف متغيرات الدراسة

يعرض هذا الفصل الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات التأمين في الأردن، وللفترة (2003 – 2013).

أولاً: المتغير التابع

جدول (3)

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع للفترة (2003-2013)

المقياس	ROA*	ROE	MV	NPE	INV/ASS	PAC	TRNP
الوسط الحسابي	0.769	21.331	15,356,347	67.407	0.633	1.98	48.295
الانحراف المعياري	13.350	70.417	20,662,851	93.387	0.163	0.494	51.466
القيمة القصوى	28.934	627.192	180,000,000	490.376	0.910	5.629	488.064
القيمة الدنيا	-105.764	-319.960	1,480,000	-583.553	0.190	-0.623	0.032

يعرض الجدول (3) وصفاً لمتغير الدراسة التابع خلال فترة الدراسة (2003 - 2013)، وقد تم التوصل لما يلي:

1- بلغ متوسط العائد على الموجودات (ROA) (0.769%)، وبانحراف معياري (13.350)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (28.9%)، وتعود لشركة التأمين الإسلامية في سنة 2008 في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (-105.7%)، وتخص الشركة الأردنية الإماراتية في سنة 2007 وفي ذلك مؤشر على التباين في قدرات شركات التأمين على تحقيق الأرباح من خلال الموارد المتاحة لديها ويلاحظ إنخفاض الوسط الحسابي لمعدل العائد على الموجودات والذي كان دون (1%).

2- بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) (21.3%) ويعتبر هذا المتوسط جيداً مقارنة مع معدل العائد على الموجودات، وبانحراف معياري (70.417)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (627.1%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (-319.9%). وكلتا القيمتين تم تسجيلهما لدى الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين، وفي ذلك مؤشر على التباين في قدرات شركات التأمين على تحقيق العوائد لحملة الأسهم، حيث تراوحت قيمة العائد على حقوق الملكية من (627.1%) ولغاية (-319.9%).

3- بلغ متوسط القيمة السوقية (MV) (15.4) مليون ديناراً، وبانحراف معياري (20.7) مليون ديناراً، كما بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (180.0) مليون ديناراً وتعود لشركة التأمين الأردنية سنة 2005، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.48) مليون ديناراً وتعود للمجموعة العربية الأوروبية في عامي 2003 و2004، وهذا قد يعود إلى اختلاف في نشاطات شركات التأمين وطبيعة عملها والخدمات التأمينية التي تقدمها، مما ينعكس على الثقة بأسهمها وقيمتها السوقية.

4- بلغ متوسط صافي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE) (67.4%)، وبانحراف معياري (93.387)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (490.3%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (583.5%). وفي ذلك تأكيد على التباين في عمليات شركة التأمين وطبيعة الخدمات التأمينية والتفاوت في حصة الشركة من إجمالي الأقساط المكتتب بها في السوق، كما يشير إلى التباين في حقوق الملكية وقدرتها على استيعاب الخسائر غير العادية.

5- بلغ متوسط نسبة الاستثمارات إلى الموجودات (INV/ASS) (63%) أي أن شركات التأمين الأردنية توظف ما نسبته (63%) من موجوداتها على شكل استثمارات مما يؤكد أهمية النشاط الاستثماري لدى هذه الشركات ومدى الاعتماد عليه في تحقيق الأرباح، وبانحراف معياري (0.163)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (91%) وتم تسجيلها سنة 2006 لدى شركة الشرق الأوسط للتأمين، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (19%) وتعود للشركة الأردنية الفرنسية في عام 2013. وفي ذلك مؤشر على التباين في السياسات الاستثمارية التي تتبعها شركات التأمين، وهو مؤشر على اختلاف شركات التأمين في قدرتها على تحمل مخاطر الاستثمار.

6- بلغ متوسط معدل التغيير في إجمالي الأقساط المكتتب بها (PAC) (1.98%)، وبانحراف معياري (0.494)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (5.629%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.62%). وفي ذلك مؤشر على التباين في عمليات شركات التأمين، ومعدلات نموها.

7- بلغ متوسط نسبة المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP) (48.2%)، وبانحراف معياري (51.466)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (488%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.032%). وقد يعود هذا التباين إلى اختلاف في المخصصات الفنية في شركات التأمين والنتائج عن اختلاف الإيرادات من عملياتها، وبالتالي الاختلاف في ضرورة توفر مثل هذه المخصصات حسب تعليمات أسس المخصصات الفنية الصادرة عن هيئة التأمين.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

جدول (4)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة للفترة (2003-2013)

المقياس	MO*	SIZE	AGE	%DR
الوسط الحسابي	-79,227	21,213,184	27.842	54.004
الانحراف المعياري	880,542	17,767,251	12.317	16.029
القيمة القصوى	2,363,313	84,132,562	62.000	116.863
القيمة الدنيا	-4,365,128	4,303,812	7.000	5.857

يعرض الجدول (4) وصفاً لمتغيرات الدراسة المستقلة خلال فترة الدراسة (2003 - 2013)، وقد تم التوصل لما يلي:

1- بلغ متوسط أرباح تأمين المركبات (-79,227) ديناراً، وبانحراف معياري (880,542) ديناراً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2,363,313) ديناراً في شركة التأمين الأردنية سنة 2008، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (-4,365,128) ديناراً في شركة الأراضي المقدسة للتأمين في سنة 2012. وفي ذلك مؤشر عام على الخسائر التي تلحق بشركات التأمين من تأمين المركبات، كما يشير إلى التباين بين شركات التأمين في تحقيق الأرباح من عملية تأمين المركبات، حيث تراوحت الأرباح (الخسائر) في هذا الفرع (-4,365,128) ديناراً، ولغاية (2,363,313) ديناراً.

2- بلغ متوسط إجمالي الموجودات (21.2) مليون ديناراً، وبانحراف معياري (17.8) مليون ديناراً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (84.1) مليون ديناراً في شركة الشرق الأوسط للتأمين سنة 2013، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (4.3) مليون ديناراً في الشركة الأردنية الإماراتية سنة 2003 وفي ذلك مؤشر على التباين في أحجام شركات التأمين مقاساً بإجمالي موجوداتها، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب منها اختلاف عمليات شركات التأمين وحصتها السوقية.

3- بلغ متوسط أعمار شركات التأمين حوالي (28) سنوات، وبانحراف معياري (12.3) سنة، حيث بلغ عمر الشركة الأردنية للتأمين (52) سنة عند بداية فترة الدراسة وهي بالتالي أقدم شركات التأمين في الأردن، في حين كانت أقل الشركات عمراً (7) سنة عند بداية فترة الدراسة. وفي ذلك مؤشر على التباين في الخبرة التي تتمتع بها شركات التأمين في ممارسة أعمالها في سوق التأمين في الأردن.

4- بلغ متوسط نسبة المديونية (54%)، وبانحراف معياري (16.029)، بمعنى أن الديون بأنواعها شكلت أكثر من نصف حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11698%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (5.8%). وفي ذلك مؤشر على التباين في السياسات التمويلية وهيكلية رأس المال في شركات التأمين.

اختبار الفرضيات

تم اخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تم دراسة أثر المتغيرات المستقلة على مقاييس الأداء المالي بشكل منفصل، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى.

جدول (5)

نتائج اختبار أثر (التأمين الإلزامي للمركبات) على مؤشرات الأداء المالي *

الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H01-1	ROA	0.686	0.470	8.556	0.000	التأمين الإلزامي للمركبات	0.851	0.321	2.654
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H01-2	ROE	0.937	0.878	52.527	0.000	التأمين الإلزامي للمركبات	1.943	0.888	2.187
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة

0.026	2.258	0.154	0.349	التأمين الالزامي للمركبات	0.000	4.369	0.312	0.559	MV	H01-3
جدول المعاملات Coefficient				البيان	تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B		Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.023	2.304	0.082	0.188	التأمين الالزامي للمركبات	0.000	20.882	0.684	0.827	NPE	H01-4
جدول المعاملات Coefficient				البيان	تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B		Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.250	1.576	0.013	0.014	التأمين الالزامي للمركبات	0.149	1.482	0.133	0.365	INV/ASS	H01-5
جدول المعاملات Coefficient				البيان	تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B		Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.872	0.162	0.016	0.003	التأمين الالزامي للمركبات	0.056	1.989	0.171	0.414	PAC	H01-6
جدول المعاملات Coefficient				البيان	تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B		Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.036	-2.122	2.927	-6.211	التأمين الالزامي للمركبات	0.000	7.946	0.452	0.672	TRNP	H01-7

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (5) الى نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الاولى، على النحو التالي:

1- الفرضية الفرعية الأولى H01-1: كانت قيمة $(r = 0.686)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) والعائد على الموجودات (ROA). كما كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.470)$ ، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسّر ما مقداره (47.0%) من التباين في العائد على الموجودات (ROA)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (8.556) عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 0.851)$ وأن قيمة $(t = 2.654)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.009)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على العائد على الموجودات لشركات التأمين في الأردن".

وتعتبر هذه النتيجة منطقية على اعتبار أن أقساط تأمين المركبات تشكل نسبة عالية من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها لدى شركات التأمين في الأردن حيث تصل إلى أكثر من 45% من إجمالي الأقساط في السوق.

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (kozak,2011) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية ما بين تأمين المركبات ونسب الربحية في شركات التأمين.

2- الفرضية الفرعية الثانية H01-2: كانت قيمة $(r = 0.937)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.878)$ ، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسّر ما مقداره (87.8%) من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت $(Sig = 0.000)$ وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 1.943)$ وأن قيمة $(t = 2.187)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.031)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن."

3- الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: كانت قيمة ($r = 0.559$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) والقيمة السوقية (MV). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.312$)، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسر ما مقداره (31.2%) من التباين في القيمة السوقية (MV)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (4.369) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.349$) وأن قيمة ($t = 2.258$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.026$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على القيمة السوقية لشركات التأمين في الأردن."

ويمكن تفسير هذه النتيجة انه بسبب نتائج الشركات السلبية في كثير من السنوات في فرع تأمين المركبات أدى ذلك الأمر إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في أسهم شركات التأمين مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لقلة الطلب عليها.

4- الفرضية الفرعية الرابعة H01-4: كانت قيمة ($r = 0.827$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) وصافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.684$)، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسر ما مقداره (68.4%) من التباين في صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (20.882) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.188$) وأن قيمة ($t = 2.304$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.023$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

و بناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن."

5- الفرضية الفرعية الخامسة H01-5: كانت قيمة ($r = 0.365$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.133$)، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسر ما مقداره (13.3%) من التباين في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (1.482) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.250$) وهذا يؤكد عدم دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الفرعية الخامسة القائلة:
"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لشركات التأمين في الأردن."

ويمكن أن نعزو هذه النتيجة إلى قرارات الاستثمار لدى شركات التأمين هي قرارات إدارية غير مرتبطة بنتائج فرع تأمين المركبات، حيث تحاول الشركات زيادة أرباحها الاستثمارية بهدف تعويض الخسائر التشغيلية.

6- الفرضية الفرعية السادسة H01-6: كانت قيمة ($r = 0.414$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) ومعدل التغيير في إجمالي الأقساط المكتتب بها (PAC). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.171$)، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسر ما مقداره (17.1%) من التباين في معدل التغيير في إجمالي الأقساط المكتتب بها (PAC)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (1.989) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.056$) وهذا يؤكد عدم دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الفرعية السادسة القائلة:
"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على معدل التغيير في إجمالي الأقساط المكتتب بها لشركات التأمين في الأردن."

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التغيير في إجمالي الأقساط لا يأتي عادة من أقساط تأمين المركبات فقط وإنما من فروع التأمين الأخرى أيضاً، كما أن نظام الدور المطبق في مكتب التأمين الموحد يجعل التغيير غير مرتبط بنتائج فرع تأمين المركبات.

7- الفرضية الفرعية السابعة H01-7: كانت قيمة ($r = 0.672$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين التأمين الإلزامي للمركبات (MO) وصافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.452$)، وهذا يعني أن التأمين الإلزامي للمركبات قد فسّر ما مقداره (45.2%) من التباين في صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (7.946) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -6.211$) وأن قيمة ($t = 2.122$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.036$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية السابعة ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام التأمين الإلزامي للمركبات على صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة لشركات التأمين في الأردن".

يعتبر تأمين المركبات أحد الأنشطة التشغيلية الرئيسية وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون له أثر على النشاط التشغيلي لشركات التأمين وهذا ما تؤكدته النتيجة أعلاه، حيث تبين أن هناك أثر لنتيجة فرع تأمين المركبات على نسبة صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة.

الفرضية الرئيسية الثانية (H₀₂): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.

جدول (6)

نتائج اختبار أثر (حجم الشركة) على مؤشرات الأداء المالي*

الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H02-1	ROA	0.536	0.287	7.121	0.000	حجم الشركة	7.889	1.358	5.809
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة

Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسو بة				مستوى الدلالة	المحسو بة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.006	2.802	1.779	4.986	حجم الشركة	0.000	12.032	0.407	0.638	ROE	H03-2
جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسو بة				مستوى الدلالة	المحسو بة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.000	23.637	0.052	1.223	حجم الشركة	0.000	64.226	0.783	0.885	MV	H03-3
جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسو بة				مستوى الدلالة	المحسو بة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.004	-2.945	9.640	-28.391	حجم الشركة	0.004	10.673	0.404	0.636	NPE	H03-4
جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسو بة				مستوى الدلالة	المحسو بة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.013	2.510	0.017	0.042	حجم الشركة	0.013	6.302	0.297	0.545	INV/ASS	H03-5
جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	الفرضية
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ²	R		
مستوى الدلالة	المحسو بة				مستوى الدلالة	المحسو بة	معامل التحديد	معامل الارتباط		
0.034	2.109	0.108	0.228	حجم الشركة	0.000	2.325	0.275	0.524	PAC	H03-6
جدول المعاملات					تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير	الفرضية

Coefficient					ANOVA		Model Summery		التابع	
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ² معامل التحديد	R معامل الارتباط		
0.123	-1.548	5.392	-8.347	حجم الشركة	0.123	2.396	0.015	0.122	TRNP	H03-7

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (6) الى نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة، على النحو التالي:

1- الفرضية الفرعية الأولى H03-1: كانت قيمة ($r = 0.53$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة (SIZE) والعائد على الموجودات (ROA). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.287$)، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسّر ما مقداره (28.7%) من التباين في العائد على الموجودات (ROA)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (7.121) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 7.889) وأن قيمة (t= 5.809) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على العائد على الموجودات لشركات التأمين في الأردن".

هذه النتيجة تعني أن الحجم يعتبر عامل مهم في تحقيق العائد على الموجودات حيث كلما كبر حجم الشركة ارتفع معدل العائد على الموجودات.

2- الفرضية الفرعية الثانية H03-2: كانت قيمة ($r = 0.638$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة (SIZE) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.407$)، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسّر ما مقداره (40.7%) من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (12.032) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 4.986) وأن قيمة (t= 2.802) عند مستوى ثقة (Sig = 0.006) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن."

3- الفرضية الفرعية الثالثة H03-3: كانت قيمة $(r = 0.885)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة (SIZE) والقيمة السوقية (MV). كما كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.783)$ ، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسّر ما مقداره (78.3%) من التباين في القيمة السوقية (MV)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (64.226) عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 1.223)$ وأن قيمة $(t = 23.637)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على القيمة السوقية لشركات التأمين في الأردن."

هذه النتيجة تعني أن الحجم هو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد القيمة السوقية للشركات حيث كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.783)$ وهذه القيمة تعتبر مرتفعة.

4- الفرضية الفرعية الرابعة H03-4: كانت قيمة $(r = 0.636)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين حجم الشركة (SIZE) وصافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE). كما كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.404)$ ، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسّر ما مقداره (40.4%) من التباين في صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (10.673) عند مستوى ثقة $(Sig = 0.004)$ وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = -28.391)$ وأن قيمة $(t = -2.945)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.004)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن."

5- الفرضية الفرعية الخامسة H03-5: كانت قيمة ($r = 0.545$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة (SIZE) ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.297$)، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسر ما مقداره (29.7%) من التباين في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (6.302) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.013$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.042) وأن قيمة ($t = 2.510$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.013$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة ونقبل البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لشركات التأمين في الأردن."

تؤكد هذه النتيجة على اهتمام شركات التأمين في الأردن في تعزيز استثماراتها حيث أن زيادة حجم الشركة يرافقه زيادة في حجم استثمارات الشركة الأمر الذي من شأنه زيادة الدخل من الاستثمار مما يساعد الشركات على مواجهة المخاطر المتعلقة بالنشاط التشغيلي وتحقيق مستوى من الأرباح مرضي بالنسبة لحملة الأسهم.

6- الفرضية الفرعية السادسة H03-6: كانت قيمة ($r = 0.524$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة (SIZE) ومعدل التغيير في إجمالي الاقساط المكتتب بها (PAC). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.275$)، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسر ما مقداره (27.5%) من التباين في معدل التغيير في إجمالي الاقساط المكتتب بها (PAC)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (2.325) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.228) وأن قيمة ($t = 2.109$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.034$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية السادسة، ونقبل البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على معدل التغيير في إجمالي الاقساط المكتتب بها لشركات التأمين في الأردن."

7- الفرضية الفرعية السابعة H03-7: كانت قيمة ($r = 0.122$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين حجم الشركة (SIZE) وصافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.015$)، وهذا يعني أن حجم الشركة قد فسّر ما مقداره (1.5%) من التباين في صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (2.396) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.123$) وهذا يؤكد عدم دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -8.347$) وأن قيمة ($t = -1.548$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.123$) وهذه تؤكد عدم دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الفرعية السابعة القائلة:
"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة لشركات التأمين في الأردن."

الفرضية الرئيسية الثالثة (H0 3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.

جدول (7)

* نتائج اختبار أثر (عمر الشركة) على مؤشرات الأداء المالي

الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H04-1	ROA	0.486	0.236	3.041	0.000	عمر الشركة	-0.958	0.270	-3.551
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H04-2	ROE	0.110	0.012	0.114	0.999	عمر الشركة	-0.846	1.641	-0.516
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			

		R	r ²	F	Sig F*	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
		معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	مستوى الدلالة				المحسوبة	مستوى الدلالة
H04-3	MV	0.592	0.350	9.642	0.000	عمر الشركة	0.034	0.004	7.666	0.000
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
		R	r ²	F	Sig F*	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
H04-4	NPE	0.628	0.394	11.591	0.000	عمر الشركة	-1.595	0.435	-3.665	0.000
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
		R	r ²	F	Sig F*	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
H04-5	INV/ASS	0.423	0.179	3.888	0.000	عمر الشركة	0.004	0.001	4.412	0.000
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
		R	r ²	F	Sig F*	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
H04-6	PAC	0.411	0.169	3.641	0.000	عمر الشركة	-0.002	0.001	-3.154	0.002
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
		R	r ²	F	Sig F*	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
H04-7	TRNP	0.556	0.309	4.418	0.000	عمر الشركة	-7.876	0.989	-7.965	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (7) الى نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة، على النحو التالي:

1- الفرضية الفرعية الأولى H03-1: كانت قيمة ($r = 0.486$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين عمر الشركة (AGE) والعائد على الموجودات (ROA). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.236$)، وهذا يعني أن عمر الشركة قد فسّر ما مقداره (23.6%) من التباين في العائد على الموجودات (ROA)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (3.041) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.958$) وأن قيمة ($t = -3.551$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على العائد على الموجودات لشركات التأمين في الأردن". تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Sumaira, et al. 2013) والذي وجد أن الشركات الأكبر عمرا ربحيتها أقل من الشركات الأصغر عمرا وذلك لوجود تكاليف تكون مرتبطة عادة بعمر الشركة مثل الرواتب المرتفعة والبيروقراطية في اتخاذ القرارات.

2- الفرضية الفرعية الثانية H03-2: كانت قيمة ($r = 0.110$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين عمر الشركة (AGE) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.012$)، وهذا يعني أن عمر الشركة قد فسّر ما مقداره (1.2%) من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.114) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.999$) وهذا يؤكد عدم دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.846$) وأن قيمة ($t = -0.516$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.607$) وهذه تؤكد عدم دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثانية القائلة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن".

3- الفرضية الفرعية الثالثة H03-3: كانت قيمة ($r = 0.592$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين عمر الشركة (AGE) والقيمة السوقية (MV). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.350$)، وهذا يعني أن (عمر الشركة) قد فسّر ما مقداره (35.0%) من التباين في القيمة السوقية (MV)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (9.642) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة

الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 0.034)$ وأن قيمة $(t = 7.666)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على القيمة السوقية لشركات التأمين في الأردن".

4- الفرضية الفرعية الرابعة H03-4: كانت قيمة $(r = 0.628)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين عمر الشركة (AGE) وصافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE) . كما كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.394)$ ، وهذا يعني أن عمر الشركة قد فسر ما مقداره (39.4%) من التباين في صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE) ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (11.591) عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = -1.595)$ وأن قيمة $(t = -3.665)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن".

5- الفرضية الفرعية الخامسة H03-5: كانت قيمة $(r = 0.423)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين عمر الشركة (AGE) ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS) . كما كانت قيمة معامل التحديد $(r^2 = 0.179)$ ، وهذا يعني أن عمر الشركة قد فسر ما مقداره (17.9%) من التباين في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS) ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (3.888) عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 0.004)$ وأن قيمة $(t = 4.412)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لشركات التأمين في الأردن".

6- الفرضية الفرعية السادسة H03-6: كانت قيمة ($r = 0.411$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين عمر الشركة (AGE) ومعدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها (PAC). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.169$)، وهذا يعني أن عمر الشركة قد فسّر ما مقداره (16.9%) من التباين في معدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها (PAC)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (3.641) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.002$) وأن قيمة ($t = -3.154$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.002$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية السادسة، ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على معدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها لشركات التأمين في الأردن".

7- الفرضية الفرعية السابعة H03 H03-7: كانت قيمة ($r = 0.556$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين عمر الشركة (AGE) وصافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.309$)، وهذا يعني أن عمر الشركة قد فسّر ما مقداره (30.9%) من التباين في صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (2.396) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.00$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -7.876$) وأن قيمة ($t = -7.965$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية السابعة ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة لشركات التأمين في الأردن".

الفرضية الرئيسية الرابعة (H04): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الخامسة.

جدول (8)
نتائج اختبار أثر (نسبة المديونية) على مؤشرات الأداء المالي

الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-1	ROA	0.551	0.340	9.136	0.000	نسبة المديونية	-0.382	0.053	-7.231
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-2	ROE	0.490	0.240	5.817	0.000	نسبة المديونية	0.678	0.299	2.266
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-3	MV	0.588	0.346	9.487	0.000	نسبة المديونية	-0.027	0.004	-7.572
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-4	NPE	0.620	0.385	11.135	0.000	نسبة المديونية	1.137	0.356	3.191
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-5	INV/ASS	0.540	0.292	7.356	0.000	نسبة المديونية	-0.005	0.001	-7.340

الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-6	PAC	0.618	0.382	10.234	0.005	نسبة المديونية	-0.030	0.009	-3.432
الفرضية	المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			
		r ² معامل الارتباط	r معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة
H05-7	TRNP	0.656	0.430	12.261	0.003	نسبة المديونية	-0.667	0.219	-3.043

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (8) الى نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الخامسة، على النحو التالي:

1- الفرضية الفرعية الأولى H04-1: كانت قيمة ($r = 0.551$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين نسبة المديونية (DR) والعائد على الموجودات (ROA). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.340$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسّر ما مقداره (34.0%) من التباين في العائد على الموجودات (ROA)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (9.136) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.382$) وأن قيمة ($t = -7.231$) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على العائد على الموجودات لشركات التأمين في الأردن". إن العلاقة السالبة بين نسبة المديونية والعائد على الموجودات يمكن تفسيرها بأن ارتفاع نسبة المديونية يؤدي إلى تقييد الشركة والتحفظ في سياساتها الاستثمارية وذلك بهدف المحافظة على السيولة لتسديد الالتزامات خوفا من التعرض للإعسار المالي.

2- الفرضية الفرعية الثانية H04-2: كانت قيمة ($r = 0.490$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين نسبة المديونية (DR) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.240$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسرت ما مقداره (24.0%) من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (5.817) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.678$) وأن قيمة ($t = 2.266$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.025$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن."

3- الفرضية الفرعية الثالثة H04-3: كانت قيمة ($r = 0.588$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين نسبة المديونية (DR) والقيمة السوقية (MV). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.346$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسرت ما مقداره (34.6%) من التباين في القيمة السوقية (MV)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (9.487) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.027$) وأن قيمة ($t = -7.572$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على القيمة السوقية لشركات التأمين في الأردن."
إن انخفاض نسبة المديونية يؤدي إلى زيادة الربحية كما ظهر في نتيجة الفرضية الفرعية الأولى وبالتالي يؤدي هذا الوضع إلى زيادة الطلب على أسهم الشركة ذات نسبة المديونية المنخفضة مما يؤدي إرتفاع القيمة السوقية للسهم.

4- الفرضية الفرعية الرابعة H04-4: كانت قيمة ($r = 0.620$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين نسبة المديونية (DR) وصافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.385$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسرت ما مقداره (38.5%) من التباين في صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية (NPE)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (11.135) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 1.137$) وأن قيمة ($t = 3.191$) عند مستوى ثقة (Sig = 0.002) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على صافي الاقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية لشركات التأمين في الأردن".

5- الفرضية الفرعية الخامسة H04-5: كانت قيمة ($r = 0.540$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين نسبة المديونية (DR) ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.292$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسّرت ما مقداره (29.2%) من التباين في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (INV/ASS)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (7.356) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.005$) وأن قيمة ($t = -7.340$) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لشركات التأمين في الأردن".

6- الفرضية الفرعية السادسة H04-6: كانت قيمة ($r = 0.618$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين نسبة المديونية (DR) ومعدل التغيير في إجمالي الاقساط المكتتب بها (PAC). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.382$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسّرت ما مقداره (38.2%) من التباين في معدل التغيير في إجمالي الاقساط المكتتب بها (PAC)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (10.234) عند مستوى ثقة (Sig = 0.005) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.030$) وأن قيمة ($t = -3.432$) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية السادسة، ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على معدلات التغيير في إجمالي الاقساط المكتتب بها لشركات التأمين في الأردن".

7- الفرضية الفرعية السابعة H04-7: كانت قيمة ($r = 0.656$)، وهذا يعني أن هناك علاقة سالبة بين نسبة المديونية (DR) وصافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP). كما كانت قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.430$)، وهذا يعني أن نسبة المديونية قد فسرت ما مقداره (43.0%) من التباين في صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة (TRNP)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (12.261) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.003$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.667$) وأن قيمة ($t = -3.043$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.003$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية السابعة ونقبل البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة لشركات التأمين في الأردن."

الاستنتاجات

في التحليل الذي تم إجراؤه على بيانات شركات التأمين في الأردن والمدرجة أسهمها في بورصة عمان خلال السنوات 2003-2013، والمتمثلة في بياناتها المالية عن الأداء المالي ونتائج فرع تأمين المركبات ونسبة الاستثمار الأجنبي في رأس مال هذه الشركات وحجمها مقاساً بحجم الموجودات وعمرها ونسبة مديونيتها، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث بعد اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها والجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة، وعلى أثر هذه الاستنتاجات التي تم التوصل إليها قُدمت مجموعة من التوصيات لعلها تساعد مختلف الجهات المهتمة بقطاع التأمين على اتخاذ القرارات المناسبة والتي قد تؤدي إلى تحسين وضع قطاع التأمين في الأردن، ويمكن تلخيص أهم استنتاجات الدراسة فيما يلي:

1- حقق قطاع التأمين خسائر في فرع تأمين المركبات في معظم سنوات الدراسة حيث بلغ متوسط أرباح (خسائر) تأمين المركبات (-79227) ديناراً، وحقق التأمين الإلزامي الذي مصدره إدارات الترخيص خسائر في جميع سنوات الدراسة ولمعظم الشركات وبمتوسط عدد شركات بلغ (22) شركة خاسرة، وكذلك الحال بالنسبة للتأمين الشامل والذي مصدره تأمين المركبات فقد حقق خسائر في جميع سنوات الدراسة ولمعظم الشركات ولكن بمتوسط عدد شركات أقل حيث بلغ حوالي (19) شركة خاسرة.

2- أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقة إيجابية ما بين التأمين الإلزامي للمركبات ومقاييس الأداء المالي باستثناء نسبة صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المكتتب بها.

3- تبين أن هناك علاقة دالة إحصائية بين كل من التأمين الإلزامي للمركبات من جهة والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للشركات ونسبة صافي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية ونسبة صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة، بينما لا يوجد أثر مهم إحصائي للتأمين الإلزامي على كل من نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات ومعدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها، ويمكن تفسير ذلك بسبب نظام الدور المطبق في دوائر الترخيص ومن خلال مكتب التأمين الموحد والذي يفرض على المواطن في حالة التأمين الإلزامي الشركة التي يقوم بالتأمين لديها وبغض النظر عن وضعها المالي ومستوى الخدمات التي تقدمها، وهذا الأمر قد لا يكون ذات أهمية لدى المواطن لأن الطرف الآخر المتضرر هو الذي يراجع الشركة المؤمن لديها المؤمن له في حالة وقوع الحادث.

4- بلغ متوسط إجمالي الموجودات لشركات التأمين في الأردن خلال سنوات الدراسة مامقداره (21.2) مليون دينار مع وجود تفاوت واضح في أحجام الشركات وهذا دليل على ضعف قدرات بعض الشركات وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مستقبلا.

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن ومقاييس الأداء المالي باستثناء معدل العائد على حقوق الملكية.

6- أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقة إيجابية ومهمة إحصائية بين حجم الشركة وأدائها المالي مقاسا بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للشركة ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات وكذلك معدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها، بينما كانت العلاقة سلبية بين الحجم ونسبة صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة ونسبة الأقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية.

7- أظهرت النتائج الاحصائية وجود أثر مهم إحصائي بين كل من نسبة المديونية والأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للشركة ونسبة صافي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق الملكية ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات ومعدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتب بها ونسبة صافي المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة.

8- توصل الباحثان إلى أن نسبة المديونية هي من أكثر العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في الأردن وذلك من خلال مقاييس الأداء المالي التي تم استخدامها حيث تم رفض جميع الفرضيات العدمية المتعلقة بأثر نسبة المديونية على الأداء المالي باستخدام أسلوب الإنحدار البسيط ومن ثم يأتي الحجم ويليه التأمين الإلزامي للمركبات والأقل تأثيراً على الأداء المالي هو عمر الشركة.

التوصيات

بعد استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحثان عدة توصيات يأملان أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة التي تمنع أو تحد من الخسائر الناتجة عن التأمين الإلزامي وبشكل خاص التأمين الإلزامي الذي مصدره دوائر الترخيص وكذلك التأمين الشامل الذي مصدره الشركات ، وهذه التوصيات هي:

- 1- إعادة النظر من قبل الجهات ذات العلاقة بنظام التأمين الإلزامي للمركبات وذلك لآثاره السلبية على شركات التأمين في الأردن وفيما يلي بعض المقترحات في هذا الشأن:
- تحرير أسعار التأمين الإلزامي مع وضع ضوابط للمنافسة بحيث تمنع انخفاض الأسعار بشكل ضار ومنع احتكار الباطن من قبل الشركات مما يؤدي للإضرار بالمواطن.
- تعديل الحوافز الممنوحة للسائقين غير المخالفين بحيث تصبح تصاعدية كما هو الحال في الغرامات.
- مراعاة خصائص السائق من حيث العمر والجنس والسجل المروري عند تحديد قسط التأمين.
- مراعاة قيمة المركبة السوقية وعمرها عند تحديد قسط التأمين وذلك لتفاوت أسعار القطع وأجور الصيانة ما بين المركبات، بحيث يخفض قسط التأمين للمركبات الحديثة والتي تتوفر بها وسائل أمان عالية وتكون عادةً حالتها الميكانيكية جيدة.
- ضرورة الربط الإلكتروني ما بين شركات التأمين والأجهزة الأمنية للتغلب على ظاهرة الحوادث المفتعلة من قبل المواطنين الذين يحاولون ابتزاز شركات التأمين.
- العمل على رفع مستوى الثقة بين المؤمن لهم وشركات التأمين من خلال التزام شركات التأمين بإجراءات واضحة ومحددة للتسوية وخلال وقت محدد وعدم التأخير في صرف المستحقات للمواطنين بعد الاتفاق على التسوية.
- إلغاء نظام الدور المعمول به في مكتب التأمين الموحد في دوائر الترخيص، وترك حرية اختيار الشركة للمؤمن له مما يدفع الشركات لتحسين خدماتها بهدف جذب العملاء، شريطة أن لا تكون عملية جذب العملاء من خلال تخفيض القسط فقط.

- 2- تشجيع الشركات على الاندماج سواء من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية أو من خلال رفع رأس مال الشركات وذلك لزيادة القدرات التنافسية و الاستثمارية لشركات التأمين في الأردن.
- 3- العمل على إنشاء شركات لإدارة موضوع التأمين الإلزامي للمركبات مقابل نسبة محددة كأجور إدارة وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية علماً أن شريعتنا الإسلامية الغراء حرمت التأمين التجاري بجميع أشكاله مما يؤكد على ضرورة أن تكون هذه الشركات ملتزمة حقاً وحقيقة بأحكام الشريعة الإسلامية لأن من شأن ذلك زيادة إقبال المواطنين على التأمين وبحيث يكون المؤمن لهم مساهمين في هذه الشركة وفي حال تحقيق أرباح ينعكس ذلك على قسط التأمين لهؤلاء المؤمن لهم ممن لم يتسببوا في حوادث مروية.
- 4- توجيه استثمارات شركات التأمين نحو الاستثمارات الحقيقية مثل إنشاء المصانع والمشاريع الرأسمالية بحيث تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية.
- 5- ضرورة تبني شركات التأمين للمبادرات والجمعيات التي تعمل على توعية المواطنين بخطر الحوادث المروية.
- 6- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية من قبل الباحثين لتقييم عدالة اقساط التأمين الإلزامي للمركبات الأردنية وغير الأردنية وفي حالة عدم عدالتها اشتقاق نموذج تسعير عادل لأقساط التأمين.

المراجع باللغة العربية:

- 1- بخيت، علي سيد (2011). "تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية من خلال التحليل البيزي لمؤشرات المحفظة التأمينية ومؤشرات الإنذار المبكر بالتطبيق على تأمين الممتلكات و المسؤولية"، مجلة كلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد بلا، العدد 51، ص 127- 163.
- 2- تقرير أعمال التأمين في الاردن، (2003-2014)، الاتحاد الأردني لشركات التأمين.
- 3- الخلايلة، محمود عبد الحليم (2014). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط 7، توزيع دار وائل للنشر.
- والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 4- دبانة، نسيم وعواد، ماهر (2010). "التجربة الأردنية في التأمين الإلزامي للمركبات"، مؤتمر فلسطين الأول للتأمين، فلسطين.
- 5- رسالة التأمين، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، أعداد مختلفة.
- 6- العضيلة، راضي (2004). "العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الاردن 1980-2002".
- 7- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، المملكة الاردنية الهاشمية.
- 8- الجريدة الرسمية، العدد 5025، 2010/4/10.
- 9- الجريدة الرسمية، العدد 5061، 2010/10/17.
- 10- الطراونة، مراد علي (2011). التأمين الإلزامي من حوادث المركبات ، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية.

المواقع الالكترونية

www.joif.org

www.ase.com.jo

www.sdc.com.jo

www.jsc.gov.jo

موقع الاتحاد الأردني لشركات التأمين

موقع بورصة عمان

موقع مركز إيداع الأوراق المالية

موقع هيئة الأوراق المالية

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Akotey, Joseph and Sackey, Frank, G. and Amoah, Lordina and Manso, Richard Frimpong (2013) "The financial performance of live insurance companies in Ghana", *The Journal of Risk Finance*, Volume 14, No.3, pp 286-302.
- 2- Almajali, AmalYassin and Alamro, Sameer Ahmed and Al-soub,YahyaZakarea (2012) " Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at amman stock exchange ", *Journal of Management Research*, Volume 4, No.2, pp 266-289.
- 3- Burca, Ana-Maria and Batrinca, Ghiorghe, (2014) "The determinants of financial performance in the Romanian insurance market", *International Journal of Academic in Accounting, Finance and Management Sciences*, Volume 4, No.1, pp 299-308.
- 4- Charumathi, B. (2012) "On the determinants of profitability of indian life insurers- an empirical study", *Proceedings of the world congress on the engineering*, Volume I.
- 5- Sumaira, Bilal and Amjad, Tufail Sidra (2013) "Determinants of profitability panel data evidence from insurance sector of Pakistan ", *Elixir International Journal*, Volume 57A., pp 14377-14382.
- 6- Kozak, Sylwester (2011) "Determinants of profitability of non-life insurance companies in Poland during integration with the European financial system", *Electronic Journal of Polish Agricultural Universities*, Volume 14, Issue 1.
- 7- Doumpos,Micheal and Gaganis, Chrysovalantis and Pasiouras,Fatios (2012) "Estimating and explaining the financial performance of property and casualty insurance: A two – stage analysis", *Business and Economics Research Journal*, Volume 5. No. 2, pp 155-170.

Behavioral Intention, Perceived Ease of Use and the Usefulness that Affect the Use of the Computerized Physician Order Entry (CPON) System in Jordan

د. بلال علي ياسين نصار*

د. سناء نواف النصور**

تاريخ وصول البحث: 22/2/2016م

تاريخ قبول البحث: 21/11/2016م

Abstract

The Computerized Physician Order Entry (CPOE) system is perceived as useful and easy to use by physicians, and it has been well accepted and used by them in their medical practice. The researcher applied Technology Acceptance Model (TAM) from the physicians' perspective. The study examines and explains patient confidentiality and privacy on usefulness of CPOE usage, security of CPOE access and ease of use of CPOE usage, perceived ease of use and usefulness on behavioral intention to use CPOE and behavioral intention to use CPOE on actual of use CPOE system within TAM and tested four hypotheses based on these relationships.

The study respondents comprise of physicians working in two Jordanian hospitals namely, the University of Jordan Hospital and Khalidy Hospital.

Efforts were exerted to distribute 144 questionnaires by hand to the respondents in both hospitals. Out of the total distributed questionnaires, 118 questionnaires were returned indicating a rate of response of 82%. Future studies may extend this study by focusing on the acceptance and adoption of CPOE among physicians in the context of the organization.

This is expected to help researchers and practitioners understand the information technology acceptance behavior of physicians in healthcare organizations in Jordan.

* أستاذ مساعد، قسم الإدارة، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية .

** أستاذ مساعد، قسم الإدارة، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية .

الملخص

يهدف هذا البحث الى تطبيق نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) من أجل التنبؤ وتفسير قبول الأطباء لنظام CPOE من خلال الفائدة المدركة و مدى وسهولة الإستخدام لهذا النظام من قبل الأطباء ، بالإضافة إلى ذلك سعت الدراسة لمعرفة ما إذا كان النظام قد تم تبنيه وتقبله وإستخدامه من قبل الأطباء في ممارساتهم الطبية من أجل ذلك استخدم الباحث نموذج (TAM) من وجهة نظر الأطباء.

هدفت الدراسة أيضاً إلى فحص وتفسير سهولة الاستخدام والفائدة للنظام والتوجه السلوكي للأطباء نحو استخدام نظام CPOE من خلال نموذج (TAM) تمثل ذلك بأربع فرضيات رئيسيات بناءً على هذه العلاقات.

عينة الدراسة تتألف من الأطباء العاملين في اثنين من المستشفيات الأردنية وهما مستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى الخالدي. وتم توزيع (144) إستبيان باليد إلى المشاركين في كل من المستشفيات. من إجمالي الإستبيانات الموزعة، أعيدت (118) إستبيان وتشير نسبة الاستجابة 82%. قد تمت الدراسات المستقبلية هذه الدراسة من خلال التركيز على قبول واعتماد CPOE بين الأطباء في المنظمة.

ومن شأن ذلك أن يقدم المساعدة للباحثين والمزاويلين في فهم مدى قبول الأطباء لأنظمة المعلومات في مؤسسات الرعاية الصحية الأردنية.

1. Introduction

Physicians who use paper-based medical records are constrained from sharing medical information of their patients with their colleagues unless their medical records are copied and hand carried, mailed, or faxed to them (Phichitchaisopa and Naenna 2013; Goldsmith, Bluementhal & Rishel, 2003).

These constraints pose a significant barrier for physicians in providing timely needed services for their patients. The same is true in rendering services such as ordering medications and laboratory tests. Goldsmith et al. (2003) further added that the Institute of Medicine of the National Academies, United States of America, advisers to the nation on science, engineering, and medicine, pointed to the poor information management at the hospitals and clinics as a major cause for the unacceptably high level of medical errors in the United States. Various studies have supported the need for better information management in hospitals.

For example, a study conducted at the Brigham and Women's Hospital of Harvard Medical School found that the rate of serious medication errors was reduced by 55 percent after the introduction of (CPOE) system (Bates et al., 1998).

Moreover, several research studies have suggested that implementing CPOE at the healthcare systems and hospitals in the United States could potentially improve the quality of healthcare in the country (Schiff et al., 2015; Goldsmith et al., 2003 and Bates et al., 1998). Therefore, hospitals and the healthcare systems in the United States are under pressure now to install the CPOE system, successfully implement it, and enable physicians to adopt the same. In order to achieve this, each medical record must first be converted from the paper medium to the electronic medium.

In this regard, Blodgett (1997) stated that changing from paper of based medical records to electronic medical records has not received the needed push because of lack of government involvement. However, in 1996 the Kennedy/Kassebaum Health Care Reform bill was passed by Congress and later signed into a law (Blevins, 2002; Blodgett, 1997). The Act, known as the Health Insurance

Portability and Accountability Act (IPAA) of 1996, established standards for privacy, security, and electronic data interchange of health information.

One of the important requirements of Health Insurance Portability and Accountability Act (HIPAA) is that healthcare and medicine professionals follow standardized formats for all information exchanges.

2. Problem Statement

Although several studies have been dedicated to exploring the CPOE system field in different contexts, studies focusing on Jordan identifying the main barriers to CPOE adoption are still lacking. In the face of the current fast-paced and technical world, only a few hospitals in Jordan have managed to implement the CPOE system.

In the context of Western countries like Sweden, the U.K., the Netherlands and Australia, over half of the primary care physicians in hospitals are familiar with the employment of CPOE (Ash & Bates, 2005; Podichetty & Penn, 2004). It is however notable that while CPOE systems have been extensively utilized in the mentioned countries, they have a tendency to confine the system's use to local practices and information concerning such practice are limited (Schiff et al., 2015 and Ash & Bates, 2005). In the U.S., the use of CPOE is lagging compared to the above countries, but still leading in comparison to others aside from them in the actual CPOE system use (Schiff et al., 2015; Ash & Bates, 2005; Podichetty & Penn, 2004). This only indicates that Jordan is still far from being a country whose widespread familiar use of CPOE system is acknowledged.

On the basis of several studies, paper-based medical records are an ineffective alternative, particularly when timely information concerning the medical history of a patient is required, and this could lead to the difference between life and death of the patient. On the other hand, a CPOE system is capable of providing real-time access to the complete medical history of the patient, promoting more accurate and suitable treatment. According to studies, several common medication errors top position as the most generate cause of preventable accidents in the hospital that can be prevented through the use of the CPOE systems (Schiff et al., 2015 and Poon et al., 2004). It is

therefore logical to state that patients along with healthcare industry can leverage the systems adoption (Ranji, Rennke, and Wachter 2014).

In a related study, Wager *et al* (2000) focused on five practices that used CPOE systems and found that the users are convinced of the system's access to records and to records being organized, legible and complete – consequently, the quality of patient care services showed great improvement after the adoption of the system. The awareness of the CPOE extensive functions work towards the achievement its usage level and ultimately, enhanced healthcare delivery.

3. Research Objectives

This research primarily aims to examine the factors affecting the actual use of CPOE in the Jordanian context .

Therefore, the following research objectives are developed;

1. To determine the factors that Jordanian physicians perceive to improve their actual use of CPOE in the healthcare environment.
2. To determine the significant factors that Jordanian physicians perceive to influence their actual use of CPOE in the healthcare environment.
3. To investigate relationship between patient confidentiality and privacy, and security of CPOE with its access and use in terms of PEOU and PU.
4. To develop and propose a TAM-based model that encapsulates factors influencing the actual use of the CPOE system among Jordanian physicians.

4. Scope of the Study

The scope covers the factors influencing the actual use of CPOE system among the physicians in the Jordanian healthcare environment. These factors are patient confidentiality and privacy, and security of CPOE access and use.

5. Physicians and CPOE system

Physicians required to use the CPOE system for orders may have many legitimate concerns in adapting to a new technology. Chau and Hu (2002) opined that physicians are more likely to practice medicine in the way they were trained, and so their role in the implementation process of inter organizational healthcare information systems is critically important. Further, physicians feel that technology is distancing them from patients, leading patients to describe them as cold in personal interactions (Magenau, 1997). According Magenau, (1997) like patients, physicians also want to retain the face-to-face interaction in the way they were trained - yet another reason for physicians to resist CPOE in their practice.

Moreover, physicians have unfavorable attitudes to implementing clinical information systems in their practice as these are bound to interfere with their routine work (Green, 2015; Anderson, 1997; Anderson & Aydin, 1997). Further, implementation of clinical information systems in medical practice also undermines the autonomy of physicians as their workflow and decision making are governed by the systems.

Although physicians could be blamed for resisting the implementation of a new clinical information system, it could be argued that they are fully justified in doing so for systems that facilitate medication errors in their practice (Green, et al,2015 and Koppel et al, 2005). What are the physicians supposed to do if the system is faulty, difficult to use, or not useful to effective practice? What approaches should the physicians take if the system interferes with their workflow and causes delays in placing orders for the ailing patients? Under these circumstances, is it appropriate to resist the new technology implementation? This underlies the importance of the management and the implementation team to acknowledge the problems faced by physicians in working with clinical information systems and to resolve the issues.

Versel (2014) argued that using the authority and power to implement the same would result in a situation similar to physicians' revolt against using the CPOE at Cedars Sinai hospital in Los Angeles and could potentially lead into an implementation failure.

The prospect of physicians adopting the CPOE system in their practice largely depends on their acceptance of the system and their willingness to use the system (or, willingness to perform the behavior in an efficient manner. Acceptance, willingness, and performance are in turn dictated by the ease of use and usefulness of the implemented system as perceived by physicians and not as purported by the proponents of the CPOE system. The ability to develop new technology alone is not sufficient for success of any technology, but the acceptance of that technology by the users ultimately decides its successful implementation (Davis, 1989).

5. Patient Confidentiality and Privacy

المجلد الثاني، العدد (2) ربيع أول 1437هـ، كانون أول 2016م

Lack of trust on physicians would prevent the patients from disclosing intimate and embarrassing or even damaging information concerning themselves for effective diagnoses and treatment (Harrington, et al., 2014 and Lazoff, 1997).

Therefore, it is crucial for hospitals and healthcare organizations to document records and ensure that they are accessible to physicians and other healthcare providers while protecting patient privacy (Dodek & Dodek, 1997) – a feat that is often easier said than realized. This is because the privacy protection hinges on the relevant people's integrity – ones that have a direct access to the private information.

Careless use of electronic technology can result in invasion of patient privacy (Pageler, et al., 2013 and Gallagher, 2004). It also hinges on the institutional policies and practices facilitating the considerations of privacy (Cresswell, et al., 2014 and O'Brien & Yasnoff, 1999).

The evaluation of privacy and confidentiality was addressed by researchers through surveys concerning information of accessibility to nursing staff in a major acute care hospital in the U.S. (Curran & Curran, 1991). Curran and Curran (1991) found that seventy-two percent of the respondents accessed information regarding patients in an area that is not assigned to them through the hospital's network.

This is despite the fact that the HIPAA establishes the medical record standards (Cresswell, et al., 2014 and Loomis, Ries, Saywell and Thakker, 2002) where the following are mandated (Simpson, 2001); 1) ensuring that electronic patient information is kept intact, 2) controlling access to individually identifiable patient information and implementing audit trails, and 3) ensuring that information remains uncorrupted on the way to the user or to and within storage.

Judging from the above, patient confidentiality is an issue that is of top priority among physicians who took the Hippocratic Oath to preserve their patients' privacy, and among the top management as they could be at risk of litigation if the privacy information is breached. In this regard, Dodek and Dodek (1997) related that confidentiality is an individual's right rather than a privilege and as such, management and administrators may not be as eager to implement CPOE systems in their hospitals if they perceive that such systems could lead to the breach of patient privacy.

6. Security of CPOE Access and Use

Privacy remains impossible without security according to Ancker, et al., (2014) and Gallagher (2004) in the context of electronic medical records use, compounding challenges have been raised and highlighted (Marr, 1994). In comparison with the traditional paper-based record, an e-record facilitates extensive accessibility following the engagement of the system (Dodek & Dodek, 1997). Using the right access code can enable the individual to go through data on every system in the computer terminal (Ancker, et al., 2014; Marr, 1994; O'Reilly, 1995).

This has justified the concern of desirous implementers of the HER system and this concern has been compounded by several incidents one of which took place in Florida, U.S. brought to light by Doyle (1995). In this incident, the teenage daughter of a hospital employee made use of a vacant computer terminal to access patients' records who had their blood tested – she jokingly called several patients to inform them of their impending pregnancy or HIV infection (Doyle, 1995).

Security concerns basically have extensive reach as it covers issues of authentication (gaining access), secure transmission (to prevent unauthorized information interception), and firewall protection (Ancker, et al., 2014; Andriole, 2014 and O'Brien & Yasnoff, 1999). Patient information access would have to be confined to authorized individuals, e-communications including e-mails have to be encrypted, and IT personnel has to implement audit trails as well as identity information (Harrington, et al., 2014 and Gallagher, 2004). Such security measures should be aligned with sufficient ease of use because complex and difficult systems that often take time to use may lead to diminished system benefits (O'Brien & Yasnoff, 1999).

Evidently, making sure that CPOE is a secure system is a challenging feat, both in essence and in cost for potential implementers and as such, although they are aware of its advantages, they may still not be inclined to implement it.

7. Technology Acceptance Model and Hypotheses of Research

Factors that predict Information Technology (IT) acceptance has received much attention because a major goal for many organizations is IT adoption and use (Martins, Oliveira, and Popovič, 2014 and Money & Turner, 2004). The TAM is one such research model. Fred Davis developed TAM in the mid 1980s under contract with IBM Canada to evaluate the market potential and product development for emerging personal computer based applications in the areas of multimedia, image processing, and pen based computing (Davis & Venkatesh, 1996).

TAM is specifically designed to study IT adoption and use, and to predict and explain user acceptance of information technologies (Davis, 1993; Morris & Dillon, 1997).

With TAM, researchers and practitioners can identify why a particular system may be unacceptable to the users, and pursue appropriate corrective steps (Davis, Bagozzi, & Warshaw, 1989).

Moreover, two important constructs or variables namely, perceived Ease of Use (PEOU) and perceived Usefulness (PU), are the main pillars of the TAM. In this model, PEOU and PU are first dependent variables with respect to all external variables. In addition, PU is also a dependent variable to PEOU. PEOU and PU are, in turn, independent variables with respect to the next dependent variable, Behavioral Intention to use (BI). PEOU and PU, with relative weights, jointly influence BI. BI, in turn, is an independent variable to system usage, the surrogate for CPOE adoption, another dependent variable of this study. PEOU, PU, and BI are also classified as intermediate or mediating variables since the effects of other variables are mediated through them.

Also, Behavioral Intentions to Use (BI) is addressed in two hypotheses of this study as shown in Figure 1. BI is measured as the strength of a person's intentions to perform a conscious act such as deciding to accept (or use) a particular system or technology (Tarhini, Hone, and Liu, 2014; Ajzen & Fishbein, 1980; Chau & Hu, 2002). As for CPOE Acceptance, according to TAM, CPOE Acceptance is defined as the potential user's predisposition toward personally using the CPOE system and CPOE acceptance leads to CPOE usage (Tarhini, Hone, and Liu, 2014; Davis, 1993; Davis et al., 1989; Morris & Dillon, 1997).

CPOE Usage is measured by the self reported estimation of usage on the job (Davis et al., 1989; Lucas & Spitler 2000). However, Constructs of TAM, namely perceived ease of use (PEOU), perceived usefulness (PU), behavioral intention to use (BI), and system usage are examined within the TAM as the causal chain links the variables PEOU and PU to system usage, the surrogate for Usage CPOE adoption, as shown below in Figure 1.

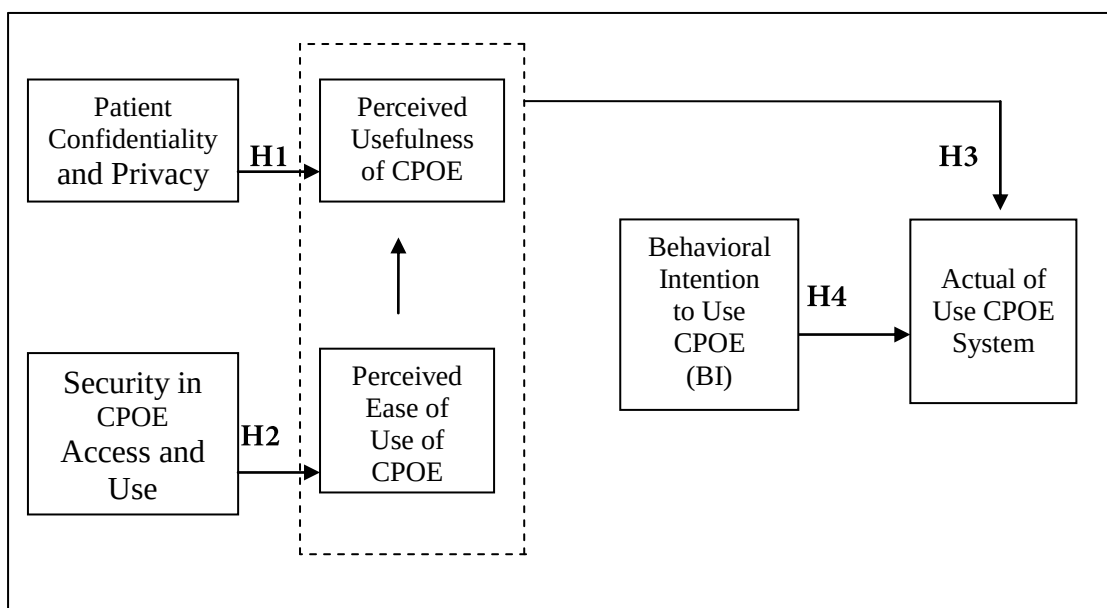


Figure 1 Model Research Based on Technology Acceptance Model

Based on the revised TAM, as shown in Figure 1, and its description, the following research hypotheses are tested;

H1: Patient confidentiality and privacy will have a significant positive influence on usefulness of CPOE usage.

H2: Security of CPOE access and use will have a significant positive influence on ease of use of CPOE.

H3: Perceived ease of use and usefulness of CPOE will have a significant combined positive influence on actual use of CPOE System,

H4: Behavioral intention to use CPOE will have a significant positive influence on actual use of CPOE System.

8. Sample and Data Collection

The researcher in this study used personally administered questionnaire as the data collection method. There are several reasons, which have inspired the researcher to choose the questionnaire approach.

The first reason is related to the large scale sample being investigated. The convenience of the questionnaire as a data collection method in large scale samples has proven to be reliable.

Secondly, anonymity is assured. Thirdly, doubts regarding the wording of the research can be eliminated and clarified. Fourthly, the response rate usually yields a high rate.

The present study's questionnaire was a modified version of the surveys proposed by previous studies (i.e., Haslina, 2009; Alanazy, 2006; Davis, 1989). The questionnaire constitutes 3 pages divided into 7 parts in the following manner; in Part 1, the physicians' background information is solicited, and this is followed by Part 2 that contains the items concerning the physicians' experience in using CPOE in their

workplace. Part 3 contains 4 items that measured patient confidentiality and privacy on a 5-point Likert scale, while Part 4 contains 4 items that measured security of CPOE access and use on a 5-point Likert scale.

This is followed by Part 5 that contains 6 items measuring perceived ease of use on the same Likert scale, and Part 5 that contains 6 items measuring usefulness of CPOE. Lastly, Part 7 contains 4 items measuring behavioral intention towards CPOE use on a 5-point Likert scale.

The questionnaire was initially developed in Arabic language and was translated into English through the assistance of two translators who are proficient in both languages. It was then back-translated into Arabic by another proficient translator after which the latest translation is compared to the initial one to ensure consistency and accuracy of translation.

In order to carry out the aims of the research, respondents were represented by physicians chosen from two hospitals, in the University of Jordan Hospital (government hospital) and and Khalidy Hospital (private hospital). The two hospitals were chosen for their pioneering implementation and use of EMRs in Jordan, and their level of expertise in the CPOE system implementation.

The sample size was determined using Sekaran's (2003) suggested method, population (Physicians in the both of hospitals) was 230, then the sample size should be a minimum of 144 respondents. Therefore, in this study, attempts were made to increase the response rate through reminding the respondents by telephone calls and self visits as suggested by Sekaran, (2003). As a result of these efforts, out of 144 questionnaires distributed personally by hand to the respondents in hospitals, 118 respondents responded and returned the questionnaires making a response rate of 82%

9. Hypotheses Testing and Results

On the basis of the technology acceptance model (TAM), the six proposed hypotheses were tested through hierarchical multiple regression analysis, with the researcher determining the sequence of variables entered (See Figure 1).

The researcher also carried out structural equation modeling (SEM) PLS data analysis estimations as PLS can handle minimal sized samples and residual distribution requirements in order to validate the model (Chin, Marcolin & Nested, 2003).

The technique requires the variables entry to be defined based on theory. More specifically, Schwab (2000) stated that the minimal number of cases to independent variables should be in the ratio 5 is to 1, while the preferred ratio is 15 is to 1.

In the present study, owing to the use of index/average score for the three constructs, the preferred ratio was met by the 24 valid cases. Consistency was achieved with the prior relevant TAM studies like the use analytical methods by Davis et al. (1989), Davis (1993) and Morris and Dillon (1997), linear regression analysis for hypotheses testing, and path coefficient estimation, as identified by standard regression weights known as beta (β). The weights were used to estimate the effects (both direct and indirect) of the constructs as proposed in the hypotheses.

10. Reliability and Validity Analysis

The assessment of model reliability and validity – particularly convergent validity was done based on three conditions, which are minimum item loading (λ) of 0.6 (Chin, Gopal & Salibury, 1997), minimum composite reliability (CR) of 0.8 and Average Variance Extracted (AVE) for constructs that exceed 0.5 (Fornell & Larcker, 1981).

Moreover, the construct reliability values obtained were all over 0.90 and the items loadings were over 0.60 for convergent validity, with AVE that ranged from 0.68 to 0.95. With regards to discriminant validity, the AVE square root of a construct should exceed its correlations with other constructs and based on this premise, the outcomes indicated that reliability, convergent validity, and discriminant validity all obtained acceptable values. Therefore, multiple regression analysis was conducted to assess the effects of 6 predictor variables on the intention towards CPOE use. It was revealed that none of the variance inflation factors (VIFs) exceeded 5, ensuring that multicollinearity issue does not exist (Bliemel, Eggert, Fassott, & Henseler, 2005 and Hair et al., 1992).

Furthermore, the researcher made use of the structural model to examine the proposed model's causal structure, with the standardized PLS path coefficients highlighting the results variance of the structural model.

The statistical testing conclusions basically revealed that all the hypotheses supported the model – in other words, the CPOE system use was positively predicted by the instability to explain patient confidentiality and privacy with usefulness of CPOE usage, where standardize path coefficient was found to be ($\beta=0.36$, $p<0.001$), security of CPOE access and use with ease of use of CPOE ($\beta=0.39$, $p<0.001$), perceived ease of use and usefulness with behavioral intention to use CPOE ($\beta=0.37$, $p<0.001$), and finally, behavioral intention to use CPOE with actual use of CPOE system ($\beta=0.38$, $p<0.001$).

From the results, it could be deduced that instability of patient confidentiality and privacy constituted 78.4% of the variance in usefulness of CPOE usage, security of CPOE access constituted 68.3% of the variance in ease of use of CPOE usage, and perceived ease of use and usefulness explained 77.2% of the variance in behavioral intention to use CPOE. Finally, Behavioral intention to use CPOE constituted 75.5% of the variance in actual use of CPOE system.

11. Discussion of Results

As consistent with the proposed hypotheses, it was found that instability of patient confidentiality and privacy, and security of CPOE access had a significant relationship with usefulness and ease of use of CPOE usage. More specifically, a significant relationship was found between Perceived Ease of Use and Usefulness with Behavioral intention to use CPOE. Lastly, behavioral intention significantly related to actual use of CPOE system.

H1: Patient confidentiality and privacy will have a significant positive influence on usefulness of CPOE usage.

On the above basis, the study results showed a significant relationship between patient confidentiality and privacy with usefulness of CPOE usage (H1) at a significant level ($\beta=0.36$, $p<0.001$) Moreover, the amount of variance (R^2) in patient confidentiality and privacy is explained by usefulness at 78.4% indicating support for the hypothesis. The results show that Jordanian healthcare professions are not so inclined towards using CPOE system for their lack of security towards ensuring confidentiality. This is similar to prior studies – particularly Andriole, (2014) and Dick and Steen (1991) who showed that nurses obtained patient information that they were not authorized to access. It is fortunate that privacy control has progressed since then.

It is evident that physicians do not take patient confidentiality and privacy lightly since they are bound by the Hippocratic Oath that mandates their preservation of patients' privacy – the same goes for top-level management who cannot take the issue for granted as this could lead to litigation in case of breach of privacy.

Because confidentiality is a right rather than a privilege (Dodek & Dodek, 1997), it logical to state that management and administrators are not as inclined towards implementing CPOE systems if they perceive the risks that go with it when it comes to patient privacy breach.

H2: Security of CPOE access and use will have a significant positive influence on ease of use of CPOE.

Moreover, the study results showed a significant relationship between security of CPOE access with ease of use of CPOE (H2) at a significant level ($\beta=0.39$, $p<0.001$) Moreover, the amount of variance (R^2) in security of CPOE access is explained by ease of use at 68.3% indicating support for the hypothesis.

Nevertheless, the Jordanian physicians indicated that they perceive CPOE systems as more secure and reliable compared to the traditional paper-based system particularly to the CPOE system security features that were established through passwords and biometrics.

In CPOE systems, security is a major area of concern as privacy is not possible without it (Harrington, et al., 2014 and Gallagher, 2004). This highlights the concern of physicians when it comes to CPOE systems despite their perception of its secure and dependable structure in comparison to paper-based system.

More specifically, a top concern when it comes to EMR is the protection of patient privacy – such concern may be attributed to the worries among patients concerning the publication of their private health records because of network security breach.

In a related study, Hauze (2004) examined the effect of privacy regulation, perceived usefulness and perceived ease of use on the intention of healthcare providers to use e-business systems. He found that perceived usefulness of the system significantly affected the intention of healthcare providers towards its use, whereas perceived ease of use and perceived effect of privacy regulation did not affect it as much (Ancker, et al., 2014; Andriole, 2014 and Hauze, 2004).

H3: Perceived ease of use and usefulness of CPOE will have a significant combined positive influence on actual use of CPOE System.

Moreover, the study results indicated a significant relationship between perceived ease of use and usefulness of CPOE with actual use of CPOE system (H3) at a significant level ($\beta=0.37$, $p<0.001$) Moreover, the amount of variance (R^2) in

perceived ease of use and usefulness of CPOE is explained by actual use of CPOE System at 77.2%.

In some studies, there were no direct effects of ease of use and usefulness of system on system usage over and above actual use of CPOE System, and the effects of ease of use and usefulness were only mediated via the actual use of CPOE system construct on system usage (Davis et al., 1989, 1992). In other studies, researchers Davis (1989) and Adams et al. (1992) observed significant direct effects of usefulness of system on system usage in over six technologies when the intention to use construct was not measured (Szajna, 1996). In Szajna (1996) two models were employed, pre-implementation and post-implementation, with behavioral intention to use as well as the system usage construct. Szajna, (1996) observed significant direct effects of perceived usefulness on self-reported usage even with behavioral intention to use construct measured.

Because of the mixed research findings, and since the present TAM study was conducted in the context (physician population in an organization)--target (CPOE system)--behavior (CPOE Usage) scenario together, probably for the first time in a TAM study, the researcher wanted to see whether there are any direct effects of usefulness of CPOE on CPOE usage. It was also decided for the direct effect of ease of use of CPOE on CPOE usage to be examined.

In a related study, Lucas and Spitler (2000) did not include the measures of actual use of CPOE system when the measurements were taken for the second time, but studied only the system usage in view of the fact that the workstation had been used for a long time, and the actual use of CPOE system measures would not accurately depict the intentions to use the system. The researcher in the present study wanted to confirm Lucas and Spitler's view since the CPOE system had been used by physicians for over 18 months and wanted to learn whether actual use of CPOE system still predicted the CPOE usage and whether ease of use of CPOE and usefulness of CPOE had any direct effects over and above actual use of CPOE. Thus hypothesis 3 was developed and tested.

Hypothesis 3 was found to be partially supported. There are only indirect causal effects of ease of use of CPOE and usefulness of CPOE on CPOE usage. The indirect effect of ease of use of CPOE on CPOE usage was through usefulness of CPOE and actual use of CPOE system. The indirect effect of usefulness of CPOE on CPOE usage was through actual use of CPOE system.

H4: Behavioral intention to use CPOE will have a significant positive influence on actual use of CPOE system.

Furthermore, the study showed a significant relationship between behavioral intention to use CPOE with actual use of CPOE system (H4) at a significant level ($\beta=0.38$, $p<0.001$) Moreover, the amount of variance (R^2) in behavioral intention to use CPOE is explained by actual use of CPOE system at 75.5%.

According to Adams, Nelson, and Todd, (1992) in their research, the intention-behavior link is stronger in experienced users, and the physicians who participated in this study had been using the CPOE system for more than a year and a half, and this strong correlation between BI and USAGE is as expected. Adams et al. (1992) opined that experienced users also form their intentions gained from the continued use of a system. It is also important to note that this strong correlation between BI and USAGE comes with the caveat of common-method variance occurring from measuring self-reported usage and its determinants on a single questionnaire.

Also, Straub, Limayem, and Karahanna-Evaristo (1995) cautioned that studies using subjective self-reported measures for both independent variables and the dependent variable with minimally different measures could suffer from methods bias. The researchers further argued that measuring independent variables and dependent variables in the same instrument could induce hypothesis guessing, which is explained as a phenomenon in which subjects noting the trend of the questions asked would answer based on the researcher's expectations. Straub, Limayem, and Karahanna-Evaristo (1995) however, concluded that the relationships between TAM variables were not artifacts and the perceived effects are still valid and tenable. More importantly, with respect to this study, it is not suggested that the high correlation

between BI and USAGE was inflated due to hypothesis guessing; however, this key information is provided here as a caution to the readers.

Moreover, for this population of physicians, there was no other better and practical method than measuring all the variables in a single wave. Hypothesis 4 is strongly supported, which is consistent with TAM theory that posits that BI predicts the future user behavior (Adams et al., 1992; Davis et al., 1989, 1992; Morris & Dillon, 1997; Venkatesh & Davis, 2000).

12. Conclusion and Future Work

Additional research using these four approaches with added external variables of interest to organizations, and studying the impact of these factors on physician acceptance of CPOE and physician adoption of CPOE will help the practitioners develop new strategies for successful implementation, acceptance, and adoption of CPOE by physicians within an organizational context.

The factors or external variables considered for further CPOE-TAM study should be judiciously selected rather than add more theoretical perspectives to TAM as this could be useful to the growth of the organization, which is beyond the scope of this study. Judicial selection of external variables is of importance to as there could also be also an increased survey fatigue among physicians with many CPOE studies being conducted now. The effective response rate among physicians could further go down resulting in questioning the applicability of the study to the larger world.

References

- 1- Act, A. C. C. O. U. N. T. A. B. I. L. I. T. Y. (1996). Health insurance portability and accountability act of 1996. Public law, 104, 191.
- 2- Adams, D. A., Nelson, R. R., & Todd, P. A. (1992). Perceives usefulness, ease of use, and usage of information technology: A replication. MIS Quarterly, 16(2), 227-247.
- 3- Ajzen, I., & Fishbein, M. (1980). Understanding attitudes and predicting social behavior. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- 4- Alanazy, N. (2006). Factors associated with implementation of electronic health records in Saudi Arabia. Phd Thesis, School of Health Related Professions, Department of Health Informatic, University of Medicine and Dentistry of New Jersey, United States, New Jersey.
- 5- Ancker, J. S., Kern, L. M., Edwards, A., Nosal, S., Stein, D. M., Hauser, D., ... & with the HITEC Investigators. (2014). How is the electronic health record being used? Use of EHR data to assess physician-level variability in technology use. Journal of the American Medical Informatics Association, 21(6), 1001-1008.
- 6- Anderson, J. G. (1997). Clearing the way for physicians' use of clinical information systems. Communications of the ACM, 40(8), 83-90.
- 7- Anderson, J. G., & Aydin, C. E. (1997). Evaluating the impact of health care information systems. International Journal of Technical Assessment in Health Care, 13(2), 380-393.
- 8- Andriole, K. P. (2014). Security of electronic medical information and patient privacy: what you need to know. Journal of the American College of Radiology, 11(12), 1212-1216.

- 9- Ash, J. S., & Bates, D. W. (2005). Factors and forces affecting EHR system adoption: report of a 2004 ACMI discussion. *Journal of the American Medical Informatics Association*, 12(1), 8-12.
- 10- Bates, D. W., Leape, L. L., Cullen, D. J., Laird, N., Petersen, L. A., Teich, J. M., et al. (1998). Effect of computerized physician order entry and a team intervention on prevention of serious medication errors. *Journal of Clinical Monitoring and Computing*, 280(15), 1311-1316.
- 11- Blevins, S. A. (2002). The peril to our privacy. Retrieved August 11, 2016, from <http://www.forhealthfreedom.org/Publications/Privacy/PrivacyPerils.html>.
- Bliemel, F. W., Eggert, A., Fassott, G., & Henseler, J. (2005). *Handbuch PLS-Pfadmodellierung. Methode, Anwendung, Praxisbeispiele*. Stuttgart: Schäffer-Poeschel.
- 12- Blodgett, M. (1997). Tighter control of medical records urged. *Computerworld*, 31(10), 8-9.
- 13- Chau, P. Y. K., & Hu, P. J. (2002). Investigating healthcare professionals decisions to accept telemedicine technology: An empirical test of competing theories. *Journal of Information & Management*, 39(4), 297-311.
- 14- Chin, W. W., Gopal, A., & Salisbury, W. D. (1997). Advancing the theory of adaptive structuration: The development of a scale to measure faithfulness of appropriation. *Journal of Information systems research*, 8(4), 342-367.
- 15- Chin, W. W., Marcolin, B. L., & Newsted, P. R. (2003). A partial least squares latent variable modeling approach for measuring interaction effects: Results from a Monte Carlo simulation study and an electronic-mail emotion/adoption study. *Journal of Information systems research*, 14(2), 189-217.
- 16- Cresswell, K. M., Bates, D. W., Williams, R., Morrison, Z., Slee, A., Coleman, J., ... & Sheikh, A. (2014). Evaluation of medium-term consequences of implementing commercial computerized physician order entry and clinical decision support

prescribing systems in two 'early adopter'hospitals. Journal of the American Medical Informatics Association, 21(2), 194-202.

17- Curran, M. & Curran, K. (1991). The ethics of information. J Nurs Adm, 21(2), 47-49.

18- Davis, F. D., & Venkatesh, V. (1996). A critical assessment of potential measurement biases in the technology acceptance model: Three experiments. International Journal of Human-computer studies, 45(1), 19-45.

19- Davis, F. D. (1993). User acceptance of information technology: System characteristics, user perceptions and behavioral impacts. International Journal Man-Machine Studies, 38(3), 475-487.

20- Davis, F. D., & Venkatesh, V. (1996). A critical assessment of potential measurement biases in the technology acceptance model: Three experiments. International Journal of Human-computer studies, 45(1), 19-45.

21- Davis, F. D., Bagozzi, R. P., & Warshaw, P. R. (1989). User acceptance of computer technology: A comparison of two theoretical models. Journal of Management Science, 35(8), 982-1003.

22- Davis, F. D., Bagozzi, R. P., & Warshaw, P. R. (1992). Extrinsic and intrinsic motivation to use computers in the workplace. Journal of Applied Social Psychology, 22(14), 1111-1132.

23- Dick, R., Steen, E. B. (1991). Institute of Medicine. The Computer-based Patient Record. Washington DC: National Academy Press.

24- Dodek, D. Y., & Dodek, A. (1997). From Hippocrates to facsimile: Protecting patient confidentiality is more difficult and more important than ever before. Canadian Medical Association Journal, 156(6), 847-852.

- 25- Doyle, E., & Florida, I. (1995). Computerized records and privacy. Am Coll Physicians Obs, 1, 14-15.
- 26- Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Structural equation models with unobservable variables and measurement error: Algebra and statistics. Journal of marketing research, 16 (5), 382-388.
- 27- Gallagher, P. M. (2004). Maintain Privacy with Electronic Charting. Nursing Management, 35(2), 16-17.
- 28- Goldsmith, J., Bluementhal, D., & Rishel, W. (2003). Federal health information policy: A case of arrested development. Health Affairs, 22(4), 44-55.
- 29- Green, R. A., Hripcsak, G., Salmasian, H., Lazar, E. J., Bostwick, S. B., Bakken, S. R., & Vawdrey, D. K. (2015). Intercepting wrong-patient orders in a computerized provider order entry system. Annals of emergency medicine, 65(6), 679-686.
- 30- Hair, J.F., Anderson, R.E., Tatham, R.L. and Black, W.C. (1992). Multivariate Data Analysis with Readings, 3rd Edition. Macmillan, New York.
- Harrington, L., Hardison, V. L., Coates, J., Wickham, V., Norris, B., & Kane, M. (2014). Computerized Provider Order Entry (CPOE): Important Nontechnical Issues and Considerations. Nurse Leader, 12(3), 54-57.
- 31- Haslina, M. (2009). A Multiple Perspective Technology Acceptance Model for Electronic Medical Records. phd Thesis, School of Computer Science, Universiti Science Malaysia, Malaysia, Penang.
- 32- Hauze, G. W. (2004). Influence of privacy regulation on the acceptance of e-business applications by healthcare providers in arizona. Capella University (Ph.D, diss., University of Illinois at Chicago).

- 33- Koppel, R., Metlay, J. P., Cohen, A., Abaluck, B., Localio, A. R., Kimmel, S. E., et al (2005). Role of computerized physician order entry systems in facilitating medication errors. *Journal of the American Medical Association*, 293(10), 1197-1202.
- 34- Lazoff, M. (1997). EMR (In)Security. *Medical Computing Today*, Retrieved Oct 2, 2016, from <http://www.medicalcomputingtoday.com>.
- 35- Loomis, G. A., Ries J. S., Saywell, R. M., Thakker, N. R. (2002). If electronic medical records are so great, why aren't family physicians using them? *The Journal of Family Practice*, 51(7), 636-641.
- 36- Lucas Jr., H. C., & Spitler, V. (2000). Implementation in a world of workstations and networks. *Journal of Information & Management*, 38(2), 119-128.
- 37- Magenau, J. L. (1997). Digital diagnosis: Liability concerns and state licensing issues are inhibiting the progress of telemedicine. *Communications and the Law*, 19(4), 25-43.
- 38- Marr, P. (1994). Maintaining patient confidentiality in an electronic world. *International journal of bio-medical computing*, 35(1), 213-217.
- 39- Martins, C., Oliveira, T., & Popovič, A. (2014). Understanding the Internet banking adoption: A unified theory of acceptance and use of technology and perceived risk application. *International Journal of Information Management*, 34(1), 1-13.
- 40- O'Brien, D. G., & Yasnoff, W. A. (1999). Privacy, confidentiality, and security in information systems of state health agencies. *American journal of preventive medicine*, 16(4), 351-358.
- 41- O'Reilly, M. (1995). Use of medical information by computer networks raises major concerns about privacy. *Canadian Medical Association Journal*, 153(2), 212-223.

- 42- Pageler, N. M., Franzon, D., Longhurst, C. A., Wood, M., Shin, A. Y., Adams, E. S., ... & Cornfield, D. N. (2013). Embedding time-limited laboratory orders within computerized provider order entry reduces laboratory utilization. *Pediatric Critical Care Medicine*, 14(4), 413-419.
- 43- Phichitchaisopa, N. and T. Naenna. (2013) "Factors Affecting the Adoption of Healthcare Information Technology," *Excli Journal*, 12(2). 413-436 .
- 44- Podichetty, V., & Penn, D. (2004). The Progressive Roles of Electronic Medicine: Benefits, Concerns, and Costs. *The American Journal of the Medical Sciences*, 238(2), 94-99.
- 45- Poon, E. G., Blumenthal, D., Jaggi, T., Honour, M. M., Bates, D. W., Kaushal, R. (2004). Overcoming Barriers To Adopting And Implementing Computerized Physician Order Entry Systems In U.S. Hospitals. *Health Affairs* 23(4), 184-190.
- 46- Ranji, S. R., Rennke, S., & Wachter, R. M. (2014). Computerised provider order entry combined with clinical decision support systems to improve medication safety: a narrative review. *BMJ quality & safety*, 23(9), 773-780.
- 47- Sampedro, B., Hernández-López, C., Ferrandiz, J. R., Illaro, A., Fábrega, E., Cuadrado, A., ... & Crespo, J. (2014). Computerized physician order entry-based system to prevent HBV reactivation in patients treated with biologic agents: The PRESCRIB project. *Hepatology*, 60(1), 106-113.
- 48- Schiff, G. D., Amato, M. G., Egualé, T., Boehne, J. J., Wright, A., Koppel, R., ... & Bates, D. W. (2015). Computerised physician order entry-related medication errors: analysis of reported errors and vulnerability testing of current systems. *BMJ quality and safety*, 24(4)264–271.
- 49- Sekaran. (2003). *Research methodology for business* (4 ed.): New York: John Wiley and Sons, Inc.
- 50- Simpson, R. L. (2001). How can we keep private data private? *Nursing Management*, 32(5), 12-13.

- 51- Straub, D. W., Limayem, M., & Karahanna Evaristo, E. (1995). Measuring system usage: Implications for IS theory testing. *Journal of Management Science*, 41(8), 1328-1342.
- 52- Szajna, B. (1996). Empirical evaluation of the revised technology acceptance model. *Journal of Management science*, 42(1), 85-92.
- 53- Tarhini, A., Hone, K., & Liu, X. (2014). Measuring the moderating effect of gender and age on e-learning acceptance in England: A structural equation modeling approach for an extended technology acceptance model. *Journal of Educational Computing Research*, 51(2), 163-184.
- 54- Venkatesh, V., & Davis, F. D. (2000). A theoretical extension of the technology acceptance model: Four longitudinal field studies. *Journal of Management Science*, 46(2), 186-204.
- 55- Versel, N. (2014). Cedars-Sinai learns from its CPOE mistakes to improve workflow.
- 56- Health IT World News.com. Retrieved Oct 2, 2016, from <http://tmlr.net/jump/?c=10115&a=296&m=2654&p=897604&t=164>
- 57- Wager, K. A., Wickham Lee, F., White, A. W., Ward, D. M., Ornstein, S. M. (2000).
- 58- Impact of an Electronic Medical Record System on Community-Based Primary Care Practices. *J Am Board Fam Pract*, 13(5), 338-348.



The World Islamic Sciences and
Education University (W.I.S.E)

Al-Mithqal

For Economic & Administrative Sciences

An International Research and Refereed Journal

Volume (2), Number (2), Rabī' al-'awwal, 1437, December 2016

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

ISSN 2311-0988



All Correspondence Concerning this Journal should be addressed to:

Editor in Chief
Deanship of Academic Research
The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)
Amman- Jordan
p.o. Box: (1101), Post Code (11947)

Tel: 00962 6 5600230, Ext. 2013, Fax: 00962 6 5600237

Email: mithqal.journal@wise.edu.jo

Website: www.wise.edu.jo

Al- Mithqal

For Economic & Administrative Sciences

An International Research and Refereed Journal

Volume (2), Number (2), Rabī' al-'awwal, 1437, December 2016

Editor in Chief

Prof. Ghassan AL talleb

Editor

Prof. Hanaa M. Al- Huniti

Editorial Staff

Prof. Ahmed A. Al –katamin

Arab Open University

Prof. Riad A. Al- Momani

Yarmouk University

Prof. Hanaa M. Al- Huniti

The World Islamic Science & Education University

Prof. Yaser A. Al Hourani

The World Islamic Science & Education University

English Language Editor

Dr. Layla Farouq Abdeen



Arabic Language Editor

Dr. Hussein Mustafa

Ghawanmeh

Editor Secretary

Fatima Abdallah Atiyat